بوريس سترانشون

التمثيل الشعبي الاشتراكي

السمات المشتركة والخصائص الوطنية

دار التقدم

بوريس ستراشون

التمثيل الشعبى الاشتراكى

السمات المشتركة والخصائص الوطنية

ترجمة الياس شاهين

Б. Страшун

СОЦИАЛИСТИЧЕСКОЕ НАРОДНОЕ ПРЕДСТАВИТЕЛЬСТВО:
ОБЩИЕ ЧЕРТЫ И НАЦИОНАЛЬНЫЕ ОСОБЕННОСТИ

На арабском языке

يبحث العالم الحقوقي ستراشون في كتابه هذا المبادئ الاساسية لتنظيم ونشاط الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة على اساس مجمل تجربة البلدان الاشتراكية ، ويستوضح السمات المشتركة لتطور الشكل التمثيلي لممارسة السلطة في الدولة الاشتراكية ، ويحلل الخصائص الوطنية لانظمة التمثيل في مختلف البلدان الاشتراكية .

الكتاب معد لاوساط واسعة من القراء .

$C\frac{1203030000-219}{014(01)-87}$ 222—87

المقدمة

نقدم للقراء هذا الكتاب الذى يجمـــع ويرتب فى منهاج واحد تجربة شعـــوب البلدان الاشتراكية لبناء نظام دولـــة جديد ، اشتراكى ، وفى المقام الاول ، اساسه - نظام هيئات التمثيل الشعبى التى عهد اليها بسلطة الدولة العليا (السلطة العامة) . ان بناء وتطوير هذه الهيئات هو من اكبر مهام بنـــاء المجتمـــع الاشتراكى .

ان الرئيسى فى كل ثورة اجتماعية ، انما هو انتقال سلطـــة الدولة من طبقة اجتماعية معينة الى طبقـــة اخرى . وفى الثورة الاشتراكية يتلخص الرئيسى فى استيلاء الشغيلة على سلطـــة الدولة . ولكن الاستيلاء على السلطة ليس هدفا بحد ذاته فى الثورة الاشتراكية . فان السلطة هى وسيلة لاجل اعادة بناء كل نظـــام العلاقات الاجتماعية فى صالح الطبقة العاملة وجميع الكادحين ، ثم لاجل دعم هذا النظام وتطويره ، ولذا تكون السلطة بالتالى وسيلة فى غاية الاهمية لادارة المجتمع .

ولكى تبلغ ادارة المجتمع ، المعتمدة على سلطـــة الدولة ، الاهداف المنشودة ، وتبلغها على خير وجه ، ينبغى ، اولا ، قيادة سياسية صحيحة ، وثانيا ، تنظيم صحيح للادارة . يجب ان ترى جماهير الكادحين ان الادارة انما تقوم بها هى بالذات او يقوم بها ممثلوها فى صالحها . وبدون هذا الشرط لا تستطيع الطبقة الثورية ان تحتفظ بالسلطة . وهذا مهم على الاخص فى حال القيام بالثورة الاشتراكية لأن الطبقة المقلوبة - البرجوازية - وكذلك الشرائح والجماعات الملتصقة بها (بقايا الطبقة الاقطاعيـــة ، المثقفون البرجوازيون ، وخلافهم) تظل لزمن طويل اغنى خبرة على الصعيد

السياسى ، ويتوفر لها مزيد من امكانيـــات التأثير السياسى فى جماهير الكادحين ، وبخاصة فى القسم المتأخر منها .

تقوم الثورة الاشتراكية فى مختلـف البلدان بصور مختلفة ، ولكن الطبقة العاملة فى جميع البلدان تملك قبيل قيامها مؤسسات سياسية معينة تنتظم بواسطتها ، وترص حولها سائر الكادحين ، وتناضل من اجل الاستيلاء على سلطة الدولة . والحزب الماركسى اللينينى هو الشكل الاعلى لتنظيم الطبقة العاملة ؛ والى جانبه لا يندر ان تنشأ احزاب عمالية اخرى ، ومنظمات مهنية ، وجبهات وطنية (شعبية) ، وكذلك تشكيلات مسلحة . ولكن لا يمكن اعتبار الثورة ناجزة الا اذا استولت الطبقة العاملة على سلطة الدولة كليا ، وحولت مؤسسات الدولة الاساسية تحويلا تاما او اذا استعاضت عنها بمؤسسات جديدة .

وهنا ينهض السؤال : كيف يصح تنظيم مؤسسات السلطة ؟ ذلك ان الثورة الاشتراكية ستمنى حتما بالهلاك اذا لم تستطع ان تجتذب جماهير الكادحين بالذات الى المشاركة الدائبة والمنتظمة والحاسمة فى تصريف شؤون المجتمع والدولة ، وبالتـــالى فى ممارسة سلطة الدولة .

من المثل العليا الاساسية للاشتراكية – مجتمع الادارة الذاتية للشعب الكادح ؛ وهذا يعنى انه يجب على كل من اعضاء المجتمع ، من حيث المبدأ ، ان يشترك فى الادارة ، ويستعمل السلطة العامة او يؤثر فى استعمالها . ويقينا ان اشتراك الجميع بلا استثنـــاء فى الادارة لا يتحقق فى اليوم التالى بعد الثورة ؛ فان مدة ووتائر اجتذاب الجماهير الى الادارة تتوقف على اعتبارات وظروف عديدة ، وتتوقف بقدر لا يستهان به على مستوى ثقافة الشعب العامـــــة والسياسية . وحيث لم تبلغ هذه الثقافة مستوى عاليا نسبيا ، تقوم بالسلطة الاشتراكية ، بادئ ذى بدء ، الفصائل الطليعية من الكادحين ؛ وهذا يعنى ان السلطة تفعل فعلها فى البدء من اجل الشعب ، ثم تصبح تدريجيا سلطة الشعـب بالذات . ولكى يجرى التطور فى هذا السبيل على وجه الضبط ، يجب ان يكون تنظيم مؤسسات السلطة مفهوما وفى منال جماهير الكادحين .

تجدر الاشارة الى ان الديموقراطية الاشتراكية تتســـم بطابع طبقى دقيق التعبير . وهذه الديموقراطية تخدم الطبقة العاملـــة

وسائر الشغيلة ، ولا تخدم المستثمرين الذين يظلون يتواجدون زمنا طويلا فى المجتمع الذى يبنى الاشتراكية . وفيما بعد ، يبقى كثيرون من هؤلاء الناس ، حتى وان صاروا من الكادحين من حيث وضعهم الاجتماعي والاقتصادى ، اعداء للثورة والاشتراكية . ولهذا يتوقف حل مسألة منح المستثمرين امكانية التمتع بهذه او تلك من الحقوق الديموقراطية ، وباى قدر ، على كثير من الظروف السياسية الداخلية والخارجية الملموسة الا وهى : حدة النضال الطبقى فى البلاد ، شدة المقاومة فى وجه تدابير السلطة الثورية ، سعة تدخل القوى الامبريالية الاجنبية .

ومعلوم انه لا يندر ان تنتصر الثورة فى البلدان التى لم تتطور فيها مؤسسات الديموقراطية البرجوازية (البرلمان ، الادارة الذاتية المحلية ، محكمة المحلفين ، وما الى ذلك) او فى البلدان التى اساءت فيها هذه المؤسسات الى سمعتها فى عيون الجماهير الكادحة ، بينما لم يتسنّ للثورة ان تنشئ مؤسسات جديدة من شأنها ان تشرك هذه الجماهير فى بناء المجتمع الجديد ودولته . واحيانا يتشكل الوضع فى الثورة بحيث يتعين تخويل المؤسسات السياسية الثورية العاملة ، - الحزب مثلا او الجيش الثورى - صلاحيات سلطة الدولة العليا بما فى ذلك حتى اصدار القوانين . وقد يغدو هذا امرا محتما فى وضع سياسى حاد والا استحال احيانا الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها . وبتأثير مثل هذه الظروف ، تستصغر القيادة الثورية احيانا ضرورة واهمية بناء كيان للدولة الاشتراكية يكون ديموقراطيا بنحو جديد وبدأب وثبات .

ولكن التدابير التى تنجم عن ظروف استثنائية (الحرب الاهلية ، التدخل الاجنبى المسلح ، او التهديد بهذا التدخل) لا يصح سحبها على الظروف العادية ، الآمنة ، حين تكون السلطة الشعبية قد توطدت برسوخ . وفى هذه الظروف يصبح انشاء التنظيم الديموقراطى مهمة من اولى مهمات السلطة الشعبية . وتجاهل هذه المهمة ، والتمسك باشكال وطرائق استثنائية ، عسكرية ادارية ، لتصريف شؤون الادارة (حتى وان كانت فى مصلحة الشغيلة) يحفلان بخطر تشويه التطور الاشتراكى وحتى بفقدان المكاسب الاشتراكية .

هناك شكلان اساسيان معروفان لتنظيم السلطة تنظيما

ديموقراطيا هما الشكل **المباشر** والشكل **التمثيلي** . ان **الديموقراطية المباشرة** تتصف باشتراك المواطنين المباشر في صياغة واتخـاذ قرارات الدولة (مثلا عن طريق التصويت العام) . **والديموقراطية التمثيلية** تتجلى في كون قرارات الدولة الاساسية يصوغها ويتخذها ممثلو الشعب المنتخبون . وليس ثمة حاجز يستحيل تجاوزه بين شكلي الديموقراطية ؛ فان هذين الشكلين مترابطان ومتبادلان في التبعية . فلاجل انتخاب الممثلين ، من الضروري قرار المواطنين المباشر ، بينما بمقدور الممثلين ، بدورهم ، ان يطرحوا قرارات الدولة التي اعدوها على مصادقة الشعب المباشرة .

ان الشكل التمثيلي لتحقيق سلطة الدولة الإشتراكية هو ، في الظروف الراهنة ، الشكل الاساسي ، والشكل المباشر وهو الشكـل الاضافي . ان الشكل التمثيلي يشمل صياغة قرارات الدولة الاساسية واتخاذها ومراقبة تنفيذها . اما النشاط المتعلق بتصريف شؤون الدولة ، فيقوم به جهاز محترف تحت رقابة الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة ورقابة الرأي العام . وبما ان اتخاذ قرارات الدولة الاساسية هو من صلاحية الهيئات التمثيلية ، فمـن المهم جدا ضبط تنظيم هذه الهيئات ونشاطها ضبطا صحيحا بحيث تتمكن من العمل كمـا ينبغي ، موجهة عمل كل منظمة الدولة في مصلحة الشعب الكادح .

في حال تكوين النظام التمثيلي الاشتراكي ، تتوفر في كثير من البلدان امكانية الاستفادة من تجربة الديموقراطية البرجوازية ، ولاسيما في تلك البلدان التي تطورت فيها المؤسسات التمثيليـة البرجوازية الديموقراطية على نطاق اوسـع تحت ضغط الجماهير الكادحة .

ترث الاشتراكية خير ما ابدعته البشرية في العهود السابقة . ففي ميدان الثقافة السياسية ، اخذت الاشتراكية كل ديموقراطي فعلا وطورت الديموقراطية بعيدا فيما وراء الحدود التي اقامها في وجه تطورها طابع الدولة البرجوازيـة الاستثماري . وفي ظل الاشتراكية تصبح الديموقراطية كاملة ؛ ففي الادارة يبدأ يشترك الجميع وكل فرد . ولكن هذا مستحيل على الرأسماليـة ويناقض جوهرها ، ومفاده سيادة الاقلية المستثمرة على اغلبية الكادحين .

بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية السياسيين ، حتى حين تتشابه في الظاهر هذه او تلك من مؤسساتهمـا ، يوجد فرق

عميق ، نوعي ، مبدئي . ومن هنا ينجم انه لا يجوز تقييـــم ديموقراطية المؤسسات السياسية الاشتراكية بمعايير الديموقراطية البرجوازية . فليس كل ما هو ديموقراطي في ظل سلطة البرجوازية مع ما يلازمها من تناقضات طبقية مستعصية ، سيكون ديموقراطيا في المجتمع الاشتراكي حيث لا وجود لمثل هذه التناقضات . ولهذا من الطبيعي ان لا يكون من الممكن الاستفـــادة من تجربـــة الديموقراطية البرجوازية في بناء الدولة الاشتراكيـــة الا بقدر محدود .

الا ان الحد الاقصى من مراعاة تجربة الاشتراكية العالميـــة يتيح ، بالعكس ، تعجيل التطور الاجتماعي بصورة جوهرية ، وتجنب الكثير من الاخطاء ، لأن الاشتراكية اليوم لا تعني النظرية وحسب ، ولا ممارسة بلد واحد وحسب . فان الاشتراكية اليوم انما هي نظام عالمي اجتاز عقودا من التطور الناجح ، وكنز لتجربـــة هائلة ، متنوعة الجوانب ، في بناء وتحسين مجتمع الشغيلـــة . وكل بلد ينخرط في طريق التطور الاشتراكي يسهم بقسطه الثمين في هذا الكنز ، وكل بلد يستمد من هذا الكنز .

بدقة وامعان تدرس الطبقة العاملة وتعمم مع نظرييها ممارسة تحويل المجتمع على اسس الاشتراكية وممارسة تطوير الاشتراكية التي بنيت . وعندما انشأ مؤسسا الاشتراكية العلمية كارل ماركس وفريدريك انجلس ثم زعيم الثـــورة الاشتراكية المظفرة الاولى فلاديمير ايليتش لينين ، نظرية الدولة الاشتراكية ، وبخاصـــة مذهب المؤسسات التمثيلية ، بحثوا بدقـــة وامعان اول تجربة في التاريخ العالمي لدولة من الطراز الاشتراكي – كومونـــة باريس سنة ١٨٧١ – واستوضحوا على ضوء مثالها جملة من السمـــات الملازمة حتما لمثل هذه الدولـــة . وقد تبدت هذه السمات في السوفييتات النابعة من التجربة الثورية التي كدستها بروليتاريـــا روسيا . وقد رأى لينين في السوفييتات شكل الدولة الوحيد الممكن لديكتاتورية البروليتاريا في روسيا وعمّم نظريا تلك السمات التي تتسم باهمية عالميـــة والتي يجب ان تتبدى حتمـــا في الهيئات التمثيلية من الطراز الاشتراكي في اي بلد آخر . وفضلا عن هذا ، اكد لينين غير مرة ان وجود هذه السمات لا يعني البتة تشابها مملا ؛ بل بالعكس ؛ فان تطور الاشتراكية العالمية ، كما قال ، لا بدّ له

ان يؤدى الى تنوع هائل فى الاشكال السياسيـــــة فى ظل جوهر الدول الاشتراكية الطبقى الواحد .

وقد تحققت نبوءة لينين كليا . فان كيان الدولة الاشتراكية الذى انبثق ابان الحرب العالمية الثانية وبعدها فى بلدان اوروبا وآسيا واميركا اللاتينية ، لم يكشف بكل جلاء وحدة جوهرها الطبقى مع جوهر الدولة السوفييتية الطبقى وحســـب ، بل كشف كذلك تنوعا فى منتهى السعة فى المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة يتجلى فيه هذا الجوهر .

ان جوهر واشكال كيان الدولة فى المجتمعات الاشتراكيـــة قد تطورت على الدوام خلال كل تاريخ وجود هذه المجتمعات . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تعاظمت ديكتاتورية البروليتاريا مع بناء الاشتراكية المتطورة وصارت سلطة الشعب بأسره . وفى الوقت الحاضر ، يجرى مثل هذا التحول كذلك فى بعض البلدان الاشتراكية الاخرى . وعدا هذا ، يجرى البحث فى كل بلد عن اشكال لتنظيم المجتمع على الصعيد السياسى وعلى صعيد الدولة تتجاوب باكبر قدر مع اهداف البناء الاشتراكى . وفضلا عن الاستفادة من تجربة الكثير من البلدان – هذه التجربة التى برهنت فعاليتها وجودتها – تنشأ فى كل بلد اشكال واساليب اصيلة جديدة لتنظيم المجتمع ولادارته . وكل هذا يصح تماما على تطور الانظمة التمثيلية ايضا .

وغاية هذا الكتاب تتلخص فى التحدث ، على ضوء مجمل تجربة بلدان النظام الاشتراكى العالمى ، عن أهم جوانب التمثيل الشعبى الاشتراكى ، وفى استظهار ذلك المشترك الملازم فى هذا المجال للبلدان الاشتراكية ، وذلك الخاص الذى لا يتواجد الا فى بعض منها ، وكذلك فى تقرير اية سمات وخصائص فى الهيئات التمثيلية الاشتراكية محتمة ، مشروعة ، واية سمات وخصائص عرضية ، صدفية ، واخيرا فى تبيان مختلف الاشكال التى تتبدى بهـــا فى بعض البلدان السمات والخصائص المحتمة فى التمثيل الشعبـــى الاشتراكى .

وكل هذا لا بدّ له من ان يساعـــد القراء فى تفهم الظاهرات الملموسة فى هذا الميدان ، وترتيب تصوراتهم ، ودراسة تجربة البلدان الشقيقة دراسة واعية .

الفصل الاول

التمثيل الشعبى بوصفه شكل السلطة الشعبية الاشتراكية

١ – مفهوم التمثيل الشعبى

١) **التمثيل الشعبى** – انما هو نظام لادارة المجتمع تمارس فيه الهيئات المنتخَبة ، التمثيلية ، السلطة العليا ؛ انما هو نظام متكامل من علاقات اجتماعية مرتبطة مع تشكل ونشاط الهيئات التمثيلية .

لنتناول بادئ بدء بايجاز تعبير «التمثيل الشعبى» ذاته ، ثم لنصف المضمون الذى يوضع فيه .

صحيح ان ممارسة سلطة الدولة من خلال الممثلين المنتخبين كانت قائمة فى المجتمعات القديمة (حيث كانت تتواجد ديموقراطية مالكى العبيد وفيما بعد ديموقراطية الاقطاعيين) ، ولكن مفهوم التمثيل الشعبى (القومى ، او تمثيل الامة) لم ينبثق الا فى عهد الثورات البرجوازية . فان البرجوازية التى كانت تؤلف فى ذلك الوقت القسم الطليعى من الشعب (الامة) فى النضال ضد الاقطاعية والتى كانت تدعى بدور المعبرة عن مصالح الشعب ، قد نعتت المؤسسات التمثيلية لعامة الدولة التى انشأتها – البرلمانات – بالتمثيل الشعبى .

ان اختيار تعبير «الشعبى» او «الوطنى» او «القومى» قد اشترطته تقاليد استعمال الكلام المتكونة فى هذا البلد او ذاك . ولم يكن الكلام يتناول الشعب الا عندما كانوا يحاولون التأكيد على وحدة مصالح جميع طبقات وفئات المجتمع المعادية للاقطاعية ، ولم يكن يتناول الكلام الامة الا عندما كانت توضع فى المرتبة الاولى وحدة سكان البلد على صعيد الدولة .

ولكن البرلمانات البرجوازية كانت ولا تزال بالفعل ، بصرف النظر عن اعتبار هذا التعبير او ذاك افضل واصلح ، تمثيلا طبقيا

للبرجوازية بالذات فى المقام الاول او بوجه الحصر ، وليس البتة تمثيلا وطنيا (قوميا) وبالاحرى تمثيلا شعبيا . ناهيك بان الهيئات المنتخبة المحلية للادارة الذاتية لا تعتبر البتة فى الدولة البرجوازية هيئات للتمثيل الشعبى ولا تشكل مع البرلمان نظاما واحدا .

ان الثورة الاشتراكية وحدها دون غيرها هى التى اعطت تعبير «التمثيل الشعبى» معناه الحقيقى . فما هو الشعب ؟ الشعب ليس مجرد السكان فى هذا البلد او ذاك ، بل الطبقات والفئات التقدمية فى المجتمع . وهو فى الوقت الحاضر ، كقاعدة ، الشغيلة اى الشعب الشغيل ، الكادح . والطبقة العاملة هى فى كل مكان تقريبا طليعة المجتمع ، علما بانها تؤلف ، فضلا عن ذلك ، فى البلدان المتطورة الاغلبية العددية فى المجتمع . ومع مصالحها الطبقية الجذرية تتطابق المصالح الجذرية للطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الاخرى ؛ وهذه المصالح الاجتماعية الطبقية بالذات هى المصالح الشعبية حقا ، وهى فى الوقت نفسه المصالح الوطنية حقا . ومن هنا ينجم ان التمثيل الشعبى الاشتراكى ليس هيئة تمثيلية لعموم الدولة – البرلمان – وحسب ، بل ايضا نظام واحد موحد من الهيئات التمثيلية الشعبية .

٢) **التمثيل الشعبى** – هو الشكل الاساسى الذى يصرف المجتمع الاشتراكى بواسطته شؤونه اى **الشكل الاساسى لادارة المجتمع الاشتراكى الذاتية** . لماذا هذا الشكل هو الشكل الاساسى ؟ لأنه لا تتوفر فى الدول الاشتراكية المعاصرة الامكانية الفعلية لتصريف جميع شؤون الدولة باعراب الشعب مباشرة عن ارادته ، وهذه الشؤون كثيرة ، لا على صعيد الدولة فقط ، بل ايضا فى المشاعة * القروية ، ناهيك بانها تختلف من حيث الاهمية . واستيضاح رأى كل مواطن راشد فى كل من هذه الشؤون يستغرق قدرا كبيرا من الوقت والاموال ، وبالنتيجة يستحيل اتخاذ كثير من القرارات لان زمن تنفيذها يفوت . وهذا يعنى انه ينبغى الاحتفاظ بالتجربة المكدسة خلال قرون وتكليف ممثلى الشعب باتخاذ القرارات

---

* هنا وفيما بعد تستعمل هذه الكلمة بمعنى وحدة اقليمية ادارية دنيا . – **الناشر** .

الاساسية بصدد الادارة (على الاقل ، الاغلبية الساحقة من هذه القرارات) .

ولكن هؤلاء الممثلين ملزمون بالاعراب عن ارادة ناخبيهم فقط ، وملزمون بالعمل فى مصلحة الشعب فقط وتحت مراقبته فقط . وفى هذا يتلخص الفرق الجذرى بين التمثيل الشعبى الاشتراكى والتمثيل البرجوازى .

ولكى تقوم الهيئات التمثيلية بمهامها ، تتمتع **بسلطة الدولة** العليا . ذلك ان المجتمع الاشتراكى منظم كدولة . والدولة انما هى منظمة خاصة للسلطة تستطيع وحدها ، عند تصريف شؤون المجتمع ، ان تلجأ الى العنف لاجل القسر على تنفيذ قراراتها .

فى المجتمع الاستثمارى – العبودى ، الاقطاعى ، الرأسمالى – تدير الدولة فى مصلحة الطبقة السائدة اقتصاديا ، اى فى مصلحة الطبقة التى تملك وسائل الانتاج . ان الدولة فى مثل هذا المجتمع ، انما هى منظمة لسلطة الطبقة الاستثمارية ، منظمة لسيادتها السياسية . وفى سياق تقسيم العمل الاجتماعى ، تبرز فئة خاصة من اناس يمارسون مهنة ادارة الدولة ، مهنة تصريف شؤون الدولة . وهم موزعون على هيئات الدولة ، وكل من هذه الهيئات تؤدى مهمة معينة فى ميدان الادارة . وهذه الهيئات تشكل بمجملها جهاز الدولة الذى يوجد تحت تصرفه الجيش والبوليس والسجون .

يخدم جهاز الدولة الطبقة السائدة . صحيح انه من المعتبر فى دول الديموقراطية البرجوازية ان جهاز الدولة يخضع للبرلمان او يراقبه البرلمان ، ولكن هذا فى الظاهر فقط . فان الاشكال التى اقرتها الدساتير البرجوازية للعلاقات المتبادلة بين البرلمان وجهاز الدولة (مثلا ، مسؤولية الحكومات امام البرلمانات) لا تنطوى فى اغلب الاحيان على ذلك المضمون الذى يجب ان يكون فيها ؛ وفى الواقع ، ليس البرلمان هو الذى يقود الحكومة ، بل الحكومة هى التى تقود البرلمان . اما الاحكام الدستورية ، فليست غير وسيلة لخداع الجماهير الشعبية . وعندما تنهض الحركة الديموقراطية فى هذا البلد او ذاك ، عند ذاك فقط ، يمكن ان يتعاظم دور البرلمان البرجوازى ، ولكن اهمية البرلمان تهبط من جديد حين تتوطد سلطة الرأسمال من جديد .

ان المجتمع الاشتراكى المعاصر يحتاج هو ايضا الى جهاز الدولة . ففى ظل الاشتراكية يبقى تقسيم العمل ، وبالتالى لا بد من اختصاصيين فى امور الادارة . كذلك يحتاج المجتمع الاشتراكى الى سلطة الدولة ، اذ يجب حماية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية حتى بعد زوال الطبقات الاستثمارية .

فى ظل الاشتراكية ، يجرى توزيع الخيرات بين الناس على اساس اعدل مبدأ فى الظروف الراهنة : من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب عمله . ولكن الفوارق الاجتماعية بين الناس تبقى فى ظل هذا التوزيع العادل ايضا . مثلا . كفاءة احدهم ارفع ، كفاءة آخر ادنى ؛ احدهم اقوى ويستطيع ان يفعل اكثر ، وآخر اضعف وابطأ ، وهذا يعنى ان احدهم يعطى المجتمع اكثر ويكسب اكثر ، وان آخر يعطى المجتمع اقل ويكسب اقل . احدهم ، مثلا ، يتعين عليه اعالة افراد من العائلة غير قادرين على العمل ؛ وآخر يعيش وحده وينفق كل ما يكسبه على نفسه فقط . وفضلا عن ذلك ، هناك اناس يريدون ان يشتغلوا اقل ويتقاضوا اكثر ، ويسعون الى الكسب بأى سبيل كان ، مشروعا او غير مشروع . ولهذا لا بدّ من مراقبة دقيقة على معدل العمل ومعدل الاستهلاك لكى يتطابق دخل كل فرد مع قسطه فى العمل ، لكى تراعى العدالة . ومن الطبيعى انه يستحيل تأمين هذه المراقبة بدون سلطة الدولة .

ولكن مهمات الدولة الاشتراكية لا تنتهى هنا . فان الدولة الاشتراكية تنظم كذلك الاقتصاد الوطنى وتديره على اساس مخطط . وفى يدى الدولة تتركز موارد اجتماعية ضخمة ، والدولة تستخدم هذه الموارد لحل القضايا ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للمجتمع .

ان علاقات الدولة الاشتراكية مع الخارج ، مع الدول الاخرى ، انما هى علاقات قائمة على الاممية الاشتراكية ، علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الاشتراكية الاخرى ؛ انما هى علاقات التعايش السلمى والتعاون مع الدول ذات الانظمة السياسية المختلفة . ان الدولة الاشتراكية تقدم الدعم للشعوب المناضلة فى سبيل تحررها الوطنى وفى سبيل التقدم الاجتماعى .

ولكن بما انه توجد فى الكوكب الارضى دول امبريالية تهدد السلام وامن الشعوب على الدوام ، فانه يتعين على المجتمع

الاشتراكى ان يصون ويطور اجزاء مكونة من منظمة الدولة من عدادها القوات المسلحة .

ولكن الدولة الاشتراكية تتميز بصورة جذرية ، رغم كل هذا عن الدولة الاستثمارية . فمنذ انتصار الثورة الاشتراكية ، تخدم الدولة فى البدء الاغلبية الكادحة فى المجتمع ، ثم تخدم ، بعد تصفية المستثمرين ، المجتمع بأسره وتغدو منظمة الشعب الكادح. اما فى المجتمع البرجوازى ، فان الدولة تنظم وتعمل بحيث تراعى بصورة رئيسية مصالح الطبقات المالكة وتستبعد الشغيلة عن التأثير الحاسم فى شؤون الدولة . اما الدولة الاشتراكية ، فان لها ، بالعكس ، مصلحة على وجه الضبط فى الحد الاقصى من اجتذاب الجماهير الكادحة ومنظماتها وجماعاتها الى اعداد قرارات الدولة واتخاذها وذلك تحقيقا للرقابة على تنفيذها ، لأنه يجب ان تتجاوب هذه القرارات مع مصالح الكادحين . ولهذا السبب تبنى منظمة الدولة الاشتراكية بحيث تستطيع الجماهير الشعبية الواسعة ان تشترك فى نشاط الدولة اليومى . وبقدر ما يتحقق هذا بمزيد من النجاح ، بقدر ما تزداد الدولة الاشتراكية قوة على قوة ، ويبنى المجتمع الجديد ، العادل ، بمزيد من النجاح .

ان التمثيل الشعبى الاشتراكى ، انما هو احدى القنوات الرئيسية لاجل اجتذاب الجماهير الشعبية الى الاشتراك فى نشاط الدولة . ان الهيئات التمثيلية الاشتراكية هى من حيث قوامها مؤسسات اجتماعية . وفيها يشترك العمال والفلاحون والمثقفون الذين ينتخبون بصورة ديموقراطية والذين لا يكفون عن مواصلة نشاطهم المهنى ، ولا ينفصلون عن الشعب بعد ان يصبحوا نوابا . وهذه الهيئات ، بوصفها هيئات للدولة من حيث الجوهر ، تترأس فى الوقت نفسه كل نظام هيئات الدولة . وهى المعبرة عن ارادة الشعب ، وحاملة سلطته ، ولهذا تملك قرارات الهيئات التمثيلية الاشتراكية قوة اكبر من قوة قرارات سائر هيئات الدولة . وفضلا عن ذلك ، تتبع سائر هيئات الدولة الهيئات التمثيلية وتخضع لرقابتها .

وليس من قبيل الصدفة اشير فى الدستور الاشتراكى الاول – دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، سنة ١٩١٨ ، الى ان السوفييت هو ، ضمن حدود صلاحياته ، السلطة

العليا فى حدود الارض المعنية (المادة ٦٠) . وهذا المبدأ لا يزال سارى المفعول الآن . مثلا . المادة ١٠١ من دستور جمهورية كوبا الصادر سنة ١٩٧٦ والسارى المفعول الآن تعلن هى ايضا ان جمعيات مندوبى السلطة الشعبية هى ، ضمن الحدود السياسية الادارية ، الهيئات العليا لسلطة الدولة فى المحال ، فى القاعدة (السوفييتات – اسماء الهيئات التمثيلية فى الدولة السوفييتية ؛ الجمعيات اسماؤها فى كوبا) .

٣) ان الدولة ، كل دولة ، تضبط العلاقات الاجتماعية باقرارها قواعد معينة لسلوك الناس ونشاط المنظمات او بالاعتراف بها رسميا ؛ والذين لا يراعون هذه القواعد او يخالفونها تجبرهم الدولة بالقوة على الخضوع . وهذه القواعد تسمى **معايير الحق** . ان معايير الحق متعددة جدا ، وتشكل نظاما متكاملا يتألف من فروع مختلفة . واساس هذا النظام كله تؤلفه المعايير الواردة فى قانون البلاد الاساسى – **الدستور** . ومعايير الدستور وبعض القوانين الاخرى التى تنظم اهم مسائل النظام الاجتماعى ومنظمة الدولة فى البلاد تشكل الفرع الرائد فى الحق – **الحق الدستورى** .

والتمثيل الشعبى يضبطه الحق الدستورى على وجه الضبط . فان مبادئ التمثيل الشعبى الاساسية ترد فى الدساتير ، بل ترد بما يكفى من التفصيل . مثلا . يتألف دستور الاتحاد السوفييتى لسنة ١٩٧٧ من ١٧٤ مادة ؛ وبينها ٦٩ مادة تضبط مباشرة مسائل تنظيم ونشاط الهيئات التمثيلية – سوفييتات نواب الشعب . واحكام الدستور تدققها وتطورها وتكملها قوانين اخرى (مثلا ، قوانين الانتخابات الى الهيئات التمثيلية ، قوانين الهيئات التمثيلية المحلية ، وما الى ذلك) ، ووثائق اخرى تتخذها الهيئات التمثيلية العليا (مثلا ، انظمة هذه الهيئات فى البلدان التى لا تكون فيها هذه الانظمة ، من حيث شكلها ، قوانين) ووثائق بعض هيئات الدولة الاخرى .

ان القانون الذى يتخذه البرلمان الاشتراكى او المتخذ بالتصويت الشعبى المباشر (الاستفتاء) **هو الشكل الرئيسى للضبط الحقوقى للتمثيل الشعبى فى البلدان الاشتراكية** . والوثائق الاخرى فى هذا الميدان لا تصدر الا فى الاحوال التى يجرى فيها احداث تعديلات فى القانون اقل شأنا او ضبط مسائل اقل اهمية – مثلا ، اشكال الوثائق

الانتخابية ، ووثائق هوية النواب ، ومقادير تعويضات النواب النقدية (وثائق هيئات الرئاسة) ؛ واما فى الاحوال التى تضبط فيها مسائل منفردة تتعلق بوضع الهيئات التنفيذية والهيئات الآمرة (وثائق الحكومات كقاعدة) ؛ واما فى الاحوال التى تضبط فيها مسائل التنظيم الذاتى للهيئات التمثيلية المحلية وللسكان المحليين (وثائق الهيئات التمثيلية المحلية) .

ولكن التمثيل الشعبى الاشتراكى لا يضبطه الحق اى قوانين هيئات الدولة ووثائقها الاخرى وحسب . ذلك ان الحق لا يستطيع ان يضبط كل شيء : فان المبالغة فى اصدار الاحكام والقواعد على صعيد الدولة قد يقيد نشاط المواطنين واتحاداتهم الاجتماعية وجماعاتهم . صحيح ان هناك تطرفا آخر غير مرغوب فيه ، هو وجود نواقص او فراغات مفرطة الكبر فى الحق ، لأن المسائل المهمة سياسيا قد تحل فعلا فى مثل هذه الحال فى عموم البلاد حلولا مختلفة وليس كما تقتضى المبادىء الدستورية التى تعبر عن مصالح الشعب الكادح .

هناك مسائل كثيرة متعلقة بالتمثيل الشعبى تضبطها اتحادات المواطنين الطوعية بالذات . مثلا . مسائل اختيار المرشحين الى الهيئات التمثيلية تضبطها الوثائق الداخلية للاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية الاخرى وكذلك للحركات التى يخولها القانون تقديم المرشحين . ففى يوغوسلافيا ، مثلا ، ينص قانون ١٩٧٤ عن الانتخابات الى فيتشه سكوبشينا الاتحادى وسحب المندوبين منها («الفيتشه الاتحادى» — احد مجلسى البرلمان اليوغوسلافى) على ما يلى : بما ان اصول واجراءات تقديم المرشحين الى النيابة فى الفيتشه الاتحادى والمصادقة على ترشيحهم لا يقررها هذا القانون ، فتقررها قواعد الاتحاد الاشتراكى للشعب الكادح (وهو منظمة اجتماعية سياسية جماهيرية توحد تحت قيادة اتحاد الشيوعيين سكان البلاد الراشدين جميعهم عمليا ، وورثت الجبهة التحريرية الشعبية) . ولكن حتى اذا كان القانون لا يتضمن احكاما من هذا النوع ، فان من حق المنظمات الاجتماعية ان تحل من تلقاء ذاتها المسائل المتعلقة بالاشتراك فى التمثيل الشعبى .

وعدا ذلك ، يسرى كذلك مفعول **العادات السياسية** فى ميدان التمثيل الشعبى . هذه العادات ليست مكتوبة فى اى مكان ، ولكنها

تراعى فى الواقع . والعادات إمّا تسد نواقص الضبط المكتوب (من قبل الدولة والمجتمع) ، وامّا تكون عبارة عن اسلوب تقليدى لمراعاة المعايير والقواعد المكتوبة . مثلا . فى بولونيا ، ينتخب ممثل حزب الفلاحين المتحد ، من باب التقليد ، مارشالا للسيـــم (رئيســـا للبرلمان) ، مع انه يمكن بموجب القانون انتخاب ممثل عن اى حزب آخر او نائب لاحزبى .

٤) وهكذا يتلخص هدف التمثيل الشعبى الاشتراكى فى تنظيم الشعب الكادح فى البلد المعنى لاجل تحقيق الادارة الذاتيـــة مع استعمال سلطة الدولة العليا . ان الهيئات التمثيلية مدعوة ، بالتالى ، الى تنفيذ ارادة الشعب وتلبية مصالحه بقراراتها وافعالها فى حقل الادارة .

ولكن لا يجوز ان ننسى ان **الارادة والمصلحة** ليسا الشىء نفسه . فان الارادة تتواجد حين تتجلى فى الخارج . مثلا . اذا وقعت اغلبية الشعب على وثيقة ما ، فانه يمكن القول ان هذه الوثيقة تتضمن ارادة الشعب المعبّر عنها ولكن من المشكوك فيـه ان يكون من المعقول ان نتوقع ان تتواجد فى اية مسألة من مسائل الادارة ارادة الشعب المتجلية فى الخارج ، وانه لا يبقى للهيئة التمثيلية سوى اتخـــاذ قرار مطابق لهذه الارادة او القيام بعمـل مطابق لها . ولكن الحال بالعكس فى اغلب الاحوال ؛ فان الهيئة التمثيلية تتخذ القرارات فى المسائل التى لا تملك اغلبية السكان الكبيرة اية فكرة عنها او لم تعرب عن رأيها فيها . وفى هذه الحال ، تكون الهيئة التمثيلية نفسها المعبرة عن ارادة الشعب ، ويجب على نواب الشعب ان يقيموا علاقات دائبة فى غاية الوثوق مع ناخبيهم ومنظماتهم وجماعاتهـــم ، وان يستوضحوا رأيهم ويساعدوهم فى تكوينهم فيما يتعلق بمسائـــل حياة الدولة ، ويفسروا ويشرحوا القرارات المتخذة .

وبعد . ان الارادة تشترطها المصلحة ، اى الحاجة الموضوعية المدركة . والمصلحة قد تكون حقيقية حين تكون الحاجة قد ادركت ادراكا صحيحا ، وقد تكون كاذبة حين تنعكس الحاجة فى الوعـــى انعكاسا خاطئا . ومن الطبيعى ان تستتبع المصلحة الكاذبة تعبيرا كاذبا عن الارادة . ولكن ادراك الحاجات الواعى لا يضمن بحد ذاته النجاح فى الادارة رغم انه يشكل مقدمة من اهم مقدماته . ان ارادة الدولة — بصرف النظر عما اذا كان الشعب يعرب عنها مباشرة او

بواسطة الهيئة التمثيلية – يجب ان تتضمن قرارا فى حقل الادارة يتيح تلبية مصلحة الشعب الحقيقية بافضل نحو .

ومن هنا ينجم انه يجب ان يبنى نظام التمثيل الشعبى ويؤدى وظائفه بحيث لا تنقطع السلسلة «الحاجة الاجتماعية – المصلحة الاجتماعية – ارادة الشعب (حين تتجلى فى الخارج) – ارادة الهيئة التمثيلية – ارادة الدولة» فى اى من حلقاتها . وفى هذا المجال تشكل **القيادة من جانب الاحزاب الشيوعية (العمالية)** المعتمدة فى نشاطها على نظرية التطور الاجتماعى الطليعية – نظرية الماركسية اللينينية – ضمانة ضرورية ضرورة مطلقة .

٥) لاجل بناء نظام التمثيل الشعبى بصورة صحيحة ، يجب بادئ بدء معرفة من يشترك فى العلاقات التى تشكل هذا النظام ، وماهية هذه العلاقات بالذات .

وبما ان الكلام يتناول التمثيل ، فمن الواضح انه يوجد فى العلاقات المعنية جماعتان اساسيتان على الاقل من المشتركين – الممثِلون والممثَلون . والعلاقات المتبادلة فيما بينهم تقوم فى اساس كل مجمل علاقات التمثيل الشعبى . والتمثيل الشعبى يرتكز على العلاقات بين الممثِلين والممثَلين ولكنه لا ينحصر فى هذه العلاقات .

ذلك ان حتى اختيار الممثِلين يتطلب علاقات معينة بين المشتركين الممثَلين . وهذا ضرورى بالاحرى لاجل تأثيرهم فى الممثِلين لكى يعربوا بنحو صحيح عن ارادة الممثَلين ومصالحهم .

وعدا هذا ، يجب على الهيئات التمثيلية ، اذ تلبى ارادة الممثَلين ومصالحهم ، ان تدخل فى علاقات معينة مع هيئات ومنظمات اخرى تابعة للدولة ومع منظمات غير تابعة للدولة ، ومع الافراد ، وان تقودها او تنسق نشاطها . وهذا يعنى ان هذه العلاقات ايضا تنخرط فى مجمل علاقات التمثيل الشعبى ، كما ان الافراد والمنظمات التى تتعامل معها الهيئات التمثيلية ترد كذلك فى عداد المشتركين فى علاقات التمثيل الشعبى .

واخيرا توجد مجموعة كبيرة من العلاقات التنظيمية الداخلية فى اطار نظام الهيئات التمثيلية وفى اطار كل منها . وهذه العلاقات ليست مجرد علاقات العمل التنظيمى ؛ فعليها يتوقف بقدر لا

يستهان به نشاط الهيئات التمثيلية الصحيح ، وبالتالى تلبيتها الواجبة لارادة الممثَلين ومصالحهم .

ولكن بما ان العلاقات بين الممثِلين والممثَلين تشكل العنصر الرئيسى فى هذا المجمل المعقد ، فلنبحث بادئ بدء هاتين المجموعتين من المشتركين ومضمون العلاقات بينهما .

٢ – من يتمثل فى هيئات سلطة الدولة الاشتراكية ؟

١) ان تعبير «التمثيل الشعبى» يعنى ان الشعب هو الممثَل . فان الشعب فى ظل الاشتراكية هو ، بالفعل ، الحامل الوحيد لسلطة الدولة التى يدير بواسطتها ذاته بذاته والتى يمارسها ، بصورة رئيسية ، بواسطة الهيئات التمثيلية .

ولكن لماذا نتحدث فى هذه الحال عن الممثَلين مستعملين صيغة الجمع ؟ فهل هناك ، يا ترى ، حاملون آخرون لسلطة الدولة الاشتراكية يمارسونها من خلال الهيئات التمثيلية ؟

من المؤكد انه لا وجود لمثل حاملى سلطة الدولة هؤلاء . ولكن الشعب نفسه ليس فى ظل الاشتراكية مجرد كثرة من الافراد المنفردين ، من الكادحين المنفردين . ففى داخل الشعب توجد جماعات منفردة من الناس . ان هذه الجماعات منظمة بصور مختلفة ، ولكن مصالح اجتماعية معينة تجمع بينها ؛ بيد ان هذه المصالح ليس فى جميع الامور تتطابق مع المصالح الاجتماعية للجماعات الاخرى فى قوام الشعب ، واحيانا مع المصالح الاجتماعية للشعب بأسره . وبديهى ان انعدام التطابق واحيانا التناقض بين المصالح لا يلازمان المصالح الجذرية ، بل يلازمان مصالح اكثر خصوصية ، ولكن هذه المصالح الخاصة لا يجوز تجاهلها لأنها مشروطة بخصائص وضع جماعات الكادحين المعنية ؛ فان هذه المصالح يجب مراعاتها لدن تكوين وصياغة الهيئات التمثيلية لارادة الشعب بأسره ، لارادة الدولة ومن هنا ينجم ان هذه المصالح تحتاج الى التمثيل وانه يجب اعتبار حامليها مشتركين ممثَلين فى نظام التمثيل الشعبى . ومن هنا ينجم ان المشتركين الممثَلين **انما هم الشعب كله (الشعب الكادح) واجزاؤه المكوّنة** مع مصالحها الخاصة التى يجب ان تخضع للمصالح الجذرية للشعب بأسره اذا كانت تناقضها .

يجب ان يؤخذ بالحسبان ان التناقض وانعدام التطابق بين المصالح الاجتماعية فى ظل الاشتراكية ليسا تعبيرا عن التناحر بين الطبقات الاجتماعية ، كما هو الحال فى ظل الرأسمالية . ففى مقدور المجتمع الاشتراكى بالاستناد الى المصالح الجذرية للشعب بأسره ، ان يحل مظاهر التناقض وانعدام التطابق هذه حلا عادلا ، ويتوصل الى انسب واصوب جمع لمصالح مختلف الجماعات فيما بينها ، وكذلك بين هذه المصالح ومصالح الشعب بأسره . ومثل هذا الحل لا يقتضى تصفية حاملى المصالح المتناقضة ايا كانت . ولكن من المهم بالطبع ان يصار فى الوقت المناسب الى استيضاح التناقضات الناشئة ، والحيلولة دون تفاقمها ، والحيلولة دون تشوه العلاقات الاجتماعية الملازمة للاشتراكية بسببها . ان **استيضاح وحل التناقضات الاجتماعية فى الوقت المناسب هما من المهمات الرئيسية للنظام التمثيلى الاشتراكى .**

ولكى تتمكن هذه الجماعة او تلك داخل الشعب من الاعراب عن مصالحها ، تحتاج الى التنظيم . هناك جماعات منظمة كليا — مثلا ، مجموعات العمل والمجموعات المكانية واتحاداتها . فان الطبقات ، والفئات الاجتماعية ، والجماعات القومية ، والفئات الاجتماعية الديموغرافية (العمرية والجنسية) ، لا يشملها على العموم اى تنظيم ؛ ومطالبها تعبر عنها (بصورة مشتركة وبصورة افرادية) المنظمات والحركات الاجتماعية التى لا يمكن ان ينتسب اليها جميع ممثلى هذه الجماعة الاجتماعية او تلك ، بل قسم منهم . ومع ذلك يجب على هذه المنظمات الاجتماعية ان تشكل وتصوغ المصالح الاجتماعية للجماعات الاجتماعية المعنية ، ولهذا الغرض تشترك بنشاط فى علاقات التمثيل الشعبى بوصفها ممثّلة . مثلا . ضم اتحاد النساء الكوبيات ٨٠ بالمئة من النساء فى جمهورية كوبا ممن تجاوزن الرابعة عشرة من العمر . صحيح ان اشتراك النساء الكوبيات فى هذه المنظمة ليس الزاميا ولكن هذه المنظمة اعربت بصورة نافذة عن مصالح النساء الاجتماعية ، بما فى ذلك فى التمثيل الشعبى .

٢) لنتناول الآن مسألة ماهية **الشعب** فى ظل الاشتراكية الجارى بناؤها والتى بنيت . ان الجواب عن هذه المسألة يرد فى دساتير البلدان الاشتراكية . ان الدساتير تعرّف مفهوم «الشعب» ، انطلاقا من الظروف الملموسة فى البلد المعنى ، وقبل كل شيء ، انطلاقا من

مرحلة البناء الاشتراكى التى يتواجد فيها البلد فى اللحظة المعنية .

ان الدستور السوفييتى الاول والدستور الاشتراكى الاول على العموم فى تاريخ العالم – دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية لسنة ١٩١٨ – قد عرّف جمهورية روسيا على انها «مجتمع اشتراكى حر لجميع شغيلة روسيا» . ان السلطة كلها فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، كما جاء فى الدستور ، «تخص جميع السكان العاملين فى البلاد المتحدين فى سوفييتات المدن والقرى» ؛ واعتبر الدستور ان مهمته الاساسية اقامة ديكتاتورية بروليتاريا المدينة والريف والفلاحين الفقراء بصورة السلطة السوفييتية الجبارة لعموم روسيا .

ان دستور الاتحاد السوفييتى لعام ١٩٣٦ الذى عكس واقع بناء اسس الاشتراكية فى بلاد السوفييتات ، قد عرّف الاتحاد السوفييتى على انه دولة اشتراكية للعمال والفلاحين ، وقرر ان السلطة فى الاتحاد السوفييتى تخص بكليتها شغيلة المدينة والريف فى شخص سوفييتات نواب الشغيلة التى تنامت وقويت نتيجة للاطاحة بسلطة الاقطاعيين والرأسماليين وللظفر بديكتاتورية البروليتاريا .

واخيرا ينطلق دستور الاتحاد السوفييتى لعام ١٩٧٧ من بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى البلاد السوفييتية وتحول دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى دولة للشعب بأسره . ويعرّف هذا الدستور الاتحاد السوفييتى على انه «دولة اشتراكية للشعب بأسره تعبر عن ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين ، شغيلة جميع امم البلد واقوامه» (المادة الاولى) وتنص المادة ٢ من الدستور ان «كل السلطة فى الاتحاد السوفييتى للشعب» ، وان «الشعب يمارس سلطة الدولة عن طريق سوفييتات نواب الشعب» .

وهكذا نرى ان الدستورين السوفييتيين من مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا لم يستعملا مفهوم «الشعب» ، وانهما اثبتا سلطة الدولة للطبقات والفئات الكادحة فى المجتمع . ولكن دستور الاشتراكية المتطورة وحده كشف بنية الشعب السوفييتى الاجتماعية والقومية بتعريفه جوهر الدولة السوفييتية المعاصرة الاجتماعى الشعبى الشامل .

ان الدساتير التى اقرها عدد من الدول الاخرى فى المرحلة الديموقراطية العامة من الثورة ، عندما كان اختيار السبيل الاشتراكى

لم يتحدد نهائيا ، قد اعتبرت الشعب مصدر ، حامل سلطة الدولة ، دون ان تكشف مضمون هذا المفهوم . فان دستور الفييتنام الاول المتخذ سنة ١٩٤٦ قد اشار حتى الى ان السلطة فى الجمهورية هى للشعب بدون تفريق بين الطبقات . وكان الهدف من هذه الصيغة رص فئات من المجتمع اوسع ما يمكن حول السلطة الشعبية ، بما فى ذلك حتى جماعات معينة من الطبقات الاستثمارية .

مع اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ، تصبح النصوص الدستورية المناسبة اوفر دقة ؛ فالمقصود هو القول ان سلطة الدولة هى امّا لشغيلة المدينة والريف (المادتان ١ و٢ ، من دستور جمهورية المانيا الديموقراطية لسنة ١٩٦٨ ؛المادتان ١ و٣ من دستور رومانيا لسنة ١٩٥٢) ، واما للشعب الكادح (البند ٢ ، الفقرة ٢ ، دستور المجر لسنة ١٩٤٩ ، المادة ٣ من دستور منغوليا لسنة ١٩٦٠) ، وامّا للشعب الكادح فى المدن والريف (المادة ١ ، الفقرة ٢ ، دستور بولونيا لسنة ١٩٥٢) . ان هذا الميل لفهم الشعب على انه الشعب الكادح الذى يشمل طبقات وفئات الشغيلة ، قد بقى فى التشريع الدستورى اللاحق فى البلدان الاشتراكية .

ومن هنا نرى ان الشعب الكادح فى البلدان الاشتراكية هو المشترك الممثَل الاساسى والرئيسى فى التمثيل الشعبى ، الذى يجب على الهيئات التمثيلية وسائر هيئات الدولة ان تلبى ارادته ومصالحه بلا قيد ولا شرط ، والذى تشكل ارادته ومصالحه الدليل الاساسى عند اعداد قرارات الدولة واتخاذها وتنفيذها ومراقبة تنفيذها والمعيار الاساسى لتقييم نشاط هيئات الدولة .

فمن هم المشتركون الممثلون الباقون ؟

٣) انهم فى المقام الاول **الطبقات والفئات** الاجتماعية ، **ووحداتها الداخلية** وبما ان التمثيل الشعبى الاشتراكى هو تمثيل الشغيلة ، فانه يتعين ان لا يخدم سوى تلك الوحدات الاجتماعية التى عملها المفيد اجتماعيا يشكل مصدر حياتها .

وبين هذه الوحدات تشغل **الطبقة العاملة** وضعا طليعيا . ان المصالح الجذرية للطبقة العاملة ، هى نفس مصالح الشغيلة الآخرين . وللطبقة العاملة ، عدا هذه المصالح ، مصالح خاصة بها ، مشروطة بوضعها فى نظام الانتاج الاجتماعى ، وعلى الاخص بكون العمل الذى يشكل اساس وجود هذه الطبقة يجرى بوسائل الانتاج

التى تخص الشعب بأسره . ان خصائص مختلف شرائح الطبقة العاملة (مثلا ، العمال الصناعيين والعمال الزراعيين ، العمال المشغولين فى الانتاج وميدان الخدمات والذين يختلفون من حيث مستوى الكفاءة ، والخ .) تسم مصالحها واهتماماتها الاجتماعية بخصائص معينة . وجميع هذه المصالح والاهتمامات المشتركة والخاصة للطبقة العاملة قد انعكست فى التمثيل الشعبى الاشتراكى .

ويمكن قول الشىء نفسه عن **الفلاحين التعاونيين** وسائر الكادحين التعاونيين العاملين بوسائل الانتاج التى تخص التعاونيات او الاتحادات التعاونية المعنية بوجه الحصر او بقدر كبير . ان وضع التعاونيين الاجتماعى والاقتصادى يقترب تدريجيا من وضع العمال . وهذا ينجم سواء من تمازج ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية لوسائل الانتاج تمازجا محتما ، ام من سياسة الدولة الاشتراكية على الصعيد الاجتماعى ، الرامية الى ازالة شتى الفوارق الاجتماعية فى المجتمع . وبالنتيجة ، تتطابق اكثر فاكثر مصالح الطبقتين الاجتماعيتين - الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين - ويسهل بالتالى حساب وتلبية هذه المصالح من قبل هيئات التمثيل الشعبى الاشتراكى .

وفى البلدان حيث العمل الفردى منتشر بقدر واسع الى هذا الحد او ذاك بوصفه المصدر الاساسى للعيش (مثلا ، فى بولونيا ويوغوسلافيا) يؤمن التمثيل الشعبى الاشتراكى مصالح الفئة المعنية من الشغيلة .

اما مصالح الطبقات والفئات الاستثمارية فى المجتمع ، التى لا تزال قائمة فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، فانها لا تؤخذ مبدئيا بالحسبان فى نظام التمثيل لأنها غير عادلة اجتماعيا ، ويجب بالتالى تصفيتها ، ولكن هذه قاعدة عامة . ولهذه القاعدة استثناءات ، وذلك حين يمكن لمصالح بعض الجماعات الاستثمارية فى بعض مراحل العملية الثورية ان تتمثل فى هيئات الدولة الاشتراكية اذا كانت العقلانية السياسية تملى ذلك . مثلا . فى الفييتنام ، اشترك فى هيئات التمثيل الشعبى من يسمون بالملاكين العقاريين الوطنيين اى المتحدرون من الشرائح الاقطاعية الذين اشتركوا بنشاط وفعالية فى نضال التحرر الوطنى ؛ وفى الفييتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية ، تعاونت السلطة الشعبية مع قسم من البرجوازية

المتوسطة دعم السبيل الاشتراكى لتطور البلاد . ان مصالح ارباب العمل الخصوصيين هؤلاء قد اخذت بالحسبان فى نظام التمثيل الشعبى فى هذين البلدين . ولكن هذه ليست حالات نموذجية لان البرجوازية تناضل عادة بنشاط ضد التطور الاشتراكى .

ان تمثيل مصالح الطبقات وسائر الوحدات الاجتماعية فى هيئات الدولة الاشتراكية يتحقق ، كقاعدة ، بوسائل سياسية بوجه الحصر ، وليس بوسائل حقوقية .

وعادة تكتفى الدساتير وقوانين الانتخابات بكونها لا تمنح الحق فى تقديم المرشحين للنيابة الا لاتحادات الشغيلة وبكونها تنفى بالتالى امكانية تسرب المستثمرين الى الهيئات التمثيلية .

وليس من المهم تأمين سيادة ممثلى الشغيلة فى هيئات الدولة الاشتراكية وحسب ، بل من المهم ايضا ضمان دور الطبقة العاملة القيادى فيها ، وبخاصة فى البلدان التى لمّا تشكل فيها الطبقة العاملة اغلبية السكان . اما فى بلدان اكثر تطورا ، فان هيمنة المصالح التقدمية تاريخيا للطبقة العاملة تتحقق عادة بوسائل سياسية . ولكن يكون احيانا من الصائب الاستفادة لهذه الاغراض من الاحكام الدستورية الحقوقية . مثلا . فى الدولة السوفييتية حيث اغلبية السكان الساحقة فى المرحلة الاولى من تطور البلاد كانت تتألف من الفلاحين ، كان سكان المدن يتمتعون بأفضلية بالمقارنة مع سكان الريف لدن تأليف الهيئات التمثيلية للسلطة السوفييتية حتى سنة ١٩٣٦ . والشىء نفسه حدث فى الثلاثينيات والاربعينيات فى منغوليا ، وفيما بعد فى الفييتنام والصين . والميل نفسه يوجد كذلك فى ممارسة بعض بلدان الوجهة الاشتراكية (او التوجه الاشتراكى) : فى الجزائر ، مثلا ، يضمن الدستور للشغيلة (اى العمال والمستخدمين والمثقفين) والفلاحين اغلبية المقاعد فى الهيئات التمثيلية .

٤) فى البلدان حيث قوام السكان متنوع من الناحية القومية ، من الضرورى تمثيل مصالح الوحدات **القومية** على وجه الضبط وبخاصة الوحدات التى تشكل اقلية السكان . وفى عدد من البلدان الاشتراكية ، يوجد لمثل هذه الوحدات القومية (القوميات) كيان دولة خاص بها باشكال مختلفة (الجمهوريات فى الاتحاد السوفييتى

وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، مختلف التشكيلات ذات الحكم الذاتى فى الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا وجمهورية الصين الشعبية) .

ان مصالح القوميات التى تشكل اغلبية السكان فى الجمهوريات القومية و(او) اعطتها اسماءها تنعكس فى صورة تمثيل منظم دستوريا لهذه الكيانات . مثلا . فى قوام الهيئة العليا لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفييتى - السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى - يوجد مجلس خاص هو سوفييت القوميات لاجل تمثيل الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى والمقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر ذات الحكم الذاتى ..

واذا لم يكن لهذه الوحدة القومية او تلك كيان دولة قومى فى البلاد ، فانه يتعين تمثيل مصالحها باشكال اخرى . والتمثيل تؤمنه على الاغلب الوسائل السياسية ؛ فان المنظمات التى تملك الحق فى تقديم المرشحين الى قوام الهيئات التمثيلية ، تضم الى هؤلاء المرشحين اشخاصا ينتمون الى القوميات المعنية .

تجدر الاشارة الى انه من الضرورى اطلاقا ابداء حساسية استثنائية فى العلاقات القومية ، بما فى ذلك فيما يتعلق بتمثيل مصالح مختلف القوميات فى هيئات الدولة . ومع مر الزمن ، بالطبع ، تذوب الاقليات القومية فى الاغلبية القومية ، وتندمج الامم ، ولكن هذا لا يجرى فى القريب العاجل .

ان عملية زوال الفوارق القومية اطول بكثير من عملية زوال الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وسائر الفئات الاجتماعية . فان الفوارق الاجتماعية تزول بنتيجة التحويلات التى تجريها السلطة فى النظام الاجتماعى ، بينما الفوارق القومية تزول تدريجيا وتلقائيا شرط ازالة الاضطهاد والتمييز على الاساس القومى . ولا يجوز تعجيل هذه العملية لأن هذا التعجيل ، كما تبين التجربة ، لا يسفر الا عن نتائج معاكسة ؛ فانه يعقد العلاقات بين القوميات ويعيق بشكل خطير البناء الاشتراكى .

ان مهمة الدولة الاشتراكية فى ميدان العلاقات القومية هى توفير انسب الشروط والظروف لاجل تطور كل وحدة قومية ، وتشجيع الصداقة بين الوحدات القومية الى اقصى حد وبجميع الوسائل ، والاسهام فى التقارب بينها من جميع النواحى ،

والحيلولة دون اقامة اية حواجز اصطناعية بينهــــا . وفى هذه الاحوال ، تنبثق فى البدء وحدة وثيقة متعددة القوميات من الناس ، مثل الشعب السوفييتى حاليا ، ثم تتمازج الامم فـــــى المستقبل البعيد .

ان اشتـــراك الوحدات القومية فى نظام التمثيل الشعبـــى الاشتراكى يتيح استيضاح مصالحها فى الوقت المناسب والتنسيق بينها ، ويسهم بالتالى فى توطيد عرى الاخوة والصداقة بيــن هذه الوحدات . وينبغى ان تؤخذ بالحسبان الدقيق مصالح حتى اصغــر القوميات ، الامر الذى لا يندر ان توضع من اجله ضمانات حقوقية خاصة : تمثيل القوميات الزاما بصورة مستقلة عن عــدد افرادها ، المساواة فـــى الحقوق بين الجمهوريات فى حـــال اتخاذ قرارات الدولة ، والخ . .

٥) فى التمثيل الشعبى فى البلدان الاشتراكية تشترك ايضـا **فئات اجتماعية ديموغرافية** لأنه تلازمها كذلـــك مصالح اجتماعية متميزة ناجمة عن وضعها فى المجتمع . مثلا . النساء ، الشبــاب ، الشيوخ يحتاجون الى حماية خاصة من جانب المجتمع . وهذه الحماية لا بدّ لها ان تتســم بطابع سياسى . وفى ممارســـة البلدان الاشتراكية ، يولى تمثيل النساء والشباب بين نواب هيئات سلطة الدولة اهتماما خاصا ؛ وفى عدد من البلـــدان ينتخبون الى هذه الهيئات المتقاعدين ايضا . وهكذا يتأمن تمثيل الفئات الاجتماعيـة الديموغرافية بالوسائل السياسية ؛ فان قوانين الانتخابات لا تنص على اية معايير خاصة لتمثيل هذه الفئات .

٦) حتى الآن تناول الكـــلام المشتركين الممثَلين **غيـــر المتشكلين تنظيميا** . اما فيمـــا يتعلق بالشعـــب الكادح ، فانه يصبح ، بعد بناء اسس الاشتراكية ، مشتركا متشكـلا تنظيميا . والدولة الاشتراكية هى شكل تنظيمه لأن الشعــب الكادح يتطابق مع جميع السكان . وسنبدأ دراسة المشتركين الممثَلين الآخرين **المتشكلين تنظيميا** من أهمهم **الحزب الشيوعى** ، طليعة الطبقـــة العاملة وجميع الشغيلة .

تختلف اسماء الاحزاب الشيوعية وليس دائما تحتوى كلمـــة «الشيوعى» . ان كلمة «الشيوعى» ترد فى اسماء الحزب الشيوعى البلغارى ، والحزب الشيوعي في الفييتنام ، والحزب الشيوعى فى

الصين ، والحزب الشيوعي فى كوبا ، والحزب الشيوعي الروماني ، والحزب الشيوعي فى الاتحاد السوفييتي ، والحزب الشيوعي فى تشيكوسلوفاكيا . وفى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يسمى الحزب الشيوعي اتحاد الشيوعيين فى يوغوسلافيا . واسماء الاحزاب الشيوعية الاخرى فى البلدان الاشتراكية – حزب العمل الالباني ، حزب العمال الاشتراكي المجري ، الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ، حزب العمل فى كوريا ، الحزب الثوري الشعبي فى لاوس ، الحزب الثوري الشعبي المنغولي ، حزب العمال البولوني الموحد . ان خصائص اسماء هذه الاحزاب قد تكونت بالارتباط مع خصائص تطورها التاريخي .

ان الوحدات الاجتماعية غير المتشكلة المذكورة اعلاه (الشعب ، الطبقات ، الفئات الاجتماعية ، القوميات) ، اذا كان من الممكن تنظيمها ، فليس ذلك الا بقدر غير كبير . وهذا القدر من التنظيم يكفى احيانا للاعراب عن الارادة (مثلا ، فى سياق الاقتراع فى الانتخابات) ، ولكنه لا يكفى لاجل صقل الارادة وصياغتها . ولا يمكن ان يدرك الحاجات الاجتماعية للفريق الاجتماعي المعنى ويعبّر عن مصالحه فى مطالب مصاغة بدقة غير طليعته الواعية . وهذه المهمة ينفذها باكبر قدر من الدأب والمثابرة الحزب السياسي ، اى المنظمة التى يجرى تأسيسها خصيصا لاجل الظفر بسلطة الدولة ولاجل قيادة ممارسة هذه السلطة . ان الحزب السياسي يشكل ويصوغ الارادة الطبقية حتى ولو يتألف على اساس غير طبقى (على اساس قومى ، او دينى ، وما الى ذلك) ، لأن المصالح السياسية ، ايا كان الشكل الذى تتجلى به ، مشروطة فى آخر المطاف بالمصالح المادية ، الاقتصادية ، الناجمة عن اختلاف اوضاع الطبقات الاجتماعية فى علاقات الانتاج .

فى نظام الاشتراكية السياسي يشغل الحزب الشيوعي مكانا خاصا بين جميع الاحزاب السياسية ، حتى ولو كان فى هذا البلد او ذاك بضعة احزاب سياسية . فبما ان الحزب الشيوعي هو طليعة الطبقة الاجتماعية الاكثر تقدما ، فانه فى الوقت نفسه طليعة جميع الشغيلة . وهذا يعنى ان المصالح الاجتماعية الجذرية للطبقة العاملة تتطابق مع المصالح الاجتماعية الجذرية لسائر الشغيلة ، وان الحزب الشيوعي يعبر ويدافع فى المقام الاول عن هذه

المصالح الرئيسية لجميع الشغيلة على وجـــه الضبط . ان الحزب الشيوعى ، بوصفه حزب الطبقة_العاملة ، يعبر ويدافع ايضا عـــن مصالحها الطبقية الخاصة ، المتميزة ، ولكنه فى هذه الحال يجهـــد لكى يأخذ بالحسبان كما ينبغى ويراعى كذلك مصالح سائر طبقات وفئات المجتمع الكادحة ، مصالح جميع الوحدات القومية ، جميـــع الفرق الاجتماعية الديموغرافية . ولهـــــذا السبب ، يغدو الحزب الشيوعى طليعة الشعب بأسره ، منذ بناء الاشتراكيــة المتطورة ، منذ ان يتألف الشعب كله من الكادحيـــــن فقط . وبوسع الحزب الشيوعى ان يعمل بنجاح بوصفه هذه الطليعة لأنه مسلح بنظريــة التطور الاجتماعى الطليعية اى بنظريـــــة الماركسية اللينينية ، ويتميز بوحدة فكر وعمل اعضائه .

ان الدور القيادى والتوجيهى الذى يضطلع به الحزب الشيوعى فى البلدان الاشتراكية مثبت بصيغ مختلفة فى الدساتير . فقد جاء فى المادة ٦ من دستور الاتحاد السوفييتى :

«القوة القائدة والموّجهة للمجتمع السوفييتى ونواة نظامــــه السياسى ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هـــــى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى . والحزب الشيوعى موجود مـــن اجل الشعب ويخدم الشعب .

يحدد الحـــــزب الشيوعى المسلح بالتعاليم الماركسيـــــة اللينينية الافق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخليـــــة والخارجية للاتحاد السوفييتى ويقود النشاط البنّاء العظيم للشعب السوفييتى ويضفى على نضاله من اجل انتصار الشيوعية طابعـــا منتظما ومعللا تعليلا علميا .

تعمل جميـــــع المنظمات الحزبية فــــى اطار دستور الاتحاد السوفييتى» .

ومن هنا نفهم دور الحزب الشيوعى فى التمثيل الشعبى . وهذا الدور لا يقتصر على تقديم المرشحين الى النيابة والاشتراك فـــى تشكيل الهيئات الانتخابية وتوجيه نشاط النواب الشيوعيين وما الى ذلك . ان الحزب الشيوعى يقـــود مباشرة او بصورة غير مباشرة نشاط جميع المشتركين فى التمثيل الشعبى ويؤثر فى جميـــــع جوانب تشكيل وعمل النظام التمثيلى .

٧) يعود دور كبيـــــر فى التمثيـــــل الشعبى الاشتراكى الى

التشكيلات الاجتماعية الاخرى . والمقصود هنا **الاحزاب الديموقواطية غير الشيوعية** ، وشتى **المنظمات والجمعيات والحركات الاجتماعية** . ودرجات اشتراكها في التمثيل الشعبى مختلفة ؛ مثلا ، الاحزاب السياسية انشط ، ولنقل ، من الجمعيات الرياضية الطوعية .

ويجدر الاهتمام على الاخص بالاتحاد السياسى التمثيلى الذى تتميز به اغلبية البلدان الاشتراكية عنينا به **الجبهة الوطنية** العاملة باسماء مختلفة . فهى فى البانيا الجبهة الديموقراطية ، وفى بلغاريا الجبهة الوطنية ، وفى المجر الجبهة الشعبية الوطنية ، وفى الفييتنام الجبهة الوطنية فى الفييتنام ، وفى جمهورية المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا الجبهة الوطنية فى البلد المعنى ، فى الصين المجلس الاستشارى السياسى الشعبى فى الصين ، فى لاوس جبهة البناء الوطنى فى لاوس ، فى بولونيا الحركة الوطنية للانبعاث الوطنى ، فى رومانيا جبهة الديموقراطية الاشتراكية والوحدة الاشتراكية ، فى يوغوسلافيا الاتحاد الاشتراكى للشعب الشغيل فى يوغوسلافيا ، فى كوبا لجان الدفاع عن الثورة ، التى تشبه فى كثير من النواحى الجبهات الوطنية من حيث مهامها .

ان الجبهة الوطنية فى البلدان الاشتراكية انما هى اتحاد جماهيرى لانصار الاشتراكية الصادقين هو عبارة عن منظمة او حركة يشترك فيها اعضاء جماعيون و(او) فرديون . وقد يكون للجبهة برنامج و(او) نظام داخلى ، ولها دائما نظام من هيئات دائمة قائم على المبدأ المكانى .

ان الجبهات الوطنية فى التمثيل الشعبى توحد بقيادة الاحزاب الشيوعية الشعب الكادح بأسره او اغلبيته الساحقة . وفى اطار الجبهات تجرى الحملات الانتخابية ؛ مثلا ، انتقاء المرشحين الى الانتخابات ، وتؤمن الصلة بين الناخبين والنواب ، ومسؤولية النواب امام الناخبين ، وغير ذلك . ان تعاظم دور الجبهات فى التمثيل الشعبى ينعكس على نطاق واسع فى الحق الدستورى فى البلدان الاشتراكية . مثلا . فى رومانيا ادرج وصف دور الجبهة السياسى فى الدستور سنة ١٩٧٤ ، كما ادرجت صلاحياتها فى انتخاب الهيئات التمثيلية في قانون الانتخابات . وصلاحيات الجبهة

بصدد تنظيم ونشاط الجمعية الوطنية العظمى فى جمهورية رومانيا الاشتراكية (البرلمان الرومانى) أدرجت فى نظام نشاط الجمعية سنة ١٩٧٤ ، كما ادرجت الصلاحيات بصـــدد الهيئات التمثيلية المحلية في قانون تنظيم ونشاط المجالس الشعبية سنة ١٩٧٦ .

وبما ان الجبهات الوطنية هى نفسها من المشتركين الممثَلين فى التمثيل الشعبى ، فانها توحد وتنسق نشاط سائر المشتركين الممثَلين .

فى بعض البلدان الاشتراكية حيث نفوذ العقيدة الدينية قوى ، توجد منظمات سياسية تعكس مصالح شرائـــح السكان المؤمنة . ففى جمهورية المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، مثلا، تعرب عن هذه المصالـــح الاحزاب السياسيـــة (الاتحاد المسيحـــى الديموقراطى فى جمهورية المانيا الديموقراطية ؛ الحـــزب الشعبى التشيكوسلوفاكى وحزب الحرية فى تشيكوسلوفاكيا) ؛ وفـــى بولونيا منظمات الكاثوليـــك العلمانيين التقدميين . وفى البلدان الاخرى (مثلا ، فى المجر) لا وجود لمنظمات سياسية خاصة تعرب عن مصالح المؤمنين ، ولكن رجال الدين يشتركون فـــى الحياة السياسية ، بما فى ذلك فى هيئات التمثيـــل الشعبى ، من خلال الجبهة الوطنية .

٨) **ان مجموعات الشغيلة والمواطنين – المجموعات المكانيـــة منها ومجموعات العمل – واتحاداتها** هى ايضا مـــن المشتركين فى التمثيـــل الشعبى . ودور هـــذه المجموعـــات والاتحادات فى ظل الاشتراكية يتعاظـــم بلا انقطـــاع بقدر ما تمّحـــى الفوارق الطبقية والفوارق الاجتماعيـــة الجوهرية الاخرى . ومع مر الزمن ، سيتألـــف المجتمع ، فى ظل الشيوعية الكاملة ، مـــن المجموعات واتحاداتها فقط . وفى الوقت الحاضر ، تصبح مصالح المجموعات واتحاداتهـــا اكثر فاكثـــر ، فـــى سياق بنـــاء الاشتراكية بنجـــاح ، النـــوع الاساسى مـــن المصالـــح الاجتماعية ولهذا كان تمثيلها فى هيئات سلطـــة الدولة طبيعيا تماما .

ان مصالـــح **المجموعات المكانية** – اتحادات المواطنين ذات الادارة الذاتية فى مكان معين – تنعكس فى نظام التمثيـــل الشعبى القائم على الاساس المكانى . ولكثير من المجموعات المكانية هيئاتها

التمثيلية فى سلطة الدولة ، وهذه الهيئات هـــى الهيئات العليا للادارة الذاتيـــــة لهذه المجموعات (مثلا ، فى المدن ، فـــى المشاعات) . وبما ان مصالح هذه المجموعات لا يمكـــن لهيئاتها بالذات ان تؤمن سوى قسم منها وليس كلها ، فمـــن الطبيعى ان تحتاج الى التمثيل فى هيئات الدولـــة من درجة اعـــلى (هيئات المقاطعة ، هيئات الجمهورية ، وما الى ذلـك) . وفى بعض البلدان الاشتراكية يقر الدستور تمثيل المجموعات المكانية فى الهيئات من درجة اعلى (فى المجر والصين وكوبا ويوغوسلافيا) ، وفى بعضهـا الآخر ، يتحقق بنحو آخر : فـــان النواب المنتخبين عن الدوائـر الانتخابية الواقعة ، مثلا ، فـــى مدينة معينة ، لا يمثلون فـــى البرلمان مصالح دائرتهم الانتخابية وحســـب ، بل ايضا مصالح الشعب بأسره .

ان المجموعات المكانية واتحاداتها التى تعمـــل فيها الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة تشكل فى كل بلد اشتراكى نظام **بنيانها السياسى الادارى** . وهذا النظام يبدو كما يلى :

البلد	وحدات التقسيم السياسى الادارى حسب الدرجات		
	العليا	المتوسطة	الدنيا
١	٢	٣	٤
جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية	العاصمة، الناحية	—	القرية ، اتحاد القرى ، المدينة
جمهورية بلغاريا الشعبية	الدائرة ، العاصمة	—	المشاعة ، الدائرة فى المدينة
جمهورية المجر الشعبية	المقاطعة ، العاصمة	—	القرية ، القرية الكبيرة ، اتحاد القرى ، المدينة، الدائرة فى العاصمة

البلد	وحدات التقسيم السياسى الادارى حسب الدرجات		
	العليا	المتوسطة	الدنيا
١	٢	٣	٤
جمهورية الفييتنام الاشتراكية	الاقليم ، المدينة ذات التبعية المركزية ، الوحدة المساوية لها	القضاء ، المدينة ، المدينة ذات التبعية الاقليمية ، الدائرة فى المدينة ذات التبعية المركزية	المشاعة ، المدينة ذات التبعية للقضاء ، دائرة المدينة ذات التبعية الاقليمية ، الحى فى دائرة المدينة
جمهورية المانيا الديموقراطية	الدائرة ، العاصمة	انقضاء ، المدينة - القضاء ، دائرة العاصمة	المشاعة ، المدينة ، دائرة المدينة
جمهورية الصين الشعبية	الاقليم ، الناحية ذات الحكم الذاتى ، المدينة ذات التبعية للمركز	الدائرة ذات الحكم الذاتى ، القضاء ، القضاء ذو الحكم الذاتى ، مدينة ، الدائرةفى المدينة ذات التبعية للمركز	الفولوست (الدائرة الريفية) ، الفولوست القومية ، البلدة ، دائرة المدينة
جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية	الاقليم ، المدينة ذات التبعية للمركز	—	المدينة ، دائرة المدينة ، القضاء
جمهورية كوبا	الاقليم ، البلدية الخاصة	—	البلدية
جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية	الاقليم	الدائرة ، العاصمة	الناحية *

* تنقسم النواحى الى قرى تشكل المستوى الرابع من التقسيم السياسى الادارى .

البلد	وحدات التقسيم السياسى الادارى حسب الدرجات		
	العليا	المتوسطة	الدنيا
١	٢	٣	٤
جمهورية منغوليا الشعبية	الايماك، المدينة	—	دائرة المدينة ، السومون، الخورون، المدينة ذات التبعية المحلية
جمهورية بولونيا الشعبية	الفويفودستفو	—	المدينة ،المشاعة ، دائرة المدينة
جمهورية رومانيا الاشتراكية	القضاء ،العاصمة	—	المدينة ، البلدية، الدائرة فى العاصمة، المشاعة
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية	الاقليم (فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) ، المقاطعة، المقاطعة ذات الحكم الذاتى (فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية — فى قوام الاقليم)، المدينة ذات التبعية الجمهورية)،	الناحية ، المدينة ذات التبعية للمقاطعة، الناحية، الدائرة ذات الحكم الذاتى (بدون تقسيم الى نواحى)	المدينة ذات التبعية للناحية ، البلدة ، الدائرة الريفية

البلد	وحدات التقسيم السياسى الادارى حسب الدرجات		
	العليا	المتوسطة	الدنيا
١	٢	٣	٤
	الناحية (فى الجمهوريات التى لا يوجد فيها التقسيم الى مقاطعات)، الدائرة ذات الحكم الذاتى (فى قوام الاقليم، فى قوام المقاطعة)		
جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية	الاقليم، العاصمة	القضاء، المدينة، دائرة العاصمة	المشاعة، المشاعة الاساسية، دائرة المدينة
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية	اتحاد بين المشاعات على صعيد المنطقة (على صعيد المدينة)	—	المشاعة

ان تمثيل مصالح **مجموعات العمل** واتحاداتها فى هيئات سلطة الدولة مثبت فى نظام دستورى حقوقى ؛ مثلا ، فى يوغوسلافيا ، توجد فى الهيئات التمثيلية مجالس مختصة لاجل المندوبين عن مجموعات العمل واتحاداتها ؛ وفى عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى تشترك مجموعات العمل فى التمثيل الشعبى بوصفها من المشتركين الممثَّلين ؛ وفى الاتحاد السوفييتى تقدم مجموعات

العمل المرشحين الى النيابة فى الهيئات التمثيليـــة – سوفييتات نواب الشعب – وتراقـــب نشاط النواب ، وبوسعها ان تبادر الى سحبهم قبل الموعد .

٩) ويمكن اعتبار **الدائرة الانتخابية** من المشتركين الممثَلين . ان وجود نائب مشترك (نواب فـــى الدوائر المتعددة المقاعـــد النيابية) يخلق وحدة معينة بين ناخبى الدائرة الذيـــن يشكلون بالتالى مشتركا جماعيا فى التمثيل الشعبى . صحيـــح ان مستوى تنظيم مثل هذه الوحدة من الناخبين غيـــر رفيع ، وبخاصة فى الدوائر الانتخابية الكبيرة . وارادتهم تشكلها بصورة رئيسيـــة الاحزاب والمنظمات الاجتماعية والمجموعات ، العاملة فـــى المكان المعنى . وفى بعض البلدان (مثلا ، فى رومانيا وتشيكوسلوفاكيا) تتشكل فى الدوائر الانتخابية هيئات اجتماعية ذاتية المبادرة ، اى لجان المواطنين العاملة بقيادة النواب او الهيئات التنفيذيـة . ان هذه الهيئات المعاونة تسهم فى استظهار المصالـــح المشتركة لسكان الدائرة الانتخابية المعنية وتلبية هذه المصالح .

١٠) فى عدد من البلدان ، تبرز **الهيئات التمثيلية المحليـــة** بصفة المشتركين الممثَلين . وهذا يحدث فى الحالات التى تشترك فيها هذه الهيئات فى تشكيل الهيئات التمثيلية من مستوى اعلى اى فى ظل نظام الانتخابات المتعدد الدرجات . وهذا النظام معمول به فى المجر والصين وكوبا ويوغوسلافيا . وفى رومانيا تتمثـــل المجالس الشعبية على مستوى القضـــاء ومستوى العاصمة فـــى المجلس التشريعى للمجالس الشعبية ، – وهـــو مؤسسة تمثيلية اصيلة سنتحدث عنها فيما بعد .

١١) فى بعض البلدان يوجد مشتركون آخرون ، ممثَلون بنحو مميز ، خاص . وهنا نسوق بعض الامثلة .

ان جيش التحرير الشعبى فى الصيـــن هو مشترك ممثَل خاص فى الصين . والجيش فى اغلبية البلدان الاشتراكية ليس مشتركا ممثَلا خاصا ؛ فان العسكريين يندرجون فـــى الدوائر الانتخابية حسب مكان المرابطـــة وينتخبون مع سائر المواطنيـــن النواب المشتركين .

وفى يوغوسلافيا توجـــد هيئة تمثيلية اصيلة هى **الوفـــد** المنتخَب فى مجموعات العمل القاعديـــة والمجموعات المكانيـــة

القاعدية . وهذه الهيئة تدرس خاصة المسائل المطروحة على بساط البحث امام الهيئات التمثيليـــة للسلطة – السكوبشينا – وتحدد موقف المجموعة المعنية من هذه المسائل . وينتخب الوفد مـــع الوفود الاخرى او بمفرده ، المندوبيـن (الموفدين) الى الفيتشهات المعنية (المجالس) فـــى السكوبشينا ، ويعطيهـم التوصيات ، ويسحبهم عند الاقتضاء . وجميع مندوبى السكوبشينات لا ينتخبون الا من عداد اعضاء الوفـــود . وفى مستوى الوفود وصفت الهيئات الانتخابية المكانية الدنيا التابعة لخمس منظمات اجتماعية سياسية اتحاد الشيوعيين فى يوغوسلافيا ، الاتحاد الاشتراكى للشعـــب الكادح فى يوغوسلافيا ، اتحاد النقابات ، اتحاد الشبــاب ، اتحاد جمعيات مناضلى حرب التحرير الشعبى .

١٢) المشتركون الممثَلون المذكورون اعلاه يتسمــون **بطابع فئوى او جماعى** . ولكنه مـــن الضرورى ان نصنف فـــى عداد المشتركين الممثَلين **الفرد بمفرده** ايضا (وهو ، كقاعدة ، مواطن الدولة المعنية) لأن لكل امرئ مصالح تتسم بطابع شعبى عام كما توجد ايضا مصالـــح مشروطة بانتساب هذا المـــرء الى وحدات اجتماعية معينة ، وتوجد اخيرا مصالح شخصية محضـــة . وعمليا يمكن ان تحصل المصالح الشخصية لشخص بمفرده تمثيلا فـــى هيئات السلطة فى المشاعات غير الكبيرة من حيـث عدد السكان . ومصالحه الاجتماعية انما هى مصالح تلك الجماعات الاجتماعية التى ينتسب اليها ، وهى تحصل على تمثيل سواء فى المحال المعنيـــة ام على صعيد البلد بأسره . واية محاولة لتصويـر الامر بنحو آخر ، والزعم ، كما يفعل الايديولوجيون والسياسيون البرجوازيون ، ان جميع مصالح كل امرئ بمفرده ممثلة فى البرلمان ، انما يمليهمـا السعى الى ستر الطابع الطبقى للدولة البرجوازية ومؤسساتها .

ان تشريع البلدان الاشتراكية يخول المواطنين (واحيانا ايضا السكان الذين ليس لهم مواطنية) جملة كبيرة من الحقوق التى تؤمن لهم الامكانية الحقوقية للتأثير سواء فى انتخاب الممثلين ام فى كل نشاطهم . ويقينا ان حجم حقوق المواطن يتوقف على عمره وحالـــة صحته العقلية والنفسية . ويتمتـــع المواطن الذى يملك **الحق الانتخابى الفعال** ، حق التصويت ، بحقوق المشترك الممثَل بكـــل حجمها .

يتلخص احد الاتجاهات الرئيسية فى تطور الحق الانتخابى بعد انتصار الثورة الاشتراكية فى توسيع **الفيلق الانتخابى** اى مجمل المواطنين الذين لهم حق التصويت . وفى كثير من البلدان الاشتراكية يملك حق التصويت فى الوقت الحاضر جميع المواطنين الراشدين والاصحاء عقليا ونفسيا ، الذين يدخلون فى قوام المشتركين الممثَلين . اما المواطنون القاصرون ، وكذلك المعتوهون ، فان لهم ممثليهم الشرعيين (الآباء ، الاوصياء ، اولياء الامور) الذين يحرصون على مصالح هؤلاء المواطنين فى ميدان سلطة الدولة ايضا . ان التمثيل الشعبى يلبى حاجات هؤلاء المواطنين ايضا .

قد ينهض السؤال التالى : المواطن الذى ، لاسباب ما ، امّا صوّت ضد المرشح للنيابة عن دائرته الانتخابية ، وامّا لم يشترك فى التصويت ، وامّا حرمته المحكمة من الحق الانتخابى (فى بعض البلدان يرد هذا الحرمان عقوبة على جرائم معينة) ، او صار حقه الانتخابى معلقا شكلا او فعلا بحكم وجود هذا الشخص رهن التوقيف ، هل يمكن اعتباره مشتركا ممثَلا . الجواب عن هذا السؤال لا يمكن ان يكون وحيد الدلالة .

ان هذا المواطن هو على الصعيد السياسى مشترك ممثَل لانه ينتسب الى جماعة مصالحها الاجتماعية ممثلة فى هيئات السلطة . اما الذين ينتمون الى الجماعات التى قمعتها السلطة (مثلا ، الملاكين العقاريين ، البرجوازية) ، فان مصالحهم لا يصح بالطبع تمثيلها فى هيئات السلطة . اما مصالح هؤلاء الاخرى (مثلا المصالح القومية) ، فمن الممكن تمثيلها فى هيئات السلطة اذا لا تناقض مصالح الشعب الكادح ؛ وفى هذه الحال يمكن اعتبار هؤلاء مشتركين ممثلين جزئيا من الناحية السياسية .

وكل مواطن يتمتع بالحق الانتخابى هو ، من الناحية الحقوقية ، مشترك ممثل ، بصرف النظر عن كيف صوت فى الحالة الملموسة . اولا ، بفضل الاقتراع السرى ، يستحيل اثبات كيفية تمتعه بحقه فى التصويت ؛ ثانيا ، حتى وان صوّت ضد النائب المنتخب ، فان هذا لا يحرمه حقوقه الاخرى حيال النائب والهيئة التمثيلية . والشىء نفسه يصح بالنسبة للناخب الذى لا يشترك فى التصويت بملء ارادته .

وفيما يخص المحرومين من الحق الانتخابى وكذلك حيال الذين اصبح حقهم هـــذا معلقا ، تجدر الاشارة الى انهـــم لا يعتبرون مشتركين ممثلين من الناحية الحقوقية طالما تستمر مدة حرمان او تعليق الحق الانتخابى .

من كل ما قيل ينجم ان اشتراك المواطن فى علاقات التمثيـــل الشعبى لا يضبطه الحق الا فى خطوطه الكبرى . وعـــــدا هذا ، يشترك المواطن فى العلاقات الاجتماعية غير الحقوقية الاخرى . فان للدولة الاشتراكية مصلحة فى ان لا يقتصر اشتراك المواطن فـــى التمثيل الشعبى على التصويت فى الانتخابات . ان تعامل المواطنين النشيط مع الهيئات التمثيلية للسلطـــة ، ولجانها ، ونوابها ، لا يغنى هذه الهيئات بمعرفة القضايا والحاجات الاجتماعيـــة وحسب ، بل يساعدها ايضا فى حل هذه القضايا وتلبية هـــذه الحاجات . ولهذا وضع فى اغلبية البلدان الاشتراكية نظام معين لاجل التعامل بين الهيئات التمثيلية والمواطنين ، ويجرى تعليم جميع المواطنين بدأب وانتظام المعارف السياسية الاساسيـــــة وادارة الدولة . فبامتلاك هذه المعارف والمهارات فقط ، يتحول المواطن من مشترك ممثَل شكلا الى مشترك ممثَل فعلا ، الى مشترك فعلى فى الادارة .

١٣) وهكذا **تحصل جميع المصالح الاجتماعية الطبيعية فـــى المجتمع الاشتراكى على التمثيل فى هيئات سلطـــة الدولة** . وهذا التمثيل قد يكون ، امّا مشكلا من الناحية الحقوقية ، واما سياسيا فقط ، وقـــد يتحقق ايضا فى حـــال اجتماع الاشكال والوسائل السياسية الحقوقيـــة وغير الحقوقية . وفـــى بعض البلدان الاشتراكية ، تتوقف اساليب تمثيل مصالح هذه او تلك من الفرق والجماعات الاجتماعية فى هيئات سلطة الدولة على خصائص الوضع التاريخى وعلى التقاليد السياسية ، وعلى اختيـــار القيادة الذاتى ، وغير ذلك من الاعتبارات .

٣ – من يمثل الشعب الكادح والجماعات الداخلة فى قوامه ؟

١) **المشتركون الممثِلون** انما هم الافراد المعينـون باسلوب ديموقراطى ، والهيئات المؤلفة منهم المدعوة الى استيضاح حاجات

ومصالح وارادة الشعب والجماعات الداخلة فى قوامه ، والى تشكيل وصياغة ارادة الدولة على هـــذا الاساس ، اى الى اتخاذ قرارات الدولة وتأمين تنفيذها او الاشتراك فى كل هذا ، وفقا لصلاحيات معينة . ومن المهم الاشارة هنا الى ان المجتمـــع واقسامه تفرز بنفسها ممثليها ، وان الممثلين لا يصبحون ممثلين الا اذا حصلوا على **صلاحيات** مناسبـــة **(تفويض)** . وفى هذا يقوم الفرق بيـــن المؤسسات التمثيلية وبين التشكيلات الاخرى (مثـــلا ، الاحزاب السياسية ، النقابات ، وما الى ذلك) ، التى تستوضح هـى ايضا الحاجات والمصالح الاجتماعية وارادة الشعب والجماعات الداخلة فى قوامه وتشترك بهذا القدر او ذاك فى تكويـــن ارادة الدولة . ان الاحزاب والنقابات وخلافها تنبثـــق بصورة مستقلة ، وتصوغ مصالح جماعات مختلفة (ومصالح الشعب اجمالا بصورة اندر ممـــا تصوغها الجبهات الوطنية مثلا) .

ان وظائف الممثل فى علاقات سلطة الدولة لا يؤديها كليا غير الهيئات التمثيلية . اما المشتركون الممثِلون الآخرون فلا يؤدون هذه الوظائف الا جزئيـــا ؛ وهم يساعدون الهيئات التمثيليـــة ويتعاملون معها او يعاونونها باشكـــال يقررها القانون (مثلا ، التقدم بمبادرة) . ولهذا يجب دائما ان يصار بدقة الى اثبات ما اذا كانت هذه المؤسسة او تلك تخدم الهيئات التمثيلية ام انها ليست سوى ممثِل جزئى .

٢) ومن هنا ينجم **ان المشتركين الممثِلين الاساسيين هـــم الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة التى يجرى انتخابها** ، كقاعـــدة ، **عن طريق الانتخابات المباشرة او المتعددة الدرجات ، وتشكـــل نظاما واحدا موحدا من ادنى الى اعلى** . وفى هذه الهيئات يوجـــد ممثلون عن جميع الفرق الاجتماعية القائمة فى قوام الجماعة المكانية التى صاغت الهيئة التمثيلية المعنية ، بمن فيهم حتما والزاما ممثلو جميع الوحدات المكانية من درجة ادنى مباشرة . مثلا . فى الاتحاد السوفييتى يضم قوام سوفييت المدينة الكبيرة الزاما ممثلين عـــن جميع دوائرها ، ويضم قوام سوفييت المقاطعة الزاما ممثلين عـــن جميع المدن والنواحى الريفية فى المقاطعة .

ان الهيئات التمثيلية انما هـــى هيئات للدولة يؤمن اكراه الدولة تنفيذ قراراتها . فان قرارات الهيئات التمثيليـــة تملك قوة

اعلى بالمقارنة مع قرارات هيئات ادارة الدولة . واخيرا يتلخص الأهم فى مواصفات الهيئات التمثيلية فى كونها تؤلف اساس كل نظام ادارة المجتمع من قبل الدولة ؛ فهى تشكل هيئات الدولة الاخرى ، وتوجه وتراقب نشاطها . والهيئات التمثيلية الاشتراكية تتسم بسمة مميزة هى ان جميعها ، بما فيها الهيئة التمثيلية العليا – البرلمان – تتألف من اناس يواصلون ، حتى بعد انتخابهم نوابا (مندوبين) ، القيام بعملهم المهنى السابق . الا ان عددا تافها من النواب ينتخب الى الهيئات التمثيلية للقيام بوظائف فى الملاك .

٣) ان **ممثل الشعب الرئيسى** فى البلدان الاشتراكية **انما هو كل نظام الهيئات التمثيلية** . وهذا الوضع يميز تنظيم الدولة الاشتراكية عن تنظيم الدولة البرجوازية حيث البرلمان وحده يعتبر ممثل الشعب (الامة) . ان نظام الهيئات التمثيلية بالذات هو الذى يعود اليه فى البلدان الاشتراكية الحد الاقصى من السلطة التى احالها الشعب الى هيئات الدولة . وهذا ينعكس فى مواد الدساتير الاشتراكية : «يمارس الشعب سلطة الدولة عن طريق سوفييتات نواب الشعب التى تشكل الاساس السياسى للاتحاد السوفييتى» (المادة ٢ ، الفقرة ٢ ، من دستور الاتحاد السوفييتى) ؛ «يمارس مواطنو جمهورية المانيا الديموقراطية سلطتهم السياسية عن طريق الممثليات الشعبية المنتخبة بالسبيل الديموقراطى» (المادة ٥ ، الفقرة ١ ، من دستور جمهورية المانيا الديموقراطية) ؛ «يمارس الشعب السلطة بواسطة الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية من مختلف الدرجات ، التى ينتخبها الشعب وتتحمل المسؤولية امام الشعب» (المادة ٤ ، الفقرة ١ ، من دستور جمهورية الفييتنام الاشتراكية) .

وبديهى ان نظام الهيئات التمثيلية فى هذا البلد الاشتراكى او ذاك لا تشكل هيئة واحدة موحدة ، ولهذا لا يمكنه ان يتخذ قرارات الزامية عامة واحدة موحدة . فان ارادة الشعب ومصالحها تتحقق بمجمل قرارات وافعال جميع الهيئات التمثيلية . وهذه الهيئات تتخذ القرارات وتقوم بالافعال ضمن حدود **صلاحيتها** المكانية والعينية ، اى ضمن حدود مجمل الحقوق والواجبات التى يجب تنسيقها بدقة ووضوح على صعيد الدولة .

٤) يعود مكان خاص فى الهيئات التمثيلية الى **البرلمانات**

الاشتراكية التى لا تراس الهيئات التمثيلية وحسب ، بل ترأس كذلك على العموم كل نظام هيئات الدولة فى البلدان الاشتراكية المعنية . فان البرلمانات الاشتراكية فى مختلف البلدان تسمى باسماء مختلفة – فى البانيا وبلغاريا – الجمعية الشعبية ؛ فى المجر – جمعية الدولة ؛ فى الفييتنام – الجمعية الوطنية ؛ فى جمهورية المانيا الديموقراطية – مجلس الشعب ؛ فى الصين – جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين ؛ فى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية وجمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية – جمعية الشعب العليا ؛ فى كوبا – الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية ؛ فى منغوليا – الخورال الشعبى الاكبر ؛ فى بولونيا – السيم ؛ فى رومانيا – الجمعية الوطنية الكبرى ؛ فى الاتحاد السوفييتى – السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى (فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى – السوفييتات العليا فى الجمهوريات المعنية) ؛ فى تشيكوسلوفاكيا – الجمعية الاتحادية (فى الجمهوريتين – المجلس الوطنى فى بلاد التشيك والمجلس الوطنى فى سلوفاكيا) ؛ فى يوغوسلافيا – سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (فى اغلبية الجمهوريات وفى الاقاليم ذات الحكم الذاتى – سكوبشينات الجمهوريات والاقاليم المعنية ؛ فى جمهورية كرواتيا الاشتراكية – مجمع جمهورية كرواتيا الاشتراكية ؛ فى جمهورية مقدونيا الاشتراكية – جمعية جمهورية مقدونيا الاشتراكية) .

تتخذ البرلمانات الاشتراكية القوانين وسائر الوثائق المعيارية ، الالزامية فى عموم البلد ، والمالكة لاعلى قوة حقوقية . وهذا يعنى انه يجب ان لا تناقض قرارات اية من هيئات الدولة قرارات البرلمانات . ان البرلمان الاشتراكى هو المعبّر عن سيادة الشعب على صعيد الدولة فى البلد المعنى ؛ وهو يشكل ويصوغ ارادته العليا ، فيما عدا الحالات التى يعرب فيها الشعب عن ارادته مباشرة ، مثلا ، عن طريق الاستفتاء . ولكن هذا لا يعنى بالطبع ان سلطة الدولة متركزة بكليتها فى ايدى البرلمانات الاشتراكية ؛ فان هذه البرلمانات لا تمارس سوى السلطة العليا التى هى اعلى من سلطة اية من هيئات الدولة الاخرى . والدساتير تمنح البرلمانات صلاحية معينة تتيح لها تلبية مصالح الشعب

فعلا ، وتستطيع البرلمانات ذاتها فى اغلبية البلدان ان تغيرها (الا فى كوبا – فان الاصلاحات الدستورية فى عدد من اهم المسائل ، بما فيها المسائل التى تمس وضع الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية ، تحتاج الى المصادقة عن طريق الاستفتاء ؛ وفى يوغوسلافيا يتطلب كل تعديل فى الدستور الاتحادى موافقة سكوبشينات جميع الجمهوريات وجميع الاقاليم ذات الحكم الذاتى) .

٥) لا تتألف البرلمانات الاشتراكية من برلمانيين محترفين ، ولهذا لا يمكنها ان تعمل بلا انقطاع فى سياق السنة كلها . وبين دورات البرلمانات تقع فترات انقطاع كبيرة تمارس فيها الكثير من صلاحيات البرلمانات هيئات اضيق تتسم فى اغلبية الاحوال بطابع جماعي وتتألف من نواب البرلمان . وهذه الهيئات الجماعية العليا لسلطة الدولة ، العاملة على الدوام هى : فى البانيا – هيئة رئاسة الجمعية الشعبية ؛ فى بلغاريا والفييتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية وكوبا وبولونيا ورومانيا – مجلس الدولة ؛ فى المجر – هيئة رئاسة جمهورية المجر الشعبية ؛ فى الصين – اللجنة الدائمة لجمعية ممثلى الشعب لعموم الصين ؛ فى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية – المجلس الدائم لدى الجمعية الشعبية العليا ، واللجنة الشعبية المركزية ؛ فى لاوس – اللجنة الدائمة للجمعية الشعبية العليا ؛ فى منغوليا – هيئة رئاسة الخورال الشعبى الاكبر ؛ فى الاتحاد السوفييتى – هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى (فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى – هيئات رئاسة السوفييتات العليا فى الجمهوريات المعنية) ؛ فى تشيكوسلوفاكيا – هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية (فى الجمهوريتين – هيئتا رئاسة المجلسين الوطنيين) ؛ فى يوغوسلافيا – هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (فى الجمهوريات وفى الاقاليم ذات الحكم الذاتى – هيئات رئاسة الجمهوريات والاقاليم المعنية) .

وهذه الهيئات تتسم بسمات معينة من سمات التمثيل ؛ ففى اغلبية البلدان الاشتراكية ، تنتخب البرلمانات هذه الهيئات من قوامها ، وتحل محلها فى كثير من المسائل . ومع ذلك لا يجوز

اعتبار الهيئات الجماعية العاملة على الدوام المذكورة اعلاه هيئات للتمثيل الشعبى . اولا ، تتألف هذه الهيئات من نواب لا يمثلون جميع الوحدات التى تنقسم اليها مباشرة اراضى الجمهورية الاشتراكية المعنية ؛ كذلك لا يندر ان تكون مناطق كبيرة غير ممثلة فى هذه الهيئات . ثانيا ، لا يمكنها ان تحل كليا محل البرلمانات ؛ فان البرلمانات مخولة ، فى عداد صلاحياتها ، صلاحيات استثنائية لا يمكن ان تمارسها اية هيئات اخرى وايا كانت الظروف (مثلا ، تعديل الدستور) . ثالثا ، فى البلدان التى تستطيع فيها الهيئات الجماعية العاملة على الدوام ان تصدر وثائق معيارية لها قوة القانون ، يتعين ان تحظى هذه الوثائق ، على العموم ، بمصادقة البرلمانات فى اقرب دورة (جلسة) تعقدها .

تتصف هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بخصائص معينة . فان هذه الهيئة تضم فى قوامها ممثلا واحدا عن كل من الجمهوريات وكل من الاقاليم ذات الحكم الذاتى ، تنتخبه سكوبشينا الجمهورية المعنية او الاقليم المعنى (المجمع ، الجمعية) ، كما تضم بحكم الوظيفة رئيس هيئة رئاسة اللجنة المركزية لاتحاد الشيوعيين فى يوغوسلافيا . وهيئة الرئاسة هى بالنسبة لسكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بمثابة هيئة مستقلة رغم انها مرتبطة بها بنشاطها . ودرجة استقلالها لعلى نحو بحيث انه اذا نشب نزاع بين هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واى من مجلسى سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، تعين تشكيل الهيئتين المتنازعتين من جديد . وحيال حكومة يوغوسلافيا ، تقوم هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ببعض الوظائف القيادية . وكل هذا يوفر المبررات لاعتبار هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية هيئة تمثيلية من نوع خاص ، خلافا لهيئات الرئاسة فى البلدان الاشتراكية الاخرى .

٦) كذلك تلازم سمات معينة من سمات التمثيل **المجلس التشريعى للمجالس الشعبية** العامل فى رومانيا – وهو هيئة لا نظير لها فى البلدان الاشتراكية الاخرى . فان المجلس التشريعى للمجالس الشعبية يتألف من نواب من المجالس الشعبية فى

الاقضية والمجلس الشعبى فى العاصمة هم اعضاء فـــى اللجان التنفيذية لهذه المجالس . وهكذا تتمثل فـــى المجلس التشريعى جميع الاقضية والعاصمة اى الوحدات التـــى تنقسم اليها مباشرة اراضى الجمهورية ؛ علما بان تأليـــف المجلس التشريعى يجرى بصورة مستقلة عن البرلمان . ولكن المجلس التشريعى لا يستطيع ان يصدر وثائق لها قوة القانون ؛ فبالنسبة للتشريع الذى يمس القضايا المحليـــة ، يعمل المجلس التشريعى كهيئـــة مبادرة واستشارية ، ولا يمكن ان تتعلق مراسيمها وقراراتها الا بتطبيق وتنفيذ القوانين فى المحال ، ناهيـــك بانها تحتاج الى مصادقة رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية . ومن هنا ينجم انـه لا يجوز ولا يمكن اعتبار المجلس التشريعى للمجالس الشعبية فى جمهورية رومانيا الاشتراكية هيئة تمثيلية ، وانه يمارس ، بالنسبة لسكان الاقضية والعاصمـــة ومجالسها الشعبية ، مهمات الممثـــل ذى الصلاحيات المحدودة .

٧) ان **الهيئات التمثيلية المحلية** هى كليا مـــن المشتركين-الممثلين ؛ وهى تسمى فى مختلف البلدان باسماء مختلفة : مجالس الشعب – فى البانيا وبلغاريـــا والفييتنام ورومانيا ؛ المجالس – فى المجر ؛ الممثليات الشعبية المحلية (جمعيات الدوائر الريفيـــة وجمعيات الاقضية ، جمعيات نواب المدن ، جمعيات دوائر المدن ، الممثليات المشاعية) – فى جمهوريـــة المانيا الديموقراطية ؛ الجمعيات المحلية لممثلى الشعب – فى الصين ؛ الجمعيات الشعبية المحلية – فى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبيـــة ؛ الجمعيات البلدية والاقليمية للسلطة الشعبية – فى كوبا ؛ اللجان الثوريـــة الشعبية – فى لاوس ؛ خورالات نواب الشعـــب – فى منغوليا ؛ المجالس الوطنية – فى بولونيا ؛ سوفييتات نواب الشعب المحلية – فى الاتحـــاد السوفييتى ؛ اللجـــان الوطنية – فـــى تشيكوسلوفاكيا ؛ سكوبشينات المشاعات والاتحادات المشاعية – فى يوغوسلافيا (الجمعيات – فى جمهورية مقدونيا الاشتراكية) .

وفضلا عن مصالح الشعب بأسره ، ومصالـــح كيانات الدول القومية (فى الاتحاد السوفييتى ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا والصين) ، ومصالح الوحدة المكانية والادارية السياسية المعنيـــة تتمثل فى هذه الهيئات مصالـــح الجماعات الاجتماعية والقومية

للسكان فى الوحدة المعنية وكذلك مصالـــح المجموعات المكانية ومجموعات العمل واتحاداتها الداخلة فى قوام الوحدة المعنية . ان الهيئات التمثيلية المحليـــة ، اذ تشكل وتصوغ مصالح وارادة السكان فى هذه الوحدة ، انما تسعى الى الجمع بينها وبين مصالح وارادة جماعات مكانية اكبر والشعب الكادح بأسره . وهذه المهمة تثبتها الدساتير فى كثير من البلدان . مثلا . جاء فـــى دستور جمهورية بلغاريا الشعبية ان مجالس الشعب تمارس نشاطها عـــن طريق الجمع الصحيـــح بين مصالح الدولـــة بأسرها والمصالح المحلية .

٨) فى بعض البلدان الاشتراكية ، توجد **مؤسسات خاصة لاجل التعامل والتعاضد بين الهيئات التمثيلية المحلية** على صعيـد البلاد او على صعيد وحدة سياسية ادارية كبيرة .

ففى رومانيا ، مثلا ، ينعقد فى سياق سنة بعـــد الانتخابات العامة ، اى مرة كل خمس سنوات ، مؤتمر نواب مجالس الشعـــب على صعيد الاقضية ورؤساء الهيئات التنفيذية فى مجالس الشعـــب الاخرى . يبحث المؤتمر القضايا الاساسية لمجالس الشعب وعمـل النواب فيها . وكل سنتين ونصف سنة ، ينعقد فى رومانيا ، فـى سياق ستة اشهر بعد الانتخابات الى مجالس الشعـــب الدنيا ، كونفرنس لرؤساء اللجان التنفيذيـــة لجميـع مجالس الشعب فى البلاد ، لاجل تحليل كيفية تلبية المصالح المكانية لدن تنفيذ الخطة الاجتماعية والاقتصادية ، ولاجل دراسة تجربة تنظيم عمل مجالس الشعب وهيئاتها وتبادل هذه التجربة عـــلى نطاق واسع . وهذا الكونفرنس تسبقه كونفرنسات لنواب مجالس الشعب الدنيا فـــى الاقضية والعاصمة تنعقد للاغراض ذاتها . والمؤتمر والكونفرنسات تشكل هيئات قائدة وهيئات عاملة لها وتقر انظمة نشاطها .

ويتسم باهمية مماثلة مؤتمر المدن والمشاعات فـى جمهورية المانيا الديموقراطية ، والكونفرنس الدائم للمدن فى يوغوسلافيا ؛ ولكن من المؤتمر والكونفرنس هيئات عاملة على الدوام .

فى جمهورية المانيا الديموقراطية ، تتحـــد المدن الصغيرة والمشاعات فى **اتحادات مشاعية** لكى تلبى مصالـــح سكانها على نحو افضل . ولكن لا تتشكل هيئات تمثيلية فى هذه الاتحادات ؛ فان القرارات تتخذها معا الهيئات التمثيليـــة للمدن والمشاعات

المشتركة فى الاتحاد . ولتنفيذ هذه القرارات ، يتشكل مجلس من الممثلين عن الهيئات التنفيذية للمدن والمشاعات ؛ وهذا المجلس هو هيئة تنفيذية وليس هيئة تمثيلية .

فى يوغوسلافيا تتشكل فى الجمهوريات الكبيرة **اتحادات مشاعية** منطقية تتألف فيها هيئات تمثيلية هى السكوبشينات .

٩) احيانا يكون بمقدور المجالس ان تؤدى بعض وظائف الممثل . مثلا . يمكن اعتبار مجالس سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا هيئات تمثيلية لأنها تتخذ فى المسائل المبحوثة قرارات الدولة باسم السكوبشينا كلها .

١٠) فى اغلبية البلدان الاشتراكية تنتخب الهيئات التمثيلية المحلية من قوامها **هيئاتها التنفيذية** : اللجان التنفيذية فى البانيا وبلغاريا والمجر وكوبا والاتحاد السوفييتى ؛ اللجان التنفيذية والمكاتب التنفيذية فى رومانيا ؛ المديريات التنفيذية فى منغوليا ؛ اللجان الشعبية فى الفييتنام ؛ الحكومات الشعبية المحلية فى الصين ؛ المجالس فى جمهورية المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا ؛ اللجان الادارية فى لاوس .

ان هذه الهيئات التنفيذية ، وكذلك هيئات رئاسة المجالس الوطنية فى بولونيا ، واللجان الشعبية فى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، تمارس فى المراحل الواقعة بين دورات الهيئات التمثيلية المحلية الكثير من صلاحياتها . ولكن لا يجوز اعتبارها هيئات تمثيلية لنفس الاسباب التى تحول دون اعتبار الهيئات الجماعية العليا لعموم الجمهورية ، والعاملة على الدوام ، المذكورة اعلاه ، هيئات تمثيلية .

١١) كل نائب بمفرده هو ايضا مشترك ممثِل . ان كلمة «النائب» تستعمل كمصطلح تعميمى ، الجامعة ، الى ممثل بمفرده . ذلك انه يسمى باسم آخر فى بعض البلدان . ففى يوغوسلافيا يسمى جميع اعضاء الهيئات التمثيلية بالمندوبين او بالموفدين . وفى عدد من البلدان توجد تسميات منفردة ، خاصة ، لاجل اعضاء هيئات التمثيل الشعبى العليا والدنيا : فى بلغاريا يسمى اعضاء البرلمان بممثلى الشعب ، واعضاء الهيئات التمثيلية المحلية بالمستشارين الشعبيين ؛ وفى البانيا والمجر وكوبا وبولونيا لا يسمى بالنواب غير اعضاء البرلمان ، بينما يسمى اعضاء الهيئات

التمثيلية المحلية بالمندوبين (الموفدين) فى كوبا ، وباعضاء المجالس فى البانيا والمجر وبولونيا .

تلزم الدساتير وكذلك القوانين العادية النواب بالاسترشاد فى نشاطهم بمصالح الشعب بأسره وبمصالح ناخبيهم . وحقوقيا يعتبر النائب ممثلا لتلك الجماعة المكانية التى انتخب الى هيئتها التمثيلية كما يعتبر ممثلا لناخبيه . ولكن مجموعة المصالح السياسية التى يمثلها النائب فى الواقع هى بالطبع اوسع بكثير ، لأن النائب يمثل كذلك مصالح تلك الجماعات الاجتماعية والقومية التى ينتمى اليها . وعدا ذلك ينتسب النائب الى هذه او تلك من المنظمات السياسية و(او) الاجتماعية الاخرى التى تعبر عن مصالح هذه الجماعات . ومن الجلى ان النائب يدرك جيدا مصالح العمال اذا كان عاملا ، الامر الذى ينعكس بالطبع فى نشاطه النيابى .

وبدور الممثلين المعبرين عن مصالح معينة ، تقوم **اتحادات النواب** بموجب علائم سياسية تنظيمية (مثلا ، حزبية) ومكانية وانتاجية : الكتل ، النوادى ، الفرق ، الوفود ، المراكز ، وغيرها . وفى اطار هذه الاشكال للاتحاد يستظهر النواب مصالح جماعية معينة ، ويقومون بنشاطهم لاجل تلبية هذه المصالح . كذلك تقوم هذه الاتحادات بدور قنوات للصلة المباشرة والمتبادلة بين الهيئات التمثيلية والمشتركين الممثَلين — المنظمات ، الجماعات ، وخلافها . ولكن لا يمكن اعتبار هذه الاتحادات هيئات تمثيلية لأنها لا تتخذ قرارات الزامية عامة .

١٢) ان **الهيئات المكانية للادارة الذاتية الاجتماعية** فى عدد من البلدان الاشتراكية هى هيئات تمثيلية من نوع خاص . فان السكان المحليين لا ينتخبونها الا فى المحلة الريفية (مثلا ، الكميتستغا فى بلغاريا ، الاوبرافا فى المجر) ، واما سواء فى القرية او فى المدينة (مثلا ، مجالس السوليوتف ، ولجان الاحياء فى بولونيا ، ومجالس المجموعات المحلية فى يوغوسلافيا) . وتختلف هيئات الادارة الذاتية المكانية عن الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة بكونها لا تستطيع ان تتخذ قرارات الزامية عامة الا فى عدد محدود من مسائل حياة السكان المحليين ، والا اذا كان القانون او قرار الهيئة التمثيلية الدنيا قد خولاها ذلك صراحة .

كذلك يجب تمييز هيئات الادارة الذاتية المكانية عن الهيئات

المكانية للمبادرة الاجتماعية ، التى ينتخبها السكان المحليون — لجان البيوت ولجان الشوارع ولجان القرى فى الاتحاد السوفييتى ، لجان المواطنين فى رومانيا ، اللجان المدنية فى تشيكوسلوفاكيا ، وما الى ذلك . وهذه الهيئات هى ، بصورة رئيسية ، معاونات هيئات الدولة التمثيلية والتنفيذية الدنيا .

١٣) ينص دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على جملة من المشتركين الممثِلين الاصيلين . والمقصود هنا فى المقام الاول الوفود المذكورة اعلاه فى مجموعات العمل والمجموعات المحلية والمنظمات الاجتماعية السياسية والتى تقوم بدور مزدوج — دور الممثَلين ودور الممثِلين ، وكذلك **اعضاء هذه الوفود** . وهذه الوفود ، بوصفها من الممثِلين ، ملزمة بمراعاة توصيات وتعليمات المجموعات والمنظمات التى انتخبتها ، وتقديم الحساب امامها عن نشاطها ، وتحمل المسؤولية عنه . وفى الوقت نفسه ، لا تصبح الوفود هيئات تمثيلية لأن قراراتها ليست الزامية الا بالنسبة للمندوبين (للموفدين) الذين انتخبتهم الى السكوبشينات . كذلك يمكن ان تكون من عداد الممثِلين جمعيات ما يسمى **بالروابط ذات المصلحة** ، اى اتحادات الذين يقدمون الخدمات الاجتماعية (رعاية الصحة ، التعليم ، التأمين الاجتماعى ، وما الى ذلك) والذين يستفيدون منها . وفى الاحوال التى ينص عليها القانون تقوم هيئات الروابط ذات المصلحة بدور مجالس السكوبشينات ، فتحل المسائل المعنية على قدم المساواة فى الحقوق مع المجالس التى تمثل مجموعات العمل واتحاداتها .

١٤) وهكذا يتضح ان المجموعة الواسعة من المصالح الاجتماعية القائمة فى المجتمع الاشتراكى يطابقها تنوع هائل من المؤسسات المعدة لاجل تمثيل هذه المصالح . وهذا عنصر مهم جدا فى مجمل تجربة البلدان الاشتراكية فى ميدان بناء الدولة . هناك امر مشترك بين جميع البلدان الاشتراكية ، هو ان الهيئات التمثيلية بالذات هى المدعوة الى تشكيل وصياغة ارادة الشعب الكادح على صعيد الدولة فى مختلف مستويات الادارة ، وانها هى التى تؤلف اساس كل نظام هيئات الدولة فى البلد الاشتراكى المعنى . ان ظهورها وتطورها سمة لازبة من سمات منظمة الدولة الاشتراكية ، سمة الزامية ومحتمة موضوعيا . اما الانواع الباقية من المشتركين

الممثلين ، فلا يجوز اعتبارها عناصر الزاميـــة من عناصر هذه المنظمة . فقد تتواجد او قد لا تتواجد فى هذا البلد او ذاك ، او قد تتخذ هذا الشكل او ذاك . ان ابداع الشعـــوب الثورى يخلق تنوعا هائلا من الاشكال لتنظيم الدولة ، بما فيها المؤسسات التى تؤمن تمثيل مصالح الشعب الكادح والجماعات الداخلة فى قوامه .

٤ – العلاقات بين الشعب الكادح والجماعات الداخلة فى قوامه وممثليها

١) يشكل الشعب الكادح هيئات الدولة التمثيلية ويخولهـــا الادارة باسمه . وهذا التخويل يسمى **التفويض** .

يختلف التفويض التمثيلى الاشتراكى اختلافـــا جوهريا عن التفويض فى المجتمع البرجوازى حيث يستغل لاجل جعل سلطـــة الدولة بعيدة وغريبة عن الجماهير الشعبيـــة . يزعم العلمـــاء البرجوازيون ان الشعب ، بانتخابه ممثليه – نواب البرلمـــان – يعهد اليهم بالتالى بكل سلطة الدولة التى من حق النواب استعمالها كما يطيب لهم ، كما يرتأون . اما المسؤولية عن الادارة الواجبة ، فان النواب يتحملونها ، حسب زعم العلماء البرجوازيين ، إمّا امام الرب والتاريخ ، وامّا امام ضميرهم ، وليس امام من انتخبوهم . ان نواب البرلمان البرجوازى يعتبرون ممثلى الامة بأسرها ، وليس ممثلى دوائرهم الانتخابية . ولهذا يسمى تفويض النائب البرجوازى بالتفويض **الحر** . ولا مجال البتة للحديث عن اى حق فى سحب النائب قبل الموعد . فى الانتخابات التالية فقط ، اى بعد بضع سنوات ، يستطيع الناخبون ان يقرروا ما اذا كان يصـــح ام لا انتخاب النائب المعنى من جديد .

ان هذا الانشاء النظرى الذى ظهر فى زمن الثورات البرجوازية وقيام كيان الدولة البرجوازى ، لا يزال الى الآن اساس التنظيم الدستورى للتمثيل الشعبى فى اغلبية البلدان الرأسمالية . اما فى الواقع ، فان تفويض النائب البرجوازى ليس حرا ؛ فهو يتوقف على الحزب الذى أمّن انتخاب النائب المعنى ، كما يتوقف على دعم هذه الكتلة او تلك من كتل الرأسمـــال الاحتكارى . ان النائب البرجوازى ليس حرا الا من تأثير الناخبين الذين لا يملكون كما

من قبل اية حقوق لاجل مراقبة نشاط ممثليهم ، ومراقبة ايفائهم بوعودهم الانتخابية .

خلافا للدولة البرجوازية ، قامت الدولة الاشتراكية منذ بادئ بدء على صلة دائمة ووثيقـــة جدا بالممثِلين والممثَلين . فان تفويض النائب الاشتراكى **الزامى** (أمرى) ، وليس حرا . وهكذا يتعهد الممثل-النائب ، اذ يأخذ على عاتقه وظائف السلطة ، بالقيام بالادارة فى مصلحة الشعب الكادح وبالاسترشاد فى نشاطه بارادة ناخبية . ومسؤولية الممثل الحقوقية امام الناخبين جزء لا يتجزأ من التفويض الالزامى .

٢) يجب التفريق بين تفويض الهيئة التمثيلية وتفويض عضو من اعضائها (النائب ، المندوب ، وما الى ذلك) .

لنبحث هذا الفرق بادئ بدء من حيث واجب الممثل للاعراب عن ارادة الناخبين . فباى شكل يمكن الاعراب عن هذه الارادة ؟

على صعيد البلاد او على صعيد الوحدات المكانية ، تنعكس هذه الارادة ، عادة ، فى البرامج الانتخابية التى تتقدم بهـــا الاحزاب الشيوعية او الجبهات الوطنية فى الحملات الانتخابية . ان الدعم الذى تحظى به هذه البرامج الانتخابية فى الانتخابات يلزم الهيئات التمثيلية للسلطة بتنفيذ المهام والاهداف الواردة فى البرامج ، الامر الذى يشكل مضمـــون التفويض . وهذه هى **توصية** الشعب الكادح **العامة** للهيئات التمثيلية .

ومن الطبيعى ان تفرض التوصية العامة واجبات على كل نائب . وليس من قبيل الصدفة يشير القانون الانتخابى لسنة ١٩٧٣ فى بلغاريا الى خيانـــة النائب للافكار والبرنامج التى انتخب من اجل تنفيذها بوصفها السبب الاول لاجل سحبه قبل الموعد . ولكن ، الى جانب هذا ، يؤمن التشريع الدستورى والتشريع العادى فى كثير من البلدان الاشتراكية للناخبين امكانية اعطاء النائب **توصيـــات خاصة** الزامية مبدئيا بالنسبة له فقط .

فان دستور الاتحاد السوفييتى ودساتيـــر الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى فى الدولة السوفييتية ، مثلا ، تقرر ان الناخبين يعطون نوابهم توصيات ، وان السوفييتات المعنية لنواب الشعب تدرس توصيات الناخبين ، وتأخذها بعين الاعتبار لدن رسم خطط التطوير الاقتصادى والاجتماعى واعداد الميزانية ،

وتنظم تنفيذ التوصيات ، وتعلم المواطنين بتنفيذها . اما النواب ، فانهم ملزمون بالسعى وراء تنفيذ توصيات الناخبين . تتخـــذ المقترحات بصدد التوصيات ، بالاقتراع العلنى ، وباغلبية الناخبين الحاضرين فى الاجتماعات الانتخابية . وبعد الانتخابات ، تجمـــع التوصيات ، ويحل السوفييت مسألة اخذها للتنفيذ ويصادق على خطة الاجراءات المناسبة . ويبت السوفييت فى آجال تنفيذ الوصايا انطلاقا من مصالح عموم الدولة ومن مصالح سكان رقعة الارض التابعة له . وعلى السوفييت ان يعلل ويبرر قراره بعدم صواب تنفيذ هذه الوصية او تلك . وكل سنة ، تستمع السوفييتات ، فى آن واحد الى التقارير عن تنفيذ خطة التطوير الاقتصادى والاجتماعى وتنفيذ الميزانية والى تقارير عن سير تنفيذ التوصيـــات . وفى الواقع ، تأخذ سوفييتات نواب الشعب ، بعد كل انتخاب ، مئات ومئات الآلاف من التوصيات لاجل التنفيذ ، علما بان الاغلبيـــة الساحقة من هذه التوصيات تنفذ قبل موعد الانتخابات التالية . ومثل هذا النظام لاعطاء واخذ توصيات الناخبين وتنفيذها ومراقبة تنفيذها مقرر فى بلغاريا .

ينص التشريع الدستورى فى يوغوسلافيا ، من حيث الجوهر ، على «التوصيـــة» رغم انه لا يستعمل هذا المصطلح . فان الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تدل على «ان الوفد ، انطلاقا من مصالح وتعليمات المنظات القاعدية والاتحادات ذات الادارة الذاتية ، ومراعاة لمصالح سائر المنظمات والاتحادات ذات الادارة الذاتيـــة ، وكذلك للمصالح والحاجات الاجتماعية العامة ، يقرر الاتجاهات الاساسية لاجل عمل الموفدين الى السكوبشينا واشتراكهم فى اتخاذ القرارات» . ان هذه «التعليمات» و«الاتجاهات الاساسيـــة» انما هى التوصيات ؛ فوفقا للفقرة الاولى من المادة ١٤١ من دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، يعمل الموفدون وفقا لتعليمات المنظمات والاتحادات ذات الادارة الذاتية ، وفقا للاتجاهات الاساسية للوفود او المنظمات الاجتماعية السياسية المعنية ، وكذلك وفقا للمصالح والحاجات الاجتماعية الجماعية والعامة .

وفى بولونيا يلزم قانون نظام المجالس الوطنيـــة والادارة الذاتية المكانية لسنة ١٩٨٣ عضو المجلس (النائب) باجراء لقاءات

مع الناخبين ، ويقرر انه يجب على عضو المجلس ان يطرح مطالب الناخبين امام المجلس الوطني او امام هيئاته لكي يتضح تعليلها ومبررها الاجتماعي وامكانية تنفيذها . وهذه المطالب هي ايضا توصيات الناخبين .

٣) تحل قضية مسؤولية الممثل حلولا مختلفة حسبما يكون المقصود هيئة تمثيلية **جماعية** او عضوا (نائبا) **بمفرده** منها .

تتجلى مسؤولية الهيئة بواسطة المحاسبة .

ان تشريع البلدان الاشتراكية التي تنص دساتيرها على مسؤولية الهيئات التمثيلية امام الشعب او على تقديمهم الحساب امام الشعب (الفييتنام ، الصين ، منغوليا ، الاتحاد السوفييتي ، تشيكوسلوفاكيا) لا يقرر نظام تحقيق هذه المسؤولية . ان دستور بلغاريا لعام ١٩٧١ يحدد واجب مجالس الشعب بتقديم تقرير عن نشاطهم امام الناخبين مرة واحدة في السنة على الاقل ؛ وبموجب قانون مجالس الشعب في بلغاريا ، تقدم هذه التقارير في الدورة امام الشغيلة الذين بوسعهم ان يطرحوا الاسئلة ، وينتقدوا ، ويتقدموا بالمقترحات بصدد نشاط مجالس الشعب . وهذا ، على ما يبدو ، الشكل الصحيح الوحيد لتحقيق مسؤولية الهيئة التمثيلية . ذلك انه يستحيل في دورة التقرير والمحاسبة ، لا جمع الاغلبية وحسب ، بل ايضا جمع حتى اقلية كبيرة نوعا ما من الناخبين ، ولهذا قد يتسم تقييم نشاط المجلس من قبل الحاضرين بطابع اعلامي . ولا يمكن ان يتناول الكلام اية عقوبات في حال التقييم السلبي . ولذا تتسم مسؤولية الهيئات التمثيلية امام الناخبين ، بصورة رئيسية ، باهمية معنوية سياسية وليس باهمية حقوقية .

في بعض البلدان الاشتراكية ، ينص التشريع على امكان حل الهيئات التمثيلية المحلية من قبل هيئات الدولة من درجة اعلى . فبموجب دستور الفييتنام لسنة ١٩٨٠ ، مثلا ، يمكن حل مجالس الشعب من جانب مجالس الشعب من درجة اعلى ومن جانب مجلس الدولة . وبالنحو نفسه يحل دستور ألبانيا لسنة ١٩٧٦ هذه المسألة . وفي المجر وبولونيا لا يعود الحق في حل الهيئات التمثيلية المحلية الا الى هيئات الدولة العليا — اي هيئة رئاسة جمهورية المجر الشعبية ومجلس الدولة في جمهورية بولونيا

الشعبية . وفى هذه الاحوال تكون الهيئات التمثيلية المحلية مسؤولة ، لا امام الشعب ، امام الناخبين مباشرة ، بل امام هيئات الدولة . ولا تنص الدساتير والقوانين العادية فى هذه البلدان على امكان حل الهيئات التمثيلية المحلية الا لمناسبة انتهاكات خطيرة لمصالح الشعب . ففى الفييتنام ، مثلا ، لا يمكن حل هذه الهيئات الا فى حال الحاقها ضررا فادحا بمصالح السكان ؛ وفى المجر — فيما اذ كان نشاطها مخالفا للدستور او هدد مصالح الشعب بشكل خطير ؛ وفى بولونيا — فى حال مخالفة الدستور والقوانين بصورة جلية ومتكررة . وفى البانيا فقط ، لا يحد الدستور من حق هيئة رئاسة الجمعية الشعبية ومجالس الشعب العليا حل مجالس الشعب .

وفى كوبا ، تقدم جمعيات السلطة الشعبية من الدرجات الدنيا كل سنة ، بموجب دستور سنة ١٩٧٦ ، تقارير عن نشاطها الى الجمعيات من درجات اعلى ، وهذه الاخيرة تبحث هذه التقارير ، وتقيّمها ، وتتخذ قرارات بشأنها . ولكن امكانية الحل حتى فى التقييم السلبى لعملها لا ترد فى التشريع . ولكن الهيئات التمثيلية من الدرجات العليا فى كوبا تملك الحق فى الغاء قرارات الهيئات التمثيلية من الدرجات الدنيا اذا كانت هذه القرارات غير مشروعة او خاطئة سياسيا .

تجدر الاشارة الى ان ضرورة حل الهيئات التمثيلية المحلية لم تظهر عمليا فى اى بلد من البلدان الاشتراكية ؛ وليس من باب الصدفة ان الدساتير والقوانين فى اغلبيتها لا تنص عليها .

اما فيما يخص مسؤولية النائب فى الهيئة التمثيلية ، فانها تتجلى فى واجب تقديم التقارير عن نشاطه امام الناخبين ، واحيانا امام المشتركين الممثلين الآخرين (مثلا ، فى جمهورية المانيا الديموقراطية وفى الاتحاد السوفييتى — امام مجموعة العمل) ، كما تتجلى فى حق الناخبين فى سحب النائب قبل الموعد . ولكن هذه المسؤولية تتسم بطابع سياسى ولا تنحصر فى محاسبة النائب وسحبه .

ان النائب الاشتراكى مسؤول امام المنظمة السياسية (الحزب السياسى ، الجبهة الوطنية ، وما الى ذلك) التى قدمت ترشيحه الى الهيئة التمثيلية المعنية . ولكن الحزب السياسى لا يمكنه ان يسحب بنفسه عضوه المنتخب الى الهيئة التمثيلية ؛ فى امكانه ان يتقدم بمبادرة السحب اذا لم يقم ممثله بمهماته كما ينبغى . وعلى

العموم ، لا تصل الامور الى حد السحب ؛ فان ممثل المنظمة السياسية ، يقدم بنفسه طلبا باستقالته تنفيذا لقرار منظمته . فى جمهورية المانيا الديموقراطية ، يمكن فى هذه الاحوال تطبيق قاعدة خاصة — **الغاء تفويض** من قبل التمثيل الشعبى المعنى بمبادرة الحزب او المنظمة الجماهيرية التى النائب ممثل عنها .

ان ما يلازم مسؤولية الممثِل من طابع سياسى يعنى انه لا يكفيه ان يؤدى ما يقرره القانون . يجب على الممثِل ان يجهد باقصى الهمة لتحقيق ارادة الممثَلين وتلبية مطالبهم وحاجاتهم . وهو يتواجد تحت رقابتهم الدائمة ويمكن حرمانه من صلاحياته فى اى وقت كان ، اذا اعتبره الممثَلون ناقص المبادرة ، ناقص العزيمة ، ناهيك عن انه من غير الجائز اطلاقا ان يخالف القواعد الحقوقية والاخلاقية . ان التمثيل الشعبى الاشتراكى يتميز بالمتطلبات الاخلاقية والسياسية والعملية الرفيعة من الممثِل .

الفصل الثانى

انتخاب وسحب نواب الهيئات التمثيلية

١ - المواصفات المشتركة للانتخابات الى الهيئات التمثيلية فى ظل الاشتراكية

١) الانتخابات الى هيئات الدولة معروفة من قديم الزمان ؛ فان تاريخها يرقى الى زمن الديموقراطية العبودية . وفى التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لم يكن من الممكن ان يشترك فى الانتخابات الى هيئات الدولة غير الذين ينتمون الى الطبقة السائدة اى قسم ضئيل من سكان الدولة المعنية . وبعد الثورات البرجوازية سعت الطبقة السائدة الجديدة - البرجوازية - كذلك الى الاحتفاظ بامكانية انتخاب هيئات الدولة لنفسها ولحلفائها الاستثماريين (الاقطاعيين وخلافهم) فقط . ولكى يكتسب الاشتراك فى الانتخابات طابعا عاما من الناحية الشكلية على الاقل فى كبريات البلدان الرأسمالية ، اضطرت الطبقة العاملة وسائر الشغيلة الى خوض النضال العنيد طوال نحو ١٥٠ سنة . ولكن اليوم ايضا لا تزال الافضلية فى هيئات الدولة المنتخبة فى هذه البلدان تعود الى ممثلى البرجوازية ولاسيما منها البرجوازية الاحتكارية .

ان المهمة الرئيسية فى الانتخابات فى الدولة الرأسمالية هى إمّا الحيلولة دون انتخاب ممثلى الشغيلة الفعليين ولاسيما منهم الشيوعيون ، الى هيئات الدولة وامّا تخفيض تمثيلهم الى حد ادنى لا يتيح لهم التأثير بنحو جوهرى ما فى قرارات الدولة التى تتخذها الهيئات التمثيلية . وهناك مهمة اخرى مفادها توزيع الاماكن فى الهيئة التمثيلية بين مجموعات الطبقة السائدة . وهاتان المهمتان تتحققان فى اجواء المنافسة بين الاحزاب .

ان الاشتراكية لا تكتفى بوراثة الانتخابات بوصفها اسلوبا ديموقراطيا لتشكيل هيئات الدولة ، بل تطور صفاته الديموقراطية . فهى تنبذ تلك القيود والتشويهات التى كيفت بها البرجوازية هذه

المؤسسة السياسية وفقا لاهداف سيادتها الطبقية . ان الانتخابات الى هيئات الدولة تصبح فى ظل الاشتراكية وسيلة لتنظيم سلطة الاغلبية الكادحة فى المجتمع بادئ بدء ، ثم لتنظيم سلطة المجتمع بأسره .

انتخابات الهيئات التمثيلية فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية تؤدى قبل كل شيء ، فى ظل الدولة الاشتراكية مهمة تأمين الاغلبية فى هذه الهيئات لممثلى الشعب الكادح الحقيقيين ، والحيلولة دون استيلاء اعداء الثورة على هذه الهيئات . وللانتخابات مهمة اخرى ، هى تأمين قوام للهيئات التمثيلية يتيح لهـــا استيضاح المصالح والحاجات الاجتماعية الفعلية والطبيعيـــة لمختلف جماعات الشغيلة والشعب الكادح بأسره واتخـــاذ قرارات الدولة الصحيحة -واخيرا للانتخابات مهمة ثالثة ، هى رفـــع مستوى النشاط السياسى الذى يبذله جميع الشغيلة لاجل تجديد قـوام هيئات الدولة التمثيلية ، ومراقبة وتقييم كل نشاط هذه الهيئات . ان المهمة الاولى تضمحل تدريجيا بعد بناء اسس الاشتراكية ؛ اما المهمة الثانية والثالثة ، فانهما تبقيان وتتطوران بالطبع .

ومهمات الانتخابات الاشتراكية هذه تفسر غياب الصراع بين الاحزاب فى الانتخابات حتى فى البلدان الاشتراكية حيث يوجد حزبان سياسيان او اكثر .

٢) لاداء مهمات الانتخابـــات ، من الضرورى تنظيـم **النظام الانتخابى** تنظيما مناسبا ، اى نظام العلاقات الاجتماعية التى تمت بصلة الى تشكيل هيئات الدولة المنتخبة . وبفضل الاهمية السياسية الكبيرة التى تتسم بها انتخابات هيئات الدولة ، ترد مبادئ النظام الانتخابى الاساسية فى الدساتير ، كما يرد ضبطه بمزيد من التفصيل فى قوانين انتخابية خاصة . وفى بعض البلدان الاشتراكية (بلغاريا ، المجر ، جمهورية المانيا الديموقراطية ، كوبا) ، يسرى مفعول قوانين انتخابية واحدة تنظم الانتخابات الى جميع الهيئات التمثيلية ؛ وفى بعض البلدان الاشتراكية الاخرى (الاتحاد السوفييتى ، منغوليا ، تشيكوسلوفاكيا) تنظم قوانين خاصة الانتخابات الى الهيئات التمثيلية العليا والى الهيئات التمثيلية المحلية . كذلك تضبط قواعد المنظمات الاجتماعية النظام الانتخابى ، مثلا ، فى الاحوال التى تملك فيها هذه المنظمات الحق فى تقديم المرشحين الى النيابة وتعين فيها بنفسها

النظام الذى يجب ان يجرى بموجبه اختيار المرشحين المقبلين . واخيرا تكون العادات السياسية التى تكونت فى هذا البلد او ذاك ضابطة النظـــام الانتخابى . ولكن يجب ان لا تناقض العــادات وقواعد المنظمــات الاجتماعيـــة القواعد الحقوقية فى اى حال من الاحوال . وعلى سبيل مثال العادة تمكن الاشارة الى ممارسة الاتحاد السوفييتى حيث يمنح التشريع المنظمات الاجتماعية ومجموعات العمل الحق فى تقديم المرشحين الى النيابة بينما مجموعات العمل وحدها تقوم بذلك فعلا .

صحيح ان المهمات المذكورة آنفــا تلازم الانتخابات فى جميع البلدان الاشتراكية ، ولكن الانظمة الانتخابية تؤمنها بصورة مختلفة . فان النسبة والعلاقة بين الضبط الحقوقى والضبط اللاحقوقى ، بين الضبط المكتوب والضبط غير المكتوب ، تختلفان ، واساليب التأمين المنظم لاجل تمثيل هذه او تلك من المصالح الاجتماعية متنوعة ، وممارسة تطبيق حتى القواعد الواحدة مختلفة . لنحاول تعميم تجربة البلدان الاشتراكية بكل تنوعها ونبحث المسائل الاساسية فى الانظمة الانتخابية الاشتراكية .

٢ – مبادىء التمثيل التنظيمية

١) لاجل اجراء انتخابات الهيئات التمثيلية فى رقعة كبيرة او صغيرة من الارض ، ينبغى تجميـــع الناخبين فى جماعات . يمكن بالطبع الاستغناء عن هذا التجميع ، والعمل بحيث يبدى كل ناخب رأيه فى مجمل اعضاء الهيئة التمثيلية المقبلة . ولكن يجب على الناخب فى هذه الحال ، اذ يتلقى ورقة انتخابية عليهـــا قائمة بالمرشحين مؤلفة من عشرات او مئات الاسماء والكنيات ، إمّا ان يقضى وقتا طويلا لدراسة هذه القائمة وللاعراب عن ارادته (علما بانه من قليل الاحتمال ان يكون الناخب يعرف جميع المرشحين) ، وامّا ان يبسّط المهمة – ان يمتنع عن دراستها عموما وان يحذف من القائمة اسماء اوائل المرشحين الذين يقع نظره عليهم او ان لا يحذف اسم اى منهم . ومن الجلى ان هذا وذاك غير صائبين . واذا الاستنتـــاج بصواب تجميع الناخبين فى جماعات معينة يرد من تلقاء ذاته . ان المبدأ القائم فى اساس هذا التجميع هو **المبدأ التنظيمى للتمثيل** .

ان مبادیء التمثيل التنظيمية تتسم باهمية سياسية كبيرة ، لأن عليها يتوقف فى آخر المطاف ، لا قوام الهيئات التمثيلية وحسب ، بل ايضا نوعية عملها .

فى الدول البرجوازية يجرى فى اغلبية الاحوال تجميع الناخبين حسب مكان الاقامة فقط - على الاساس المكانى . وبما ان مهمة الناخب تنحصر فى التصويت ، وبما انه لا تقوم فيما بعد اية صلة بينه وبين النائب ، فلا اهمية جوهرية لكيفية تجميع الناخبين .

ان جماهير الشعب الكادح الثورية فى روسيا قد انشأت ، فى سياق بناء السلطة الجديدة ، وطبقت بضعة مبادیء تنظيمية للتمثيل لاجل تأمين تلبية مختلف مصالح الكادحين الاجتماعية . وهذه التجربة اقتبستها وطورتها البلدان الاجتماعية الاخرى .

وفى الوقت الحاضر ، تطبق البلدان الاشتراكية اربعة مبادیء تنظيمية للتمثيل ، وتلجأ اليها لدن تشكيل الهيئات التمثيلية وفى سياق نشاطها . وهذه المبادیء هى : المبدأ **المكانى** ، المبدأ **الانتاجى** ، المبدأ **القومى** ، المبدأ **السياسى التنظيمى** . لنبحثها بمزيد من التفصيل .

٢) **المبدأ المكانى** . ينجم عن كون تنظيم المجتمع بوصفه دولة يقوم على الاساس المكانى . وبموجب هذا المبدأ يتجمع الناخبون فى **دوائر انتخابية** حسب مكان الاقامة . ويمكن التعبير عن المبدأ المكانى بشكلين : الشكل **الفردى** والشكل **الجماعى** .

ينطلق **الشكل الفردى** من ان علاقات التمثيل تتكون بين الناخبين الفرديين ، من جهة ، والنائب (النواب) من جهة اخرى . وعند تشكيل الدوائر الانتخابية المكانية ، لا يتعين شكلا ان يكون سكانها منظمين نوعا ما . ان هذا الشكل للتمثيل المكانى سارى المفعول فى الوقت الحاضر فى كثير من البلدان الاشتراكية - الاتحاد السوفييتى ، بلغاريا ، بولونيا ، رومانيا ، وغيرها .

ينطلق **الشكل الجماعى** من ان علاقات التمثيل تتكون بين النائب (النواب) من جهة ، وجماعات الناخبين المنظمين حسب مكان الاقامة ، من جهة اخرى . وهذه الجماعات هى المجموعات المكانية واتحاداتها التى تشكل الدوائر الانتخابية المكانية . ان الشكل الجماعى سارى المفعول الآن فى المجر لاجل تشكيل مجالس المقاطعات ومجالس العاصمة ؛ وفى الصين ، لاجل تشكيل جمعيات ممثلى الشعب فى

الاقاليم وفى المناطق ذات الحكم الذاتى ، والمدن التابعة للمركز والمدن المقسمة الى دوائر ، وتشكيل جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين ؛ وفى كوبا لاجل تشكيل الجمعيات الاقليمية والجمعية الوطنية للسلطة الشعبيـــة ؛ وفى يوغوسلافيـــا لاجل تشكيـل مجالس السكوبشينات التى تمثل المصالـــح المكانية فى المشاعات وفى الاتحادات المنطقية بين المشاعات ، وفى الجمهوريات ، وفى الاقاليم ذات الحكم الذاتى ، وتشكيل الفيتشه الاتحادى لسكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

فى البلدان الاشتراكية التى تطبق الشكل الجماعى لمبدأ التمثيل المكانى ، تحل مسألة المساواة فى الحقوق بين المجموعات المكانية الممثَلة واتحاداتها حلولا مختلفة . وكقاعدة يتأمن التمثيل المتساوى فى الحقوق بكون عدد النواب يتناسب مـــع عدد سكان الوحدات السياسية الادارية المعنية . ولكن فى يوغوسلافيا ، مثلا ، تنص دستور جمهورية مقدونيا الاشتراكية ودستور جمهورية سلوفينيا ودستور جمهورية كرواتيا لسنة ١٩٧٤ ، على تمثيـــل المشاعات واتحاداتها فى برلمانات الجمهوريات تمثيلا متكافئا اى متساويا من حيث عدد المندوبين (الموفدين) ، الامر الذى يضمن المساواة فى الحقوق بين المشاعات وبين الاتحادات المشاعية لدن سنّ القوانين واتخاذ سائر قرارات الدولة . ان هذه المساواة فى الحقوق بين المجموعات المكانية واتحاداتها تعنى ميزة ، افضلية ، فى صالح سكان المشاعات الصغيرة ، وفى المقـــام الاول بينها المشاعات القروية .

وفى البلدان الاشتراكية التى تطبق الشكـــل الفردى لمبدأ التمثيل المكانى ، تؤخذ بالحسبان ، لدن انشاء الدوائر الانتخابية ، حدود التقسيـــم المكانى السياسى الادارى ، ولذا تتطابق الدوائر الانتخابية مع المجموعات المكانية واتحاداتهـــا ، وامّا توحد بضع مجموعات مكانية ، وامّا تتشكل فى اطارها . ومن هنا يمكن القول ان التشريع الاشتراكى والممارسة الاشتراكيـــة يتقيدان بمصالح المجموعات المكانية . مثلا . جاء فى قانون الانتخابات الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى لسنة ١٩٧٨ ان تقسيم الجمهوريـات المتحدة الادارى المكانى يؤخذ بالحسبان لدن تعيين حدود الدوائر الانتخابية . وبالنحو نفســـه ينص قانون الانتخابات الى الجمعية

الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على الحيلولة دون تجاوز حدود الدوائر الانتخابية لحدود الاقاليم والعاصمتين .

وفى الاتحاد السوفييتى وبعض البلدان الاشتراكيـــة يسرى مفعول قاعدة يملك بموجبها نواب الهيئات التمثيلية من درجة اعلى حق التصويت الاستشارى فى الهيئات التمثيلية من درجة ادنى فى دائرتهم الانتخابية . وهكذا تتأمن الصلة المباشرة والصلة العكسية بين المجموعة المكانية (اتحاد المجموعات المكانية) والنائب فى الهيئة التمثيلية من درجة اعلى الذى لا يعرب عن مصالح دائرته الانتخابية وحسب ، بل يعرب كذلك عن مصالح كل الجماعة المكانية .

٣) فى روسيا السوفييتية ، انشأت الشغيلة هيئات جديدة مبدئيا للسلطة هى السوفييتات ، وصاغت مبدأ للتمثيل الشعبى جديدا على الممارسة العالمية هو المبدأ **الانتاجى** .

ترتبط كثرة من مصالح الانسان الحياتية فى المجتمع الاشتراكى باشتراكه فى العمل النافع اجتماعيا الذى يجرى فى مجموعات العمل . ويمكن التأكيد ان المصالح الفردية والجماعيـــة المتعلقة بالعمل ، تتسم بالنسبة للانسان باهمية لا تقل ، بل تربو على اهمية المصالح المتعلقة باقامته فى رقعة معينة من الارض . ومن هنا يتسم باهمية خارقة تجمع الناخبين حسب مكان عملهم . ان مبدأ التمثيل الانتاجى قد يتخذ كذلك شكلا **فرديا** وشكلا **جماعيا** .

فى ظل **الشكل الفردى** يتحد العاملون لاجل انتخاب النائب بصرف النظر عن مجموعات العمل التى ينتسبون اليها (مثلا ، حسب المهن ، حسب فروع العمل ، حسب مكان الاقامة) . هذا الشكل لم ينتشر واسع الانتشار .

الشكل الجماعى الذى يُنتَخب النواب فى ظله من قبل مجموعات العمل واقسامها واتحاداتها هو الأصلـــح لاجل تطبيق مبدأ التمثيل الانتاجى .

وفى الوقت الحاضر يطبق مبدأ التمثيل الانتاجى على اكمل نحو فى يوغوسلافيـــا حيث يجرى بموجب هذا المبدأ تقديم المرشحين وانتخاب النواب الى فيتشهات (مجالس) العمل الموحد للسكوبشينات فى المشاعات والاتحادات المشاعية والجمهوريات والاقاليم وجزئيا فى الفيتشه الاتحادى لسكوبشينا جمهورية يوغوسلافيـــا الاتحادية الاشتراكية .

فى عدد من البلدان الاشتراكية ، يطبق مبدأ التمثيل الانتاجى جزئيا ، اى ان قسما من نواب الهيئة التمثيلية (تافها فى المعتاد) يُنتَخب بموجب هذا المبدأ .

فان القانون الانتخابى فى الصين ، مثلا ، ينص على ان الدوائر الانتخابية للانتخابات الى جمعيات الممثلين الشعبيين فى المدن غير المنقسمة الى دوائر ، وفى دوائر المدن ، وفى الاقضية ، وفى الاقضية ذات الحكم الذاتى وفى الفولوستات (المديريات) والفولوستات القومية ، وفى البلدات ، تتشكل سواء حسب مكان عمل الناخبين او حسب مكان اقامتهم . الا ان التمثيل الخاص لجيش التحرير الشعبى يبدو تمثيلا اصيلا ، فريدا فى النظام التمثيلى فى الصين . فبموجب المرسوم بنظام اجراء انتخاب النواب عن جيش التحرير الشعبى فى الصين الى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين والى الجمعيات المحلية لممثلى الشعب من مختلف الدرجات لسنة ١٩٨١ ، يمكن للعسكريين فى الخدمة الفعلية واعضاء عائلاتهم ، والعمال والمستخدمين من الملاك ومن خارج الملاك العاملين فى الجيش ، والعاملين فى المؤسسات الصناعية الحربية ، ان ينتخبوا النواب ويُنتَخَبوا عن الجيش . ولاجل تقديم المرشحين وانتخاب النواب تتشكل فى الجيش وحدات انتخابية خاصة (اتحادات الناخبين) .

وفى كوبا ، ينص القانون الانتخابى لسنة ١٩٨٢ ، فضلا عن الدوائر الانتخابية العادية (المكانية) ، على امكانية تشكيل دوائر انتخابية خاصة للانتخابات الى الجمعيات البلدية للسلطة الشعبية لاجل الناخبين ، المتواجدين باستمرار فى وحدات القوات المسلحة وفى جيش العمل الشبابى ، وفى المدارس الداخلية ، وكذلك لاجل الذين يضطرون ، بحكم العمل الذى يقومون به ، الى التواجد زمنا طويلا فى اماكن من ارض الوطن بعيدة عن مكان الاقامة الدائمة . ومن هنا ينجم ان هذه الدوائر الانتخابية تتشكل كذلك حسب المبدأ الانتاجى .

فى بعض البلدان (مثلا ، الاتحاد السوفييتى ، جمهورية المانيا الديموقراطية) ، لا يطبق مبدأ التمثيل الانتاجى الا فى اطوار معينة من العملية الانتخابية — لدن تقديم المرشحين . وفى الاتحاد السوفييتى ، تراقب مجموعة العمل التى قدمت المرشح الذى انتخب

نائبا فيما بعد نشاطه النيابى . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، تقدم الاحزاب الديموقراطية والمنظمات الجماهيريـة المرشحين ، ولكن يجب قبل كل شيء ان تتحقق الجماعات التى يشتغلون فيها من كفاءاتهم وصلاحياتهم ، وان تقترح ترشيحهم .

٤) **مبدأ** التمثيل **القومى** مهم فى البلدان حيث قوام السكان القومى متنوع ، اى حين توجد جماعتان قوميتان او اكثر ، بصرف النظر عما اذا كانت تعيش بصورة متماسكة او بصورة متفرقة .

اذا كانت الجماعات القومية العائشة بصورة متماسكة تشكل دولة اشتراكية واحدة او اذا كانت قد اتحدت مع جماعات قومية اخرى فى اتحاد (فيديراسيون) ، فان الجمهوريات القومية المعنية ، والوحدات ذات الحكم الذاتى ، وما اليها ، يمكنهـــا ان تحصل على تمثيل فى هيئات السلطة لعموم الدولة (الهيئات الاتحادية) على اساس **المبدأ القومى المكانى** . ففى الهيئات التمثيلية العليا فى البلدان الاتحادية الاشتراكية - الاتحاد السوفييتى ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا - مثلا ، انشئت مجالس خاصة لاجل تمثيل الجمهوريات وسائر الكيانات الدولانية القومية . فان مجلس القوميات فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، ومجلس الامم فى الجمعية الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكيـة ، وفيتشه الجمهوريات والاقاليـم لسكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تتشكل على اساس التمثيل المتساوى بين الجمهوريات وكذلك بين التشكيلات ذات الحكم الذاتى (الجمهوريات والمقاطعات والدوائر ذات الحكـم الذاتى فى الاتحاد السوفييتى ، الاقاليم ذات الحكـم الذاتى فى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية) . علما بان كل نائب فى مجلس القوميات فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى يصوت بمفرده وان مجلس القوميات يبرز كهيئة واحدة موحدة ، بينمـــا التصويت فى عدد من المسائل المهمة يجرى فى مجلس الامـم فى الجمعية الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وفى فيتشه الجمهوريات والاقاليم فى سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيـا الاتحادية الاشتراكيـــة ، حسب الوفود عن الجمهوريات (وكذلك الاقاليم ذات الحكم الذاتى فى يوغوسلافيـــا) ؛ واتخاذ القرارات يتطلب اجماع هذه الوفود .

ثم ان تشكيل سكوبشينا جمهوريـــة يو[illegible]لافيا الاتحاديـــة

الاشتراكية يتميز بخاصة مفادهـــا ان احد مجلسيه – الفيتشـه الاتحادى – ينتخب هو ايضا على اساس تمثيل الكيانات الدوليـــة القومية المتساوى (٣٠ مندوبا عن كل جمهورية و٢٠ مندوبا عـــن كل اقليم ذى حكم ذاتى) . رغم انه لا يعتبر هيئة تمثيل هـــذه الجمهوريات . وكل مندوب فى هذا المجلس لا يشترك فى التصويت الا بصفته الشخصية .

فى الجمهوريات المتحدة فى الاتحاد السوفييتى التى لها فـــى قوامها جمهوريات ذات حكم ذاتى ومقاطعات ذات حكم ذاتى ودوائر ذات حكم ذاتى ، وفى جمهوريـــة صربيا الاشتراكية (يوغوسلافيا) التى تضم فى قوامها اقليمين ذاتى حكم ذاتى ، وكذلك فى الصين ، يتم تمثيل التشكيلات القومية ذات الحكم الذاتى فى هيئات السلطة العليا على اساس المبدأ المكانى المشترك : فان النواب المنتخبين فى الجمهوريات والاقاليم ، والخ . ، ذات الحكم الذاتى لا تشكل فى قوام الهيئة التمثيلية فريقا منعزلا ما . فان تمثيل جميع المقيمين فى ارض كل كيان ذى حكم ذاتى للجماعات القومية يتحقق بوسائل سياسية اى بنتيجة نشاط الاحزاب الشيوعية وسائر المنظمـــات الاجتماعية فيما يتعلق بتقديم المرشحين .

ان الوسائل السياسية لاجل تأمين تمثيل متناسب للجماعـات القومية تكون اصوب الوسائل حين تعيش هذه الجماعات بصورة غير متماسكة . وحتى فـى الاحوال التى يتطلب فيها التشريع تمثيـل الجماعات القومية تمثيلا متناسبا فى هيئات السلطة ، لا تتشكل لدن اجراء الانتخابات وحدات انتخابية بموجب العلامة القومية ، لأن من شأن هذا ان يفرّق الشغيلة حسب العلامة القومية عوضا عـــن ان يوحدهم . وحين يتأمن التمثيل بالوسائل السياسية ، فان النائب الذى ينتمى الى جماعة قومية ما لا تنتخبه هذه الجماعة فقط ، بل ينتخبه ايضا ناخبو مختلف الجماعات القومية . وبالنتيجة لا يسعى النائب ، اذ يعبّر عن مصالح جماعته القومية ، الى معارضة مصالح الجماعات القومية الاخرى بمصالح جماعته ، بل يسعى بالعكس الى مراعاة مصالح جميع القوميات بأمثل نحو والى التنسيق بينها وبين المصالح العامة للشعب الكادح بأسره .

هكذا هو الحال ، مثلا ، فى تشيكوسلوفاكيا حيث القانـــون الدستورى بصدد احوال القوميات لسنة ١٩٦٨ الذى يعلن حـــق

المواطنين من القوميات المجرية والالمانية والبولونية والاوكرانية يتطلب تمثيلها فى الهيئات المنتخبة وفقا لعدد افرادها . ان التشريع الانتخابى فى تشيكوسلوفاكيا لا يتضمن فى هذا الصدد اية قواعد محدّدة ، ولكن نسبة تمثيل الجماعات القومية الصغيرة من حيث التعداد تأتى فى الواقع اكبر من نسبتها فى عدد سكان البلاد . واكبر الامم تعدادا – الامة التشيكية التى بلغت نسبتها ٦٣,٩ بالمئة من مجمل عدد السكان فى اول كانون الثانى (يناير) ١٩٧٩ – يمثلها فى الجمعية الاتحادية المنتخبة فى سنة ١٩٨١ ، ٥٧,٤٣ بالمئة من النواب ، بينما السلوفاكيون يمثلهم ٣٤,٥٧ بالمئة من النواب (نسبتهم بين السكان ٣٠,٤ بالمئة) والمجريون ٥,٤٢ بالمئة (نسبتهم بين السكان ٤ بالمئة) ، والبولونيون ٠,٩ بالمئة (نسبتهم بين السكان ٠,٥ بالمئة) والاوكرانيون ١,١٢ بالمئة (نسبتهم بين السكان ٠،٣ بالمئة) ، والالمان ٠,٥٦ بالمئة (نسبتهم بين السكان ٠,٥ بالمئة) .

وفى الصين ينص القانون الانتخابى على ضمانات خاصة لاجل القوميات الصغيرة التى قد لا تتمثل فى حال تطبيق قواعد التمثيل العامة . وينص القانون على ان القوميات الصغيرة جدا تتمثل على الاقل بنائب واحد لكل منها فى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين . اما القوميات الصغيرة بما فيها التى لا تعيش بصورة متماسكة ، فتوضع لها قواعد انسب لها للتمثيل .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية حيث مبدأ تمثيل القوميات غير مسجل فى القانون ، يتأمن هذا التمثيل دائما فى الواقع . مثلا . فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى والسوفييتات العليا فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى يوجد بين النواب ممثلون عن اكثر من ٦٠ قومية ، وفى السوفييتات المحلية ممثلون عن اكثر من ١٠٠ قومية . وفى رومانيا ، تبلغ نسبة النواب الذين لا ينتمون الى القومية الرومانية فى الهيئات التمثيلية ١٠ بالمئة اى ما يوازى تقريبا نسبة هذه القوميات فى مجمل عدد سكان البلاد .

٥) ان **المبدأ السياسى التنظيمى** يعنى تمثيل الاحزاب السياسية والمنظمات او الحركات الاجتماعية تمثيلا مباشرا فى هيئات الدولة . وهذا المبدأ يطبق ، كمبدأ وحيد ، بصورة نادرة وفى احوال

استثنائية فقط ، حين يكون مـــن المستحيل لسبب من الاسباب تشكيل الهيئات التمثيلية على اساس الاقتراع العام . مثلا . فـــى مرحلة الاحتلال الهتلرى لبولونيا ، تشكلت فى اراضيها هيئات سرية للتمثيل الشعبى هى المجالس الوطنية برئاسة البرلمان السرى — المجلس الوطنى لعامة بولونيا (كرايوفا رادا نارودوفا) ؛ وبما انه كان من المستحيل اجراء انتخابات فى ظل الاحتلال ، فقـد تشكلت هذه الهيئات بانتداب اعضائها من قبل الاحزاب والمنظمات الاجتماعية المعادية للهتلرية .

فى العشرينيات ، قامت لدن تشكيل الهيئات التمثيلية فى الدولة السوفييتية عادة انتداب ممثلى الحزب الشيوعى والنقابات مباشرة الى قوامها . وآنذاك نشأ هذا المبدأ من ابداع الجماهير الثورى فى ظروف كان فيها تعداد الطبقة العاملة صغيرا .

اما الآن ، فان المبدأ السياسى التنظيمى يطبق ، كقاعدة ، مع مبادىء اخرى ، قبل طور التصويت . فهو يسهم فى تأمين المصالح الاجتماعية والسياسية للشعب الكادح وفئاته الاجتماعية ، لأن حاجات الكادحين الاجتماعية تصاغ فى التشكيلات السياسية الطوعية على وجه الضبط (الاحزاب ، المنظمات ، الحركات) .

فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، يطبـق المبدأ السياسى التنظيمى فى طور تقديم المرشحين الى قوام الهيئات التمثيلية . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تملك المنظمات الحزبية وسائر المنظمات الاجتماعية الحق فـــى تقديم المرشحين مباشرة ، ولكنها لا تطبقه فى الواقع ، بل تطرح مقترحاتها بصدد المرشحين على بساط البحث امام مجموعات العمل . وبذلك يتأمن خير تقييـم اجتماعى مسبق للمرشحين المقبلين .

وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، تعتبر الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية بوصفها «حاملات التفويضات» للنواب الذين اقترحت ترشيحهم . ويتميز قوام الهيئات التمثيلية فى جمهوريـــة المانيا الديموقراطية بخاصة مفادها ان كل نائب هو عضو فى كتلة حزب من الاحزاب او فى كتلة منظمة من المنظمات الاجتماعيـــة الجماهيرية ، وانه من حق الكتلة ان تطرح امام الهيئة التمثيليـــة مسألة الغاء التفويض النيابى .

وفى كوبا تعرض لجنة مؤلفة من ممثلى المنظمات الاجتماعية برئاسة ممثل عن الحزب الشيوعى فى كل بلدية القائمة الاولية بالمرشحين للنيابة فى الجمعيات الاقليمية وللنيابة فى الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية .

وفى رومانيا تتقدم مجالس جبهة الديموقراطية الاشتراكية والوحدة الاشتراكية فى اجتماعات الناخبين حسب مكان العمل ومكان الاقامة المقترحات بالترشيحات الى قوام الهيئات التمثيلية .

وفى تشيكوسلوفاكيا تتقدم الاحزاب السياسية وسائر المنظمات الاجتماعية بمقترحاتها حول الترشيحات الى الهيئات المعنية فى الجبهة الوطنية ؛ وهذه الهيئات تختار وتعين مَنْ مِنْ المرشحين وفى اية دائرة انتخابية سيصار الى ترشيحه .

وفى يوغوسلافيا ، يطبقون بنحو اصيل مبدأ تمثيل المنظمات الاجتماعية والسياسية ؛ فلهذا الغرض انشئت مجالس خاصة فى السكوبشينات – هى الفيتشهات الاجتماعية السياسية . والموفدون (المندوبون) الى الفيتشهات الاجتماعية السياسية فى السكوبشينات المشاعية يجرى انتخابهم باقتراع المواطنين العام ولكن على اساس قوائم بالمرشحين يضعها الاتحاد الاشتراكى للشعب الكادح ، بينما يجب ان يكون المرشحون انفسهم اعضاء فى الهيئات القيادية المشاعية للمنظمات الاجتماعية السياسية . ورغم ان المبدأ المكانى يطبق فى حال الاقتراع اثناء الانتخابات الى الفيتشهات الاجتماعية السياسية ، فان هذه المجالس تعتبر تمثيلا للمنظمات الاجتماعية السياسية . وضرورة هذه المجالس يفسرها السعى الى الحيلولة دون هيمنة وتفوق مصالح بعض المجموعات ، بعض الاماكن على المصالح العامة للطبقة العاملة وجميع الشغيلة .

٦) يتبين مما قيل ان مبادىء التمثيل التنظيمية تقرها القوانين الانتخابية فى البلدان الاشتراكية لضمان تمثيل مصالح اجتماعية معينة فى هيئات سلطة الدولة . وتمثيل المصالح الاخرى تؤمنه منظمات الشغيلة التى لها الحق فى تقديم المرشحين الى النيابة فى الهيئات التمثيلية . مثلا . زيادة نسبة النساء او العمال او الشباب بين النواب يؤمنها واقع ان المواطنين الذين ينتمون الى هذه الفئات من المجتمع يلقون التفضيل ، رغم الشروط المتساوية الاخرى ، لدى اختيار المرشحين الى الهيئات التمثيلية .

وفى هذا الصدد يجب التوقف عند مسألة ما اذا كان يجب ان يكون تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية فى هيئات السلطة متناسبا مع نسبة هذه الفئات بين السكان . تبين التجربة ان هذا التناسب فى القوام الشخصى للهيئات التمثيلية لا يقوم وانه من المشكوك فيه ان يكون التقيد الدقيق به صائبا وعقلانيا .

اولا . فى البلدان حيث الطبقة العاملة لا تزال بعد غير كبيرة تعداديا ، تكون زيادة نسبتها فى قوام الهيئات التمثيلية ضرورية لاجل قيامها بنحو افضل بقيادة المجتمع على مستوى الدولة . وهذه الزيادة يمكن تحقيقها سواء بالوسائل التنظيمية الحقوقية — الامـــر الذى سنتحدث عنه فى الباب التالى — ام بنتيجة نشاط منظمـات الكادحين السياسى .

ثانيا ، لا بدّ من ان تؤخذ بالحسبان عمليات التنقل الاجتماعى فى مجتمع الاشتراكية . فالى صفوف الطبقة العاملة ينضم على الدوام ابناء فئات اجتماعية اخرى من الكادحين ؛ وحين يصبحون عمـالا ، يستطيعون ان يعبروا كذلك عن مصالح تلك الفئات الاجتماعيـة التى كانوا ينتمون اليها من قبل . ويمكن قول الشىء نفسه عـــن المثقفين الذين تتكامل صفوفهم على الدوام بمتحدرين من بيئة ذوى العمل البدنى .

وعدا ذلك ، تتسم باهمية كبيرة زيادة نسبة الاختصاصيين فى قوام الهيئات التمثيلية لأن قضايا الحياة الاجتماعية المعاصرة لعلى درجة من التعقد بحيث ان صياغة قرارات ادارية صحيحة بـــدون الاختصاصيين تكون صعبة واحيانا مستحيلة . من المؤكد ان بوسع الهيئة التمثيلية ان تشرك فى صياغة هذه القرارات اختصاصييـــن ليسوا من عداد نوابها . ولكنه ينبغى عليها فى هذه الحال ان تعتمد كليا على هؤلاء المستشارين الذين لا يتحملون اية مسؤولية عــن قرارات الهيئة . وهذا ، بالطبع ، امر غير مرغوب فيه . وهـــذه القضية مهمة بخاصة بالنسبة لهيئات التمثيل الشعبى العليا ؛ وليس من قبيل الصدفة ان تكون نسبة الاختصاصيين فى ميدان الاقتصـاد الوطنى والخدمات الاجتماعية والادارة اكثر من نصف النواب فـــى قوام هذه الهيئات .

ولكن هذا لا يعنى ان بوسع الاختصاصيين ان يمثلوا بكامـل النجاح مصالح ذوى العمل البدنى ايضا . فلاجل الاعراب كما ينبغى

عن المصالح الاجتماعية ايا كانت ، من الضرورى ان يكون بين النواب عدد كبير الى هذا الحد او ذاك من حملة هذه المصالح المباشرين الذين لا يدركونها بصورة مجردة ، تأملية ، بل يشعرون بها على الدوام فى حياتهم اليومية وعملهم اليومى . هذا الموقف ضرورى عند صياغة القرارات حتى فى المسائل الخاصة لأن نجاح تطبيق القرار يتوقف فى غالب الاحيان على مقدار قوة اقناع القرار بالنسبة لغير الاختصاصيين .

كذلك تجدر الاشارة الى الظرف التالى ، وهو نمو مستوى السكان التعليمى فى البلدان الاشتراكية نموا متواصلا ، الامر الذى تتوفر فيه لجماهير اوسع فأوسع من الشغيلة امكانية فهم القضايا المطروحة على بساط البحث امام الهيئات التمثيلية ، والاشتراك بوعى تام فى رسم واتخاذ القرارات الادارية . مثلا . فى بلغاريا ، ازداد عدد الاختصاصيين ذوى التحصيل العالى الكامل وغير الكامل والتحصيل الثانوى المختص من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٨٣ الى ٦ مرات وبلغ ٩٣٢ الفا . علما بان مجمل عدد السكان زهاء ٩ ملايين .

واذا عممنا تجربة البلدان الاشتراكية فى تطبيق مبادئ التمثيل التنظيمية المذكورة اعلاه ، فمن الممكن ان نلاحظ ان الميل الاكبر يتلخص فى جمع هذه المبادئ المختلفة جمعا سديدا . فيما بينها ، مع اكمالها بالنشاط السياسى تبذله منظمات الشغيلة بغية تأمين تمثيل جميع المصالح الاجتماعية الطبيعية بالنسبة للاشتراكية . ان تأمين تمثيل المصالح تأمينا تنظيميا يوفر امكانيات افضل لاجل اشتراك كل ناخب بمزيد من النشاط فى اعداد واجراء الانتخابات الى الهيئات التمثيلية ، فى توجيه نشاط هذه الهيئات لاحقا ، فى رقابة هذا النشاط .

وهذا ما تمكن رؤيته جيدا من مثال تطور مبادئ التمثيل التنظيمية فى يوغوسلافيا . ففى مرحلة سريان مفعول دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لسنة ١٩٦٣ ، حين كان تمثيل الطبقة العاملة والفلاحين لا تؤمنه لا الوسائل التنظيمية الحقوقية ولا نشاط منظمات الكادحين السياسى ، كان عدد العمال ٤ فقط وعدد الفلاحين واحدا فقط من اصل النواب الـ٦٢٠ فى السكوبشينا الاتحادية المنتخبين فى سنة ١٩٦٩ . اما الآن ، فان تمثيل مجموعات العمل فى السكوبشينات لا يتألف الا من العمال

ومن المستخدمين العاديين والفلاحين العاملين فى القطاع الاشتراكى : فانه يتعين على المندوبين (الموفدين) الى هذه الفيتشهات فى السكوبشينات ان يكونوا اعضاء فى وفود مجموعات العمل ، بينما لا يتعين انتخاب القادة فى هذه الوفود . وهكذا يشكل العمال الآن بين الموفدين الى السكوبشينات اغلبية نسبية واحيانا الاغلبية المطلقة .

وفى البلدان الاشتراكية الاخرى ، يشكل العمال والفلاحون وكذلك النساء والشباب نسبة كبيرة بين نواب هيئات التمثيل الشعبى . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، يشكل العمال بين نواب السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى المنتخبين سنة ١٩٨٤ — ٣٥,٢ بالمئة ، والكولخوزيون ١٦,١ بالمئة . والنساء ٣٢,٨ بالمئة ، والشباب حتى الثلاثين من العمر ٢٢ بالمئة .

٣ — المبادئ الاساسية لاشتراك المواطنين فى الانتخابات

١) من يستطيع الاشتراك فى الانتخابات ؟ الجواب عن هذا السؤال هو العلامة الاولى على ديموقراطية اى نظام انتخابى او ، بالعكس ، على رجعيته . ان الاشتراك فى الانتخابات يعنى ان الناخب يدلى بصوته «مع» او «ضد» المرشح (المرشحين) الى النيابة فى الهيئة التمثيلية . وهذا يعنى ايضا ان بوسع المرء ان يكون مرشحا فى الانتخابات ، ويعنى تقديم المرشحين والتحريض «مع» او «ضد» هؤلاء . وفى ظل الاشتراكية يطبق شكل جماهيرى للاشتراك فى الانتخابات هو الاشراف على الانتخابات بواسطة الهيئات الانتخابية التى تتشكل وتعمل بموجب المبادئ الاجتماعية اى طوعا واختيارا .

١ (أ) — لاجل الاشتراك فى الانتخابات ينبغى قبل كل شيء ان يملك المرء **حقا انتخابيا نشيطا فعالا** او **عاما** اى حق التصويت . وبما ان مسألة من ينال هذا الحق خارقة الاهمية ، فان حلها يرد فى الدساتير .

ان البرجوازية ، اذ تصل الى الحكم ، تجهد لحصر قوام الناخبين فى ذوى الملكية واليسر ، ولاستبعاد البروليتاريا وسائر الشغيلة . ولهذا الغرض كان نيل حق التصويت مقيدا بمختلف الشروط — **الاهليات** . ان طابع الاهليات الانتخابية الطبقى يتجلى فى بعض الحالات على المكشوف حين يكون من الضرورى ، مثلا لاجل نيل حق

التصويت ، امتلاك مقدار كاف من الملكية او دفع مبلغ معين من الضرائب ، وهذا ما يفترض وجود ملكية كبيرة (الاهلية الانتخابية الملكية او النصاب الانتخابى) . وفى حالات اخرى يتقنع طابع الاهليات الانتخابية الطبقى ؛ فقد أقرت ، مثلا ، اهلية التعليم او التحصيل فى ظروف كان فيها التعليم بالنسبة لجمهور الكادحين الاساسى مستحيل المنال ، او اهلية الاقامة التى تتطلب اقامة مديدة فى مكان واحد فى ظروف يضطر فيها كثيرون من الشغيلة الى التنقل والهجرة بحثا عن العمل .

وفى الوقت الحاضر تضطر البرجوازية الاحتكارية الى التخلى عن الاهليات الانتخابية (رغم ان بعضها لا يزال قائما فى كثير من البلدان الرأسمالية) . ولكى تحتفظ البرجوازية بسيادتها فى الهيئات التمثيلية ، تستغل وسائل ارق (مثلا ، الدوائر الانتخابية غير المتساوية ، وغير ذلك) . ولا بدّ من الاشارة الى ان مثال البلدان الاشتراكية اتسم باهمية كبيرة لاجل توسيع قوام الناخبين فى البلدان الرأسمالية .

ومن الطبيعى بالنسبة للاشتراكية توسيع قوام الناخبين حتى اقصى الحدود الممكنة اى ان الحق الانتخابى يمنح لكل مواطن راشد ، وسليم العقل . وتبعا للظروف التى يتطور فيها المجتمع الاشتراكى المعنى تتحقق هذه العملية الطبيعية بدرجات متفاوتة من السرعة .

فبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، مثلا ، فرضت فى الدولة السوفييتية الاهلية الانتخابية الطبقية والسياسية من جراء حدة الصراع الطبقى الخارقة . ووفقا للاهلية الانتخابية الطبقية حرم من الحق الانتخابى الافراد الذين ينتمون الى الطبقات والشرائح الاستثمارية ، ووفقا للاهلية الانتخابية السياسية ، حرم منه الذين كانوا ينتمون الى المنظمات والمؤسسات المعادية للثورة او كانوا يناضلون ضد السلطة السوفييتية . ولكن شيوعيى الاتحاد السوفييتى لم يعتبروا يوما الاهلية الانتخابية الطبقية معيارا قانونيا عاما للثورة الاشتراكية . مثلا ، اكد لينين ان حرمان البرجوازية من الحقوق الانتخابية سمة خاصة للثورة الروسية ، نتيجة لظروفها الفريدة ، وان البلدان الاخرى التى ستنتصر فيها الاشتراكية قد تستغنى عن هذا . وقد اعتبرت الاهلية الانتخابية السياسية والطبقية على السواء ظاهرة موقتة . ومع بناء اسس الاشتراكية

واقرار دستور الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٣٦ الغيت الاهليتان . وفي سنة ١٩٥٨ الغي كذلك الحرمان الفردي من الحقوق الانتخابية بموجب حكم المحكمة .

في اغلبية البلدان الاشتراكية ، لم تطبق الاهلية الانتخابية الطبقية ، الا في رومانيا ، حيث منعت في سنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٦ بعض الفئات الاجتماعية الاستثمارية من الاشتراك في الانتخابات الى الهيئات التمثيلية ؛ وفي منغوليا والفييتنام والصين اقيمت اهلية انتخابية طبقية موجهة ، لا ضد البرجوازية ، بل ضد الاغلبية الساحقة من الاقطاعيين فقط (في منغوليا ، لم يكن ثمة عمليا وجود للبرجوازية ؛ وفي الفييتنام والصين ، اشترك قسم من البرجوازية في نضال التحرر الوطني) .

ان الاهلية الانتخابية السياسية في المراحل الاولى من الثورة قد طبقت في جميع البلدان الاشتراكية ، ولكن النجاحات في البناء الاشتراكي ادت الى الغائها . صحيح ان تطور الانظمة الانتخابية في كل من البلدان الاشتراكية القائمة الآن قد تميز بتطبيق الاهلية الانتخابية السياسية في المرحلة الاولى ، ولكنه لا يجوز اعتبار ذلك ظاهرة طبيعية ومحتمة بالنسبة لاي بلد يسلك في المستقبل طريق التطور الاشتراكي . ومن الممكن تماما قيام ظروف سياسية للثورة الاشتراكية تجعل من النافل تطبيق الاهلية الانتخابية السياسية . ولقد عرف التاريخ حالة اضطرت فيها البرجوازية الى التنازل من تلقاء ذاتها عن السلطة واحالتها الى البروليتاريا ؛ فهكذا نشأت سنة ١٩١٩ الجمهورية السوفييتية المجرية التي هلكت بسبب من تدخل القوى الامبريالية الاجنبية .

وهكذا ، في ظل الاشتراكية على وجه الضبط ، يتحقق الحق الانتخابي العام ، بدون اي اهلية انتخابية . وفي الدولة السوفييتية ، حتى حين كانت الاهلية الانتخابية السياسية والطبقية سارية المفعول ، كان قوام الناخبين اوسع بكثير مما في البلدان الرأسمالية ، لأنه لم تكن ثمة اية اهليات انتخابية اخرى سارية المفعول لدن الانتخابات الى السوفييتات ، ولأن نسبة الافراد الذين يطالهم مفعول الاهلية الانتخابية الطبقية والسياسية لم تكن تبلغ سوى بضعة اجزاء مئوية من مجمل عدد المواطنين في السن الانتخابية . وفي الوقت نفسه ، كانت النساء في الولايات المتحدة

الاميركية ، مثلا ، محرومات من الحق الانتخابى حتى سنة ١٩٢٠ ضمنا ، وفى فرنسا حتى سنة ١٩٤٤ ، وفى ايطاليا واليابان حتى سنة ١٩٤٥ ، وفى سويسرا حتى سنة ١٩٧١ .

١ (ب) – فى الوقت الحاضر يحق لجميع المواطنين الراشدين فى الاتحاد السوفييتى اى الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر ان يكونوا ناخبين ، باستثناء المجانين . وبموجب قوانين الانتخاب الى سوفييتات نواب الشعب ، لا يعتبر المواطنون مجانين الا بقرار من المحكمة او بقرار من اللجنة الطبية التى تؤلفها هيئة رعاية الصحة فى الجمهورية او فى الاقليم او فى المقاطعة ، علما بانه يمكن الطعن فى قرار اللجنة الطبية امام المحكمة . وفى منغوليا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا تحل مسألة حق التصويت بنحو مماثل او قريب . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية وفى اغلبية البلدان الاشتراكية ، تستبعد الدساتير المجانين من قوام الناخبين وتنص على امكان حرمان بعض المواطنين من الحقوق الانتخابية بموجب حكم من المحكمة .

اما غير المحرومين من الحق الانتخابى بموجب القانون ولكن الموضوعين تحت الحراسة (الذين يقضون عقوبة السجن ، او الموجودون فى حالة الاعتقال الموقت ، وما الى ذلك) ، فان القوانين الانتخابية فى اغلبية البلدان الاشتراكية تقر بان هؤلاء الاشخاص لا يستطيعون ان يتمتعوا عمليا بحقهم الانتخابى . مثلا . بموجب القانون الانتخابى الصادر فى بلغاريا سنة ١٩٧٣ ، تشطب اسماء الناخبين الذين يقضون عقوبة السجن من قوائم الناخبين ؛ وبموجب لائحة الانتخابات الى الخورال الشعبى الاكبر فى جمهورية منغوليا الشعبية لسنة ١٩٦٣ ، لا تدرج البتة اسماء امثال هؤلاء المواطنين فى قوائم الناخبين ؛ وبموجب القوانين الانتخابية الصادرة سنة ١٩٧١ فى تشيكوسلوفاكيا لا يشترك فى التصويت المواطنون الذين يقضون عقوبة السجن او الموجودون فى حالة الاعتقال الموقت .

من جميع هذه الصيغ يتبين ان هؤلاء المواطنين لا يفقدون حقوقهم الانتخابية ولكنهم لا يستطيعون عمليا تحقيقها نظرا لوجودهم رهن الاعتقال . وعند اخلاء سبيلهم يستطيعون بلا ابطاء ان يتمتعوا بحقوقهم الانتخابية . وهنا يكمن الفرق المبدئى بين هؤلاء المواطنين وبين الذين حكموا بحرمانهم من الحقوق الانتخابية ؛ فان هؤلاء ، اذ

يستعيدون حريتهم بعد قضاء العقوبة الاساسية ، لا يملكون الحقوق الانتخابية فى غضون المدة التى قررتها المحكمة . وخلافا لقوانين اغلبية البلدان الاشتراكية ، يحرم قانون انتخاب النواب الى جمعية الدولة واعضاء المجالس فى المجر لسنة ١٩٨٣ من الحقوق الانتخابية حتى اولئك الموجودين رهن الاعتقال فضلا عن المجانين وعن المحرومين من هذه الحقوق بموجب حكم المحكمة .

ان **الحق الانتخابى الهامد** اى حق المرء فى ان يُنتَخب الى الهيئات التمثيلية يمنح فى البلدان الاشتراكية ، كقاعدة ، على نفس الاسس التى يمنح بها الحق الانتخابى النشيط .

وهكذا نرى ان الصحة العقلية والعمر الضرورى لاجل بلوغ النضج الاجتماعى هما القيدان الطبيعيان لقوام الناخبين . وهذان العاملان يتسمان ، طبعا ، بجانب من الاهمية لاجل نيل المواطن الحق فى ان يصبح نائبا .

فى البلدان الرأسمالية ، سعت البرجوازية من زمان الى صرف الشباب عن الاشتراك فى الانتخابات بسبب من سهولة تأثره بالافكار الثورية . وفى اغلب الاحيان كانت تمنح حق التصويت بعد ان يقضى الشاب مدة خدمته العسكرية الالزامية فى الجيش ويخضع فيه «لمعالجة» ايديولوجية وانضباطية بروح الخضوع الاعمى لاصحاب الامر والنهى ويؤسس عائلة يجب تأمين اعالتها . ولهذا منحت المواطنين الحق الانتخابى النشيط بدءا من بلوغهم الحادية والعشرين او الخامسة والعشرين من العمر او حتى فى سن اكبر .

ان الدولة السوفييتية قد قضت فى الحال على الحد من حقوق الشباب الانتخابية ، ومنحت المواطنين الحق فى ان ينتخبوا ويُنتخبوا الى السوفييتات منذ بلوغهم الثامنة عشرة من العمر . وقد سبق للدستور الاول لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية لسنة ١٩١٨ ان منح السوفييتات المحلية الحق فى تخفيض معدل العمر المذكور . وفى هذا السبيل سارت كذلك البلدان الاشتراكية الاخرى .

وفى الوقت الحاضر ينال المواطنون فى اغلبية البلدان الاشتراكية الحق الانتخابى النشيط منذ بلوغهم الثامنة عشرة من العمر ، وفى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية منذ بلوغهم السابعة عشرة من العمر ، وفى كوبا منذ بلوغهم السادسة عشرة من

العمر . وفى المجر ينال الحق الانتخابى المواطنون الذين بلغوا سن الرشد التى تحل بموجب القاعدة العامة فى الثامنة عشرة ، ولكــن المواطنين الذين يسمح لهم بالزواج قبل بلوغ هذه السن يعتبرون راشدين منذ عقد الزواج ويتمتعون مذ ذاك بالحقوق الانتخابية . وفى يوغوسلافيا ، يكتسب اعضاء مجموعات العمل الحق فى ان ينتخبوا وينتخبوا الى وفود هذه المجموعات بصرف النظر عن العمر ، علما بانه من الممكن قبول المرء فى العمل منذ بلوغه الخامسة عشرة من العمر . وفى بقية الاحوال ينال المواطنون فى يوغوسلافيا الحق الانتخابى النشيط منذ بلوغهم الثامنة عشرة من العمر .

وفى اغلبيـــة البلدان الاشتراكيـــة يكتسب المواطنون الحق الانتخابى الهامد منذ بلوغهم الثامنـــة عشرة من العمر كذلك ؛ وفى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية منذ بلوغهم السابعة عشرة من العمر . وفى كوبا ، تبلغ الاهلية الانتخابية العمرية لاجل المندوبين (الموفدين) الى جمعيات السلطة الشعبية البلدية منها والاقليمية ١٦ سنة ، ولاجل نواب الجمعية الوطنية ١٨ سنة . وفى الاتحاد السوفييتى تبلغ الاهلية الانتخابية العمريـــة لاجل نواب السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ٢١ سنـــة ، ولاجل نواب السوفييت الاعلى فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات *الحكم الذاتى والسوفييتات* المحلية لنواب الشعب ١٨ سنة . وفى رومانيا يجب ان لا يقل عمر نواب جميـــع الهيئات التمثيليـــة عن ٢٣ سنة ، وفى الفييتنـــام وتشيكوسلوفاكيا عن ٢١ سنة . وفى بولونيا تبلغ الاهلية الانتخابية العمرية لاجل نواب السيم ٢١ سنة ولاجل اعضاء المجالس الوطنية ١٨ سنة .

وعلى سبيل المقارنة نلاحظ ان الاهلية الانتخابية العمرية لاجل الحق الانتخابى النشيط من ١٨ سنة لم تقرر ، مثلا ، فى بريطانيا وجمهورية المانيا الاتحادية الا فى سنة ١٩٧٠ ، وفى الولايات المتحدة الاميركية الا فى سنة ١٩٧١ ، وفى فرنسا الا فى سنة ١٩٧٤ ، وفى ايطاليا واسوج الا فى سنة ١٩٧٥ ، علما بان حق التصويت الى مجلس الشيوخ الايطالى (المجلس الاعلى فى البرلمان) لا يمنح الآن ايضا الا بعد بلوغ المواطن الخامســـة والعشرين من العمر . وفى البلدان الرأسمالية بقيت حتى الآن اهليات انتخابية عمرية عاليـــة لاجل الحق الانتخابى الهامد – ٢٥ سنة واكثر ، وفى حال الانتخابات

الى المجالس العليا فى البرلمانات البرجوازية ٣٠-٤٠ سنة .

يقينا ان السن الانتخابية المنخفضة لا تعنى انه يجب حتما ان يُنتخب الى الهيئات التمثيلية اناس بلغوا للتو هذه السن . فان مستوى النضوج الاجتماعى لا يتوقف الا بوجه عام على السنّ ، كما ان مستوى هذا النضوج يختلف باختلاف الناس من السنّ ذاتها ؛ فان البعض يتطورون بمزيد من السرعة ، وآخرون يتطورون باقل من السرعة . ولكنه معلـــوم ان هناك امثلة عديدة تبين ان خصال القائد ، الزعيم الاجتماعى تتجلى باكرا . وهذا ما يميز على الاخص مراحل التحويلات الثورية فى المجتمع . ان الاهلية الانتخابية العمرية المنخفضة لاجل الحق الانتخابى النشيط تتيح للشبان الذين دخلوا مرحلة النشاط العملى الشديد الاشتراك فى تشكيل هيئات السلطة . ان الاهلية الانتخابية العمرية المنخفضة لاجل الحق الانتخابى الهامد توفر للشباب امكانية تمثيل مصالحـــه بنفسه ، وارسال نواب الى الهيئات التمثيلية من بيئته يعرفون جيدا هذه المصالح . واثناء العمل فى الهيئات التمثيلية ، يتعود النواب الشبان الجمـــع بين حاجات الشباب وحاجات اجتماعية اوسع ، وادراكهـــا بصورة صحيحة ، والاسهام فى الجمع الصائب بين مصالح الشباب ومصالـــح الفئات الاجتماعية الاخرى ومصالح الشعب بأسره .

١ (ج) - بالارتباط مع تطبيق الحق الانتخابى الهامد يجب ان ندرس فى عداد مبادئ تشكيل الهيئات التمثيلية الاشتراكية مبدأ **استمرارية قوامها ومبدأ تبديله (تجديده)** .

ان **الاستمرارية** ضرورية لكى يتسم نشاط الهيئات التمثيليـــة بطابع دائم ، لكى تواصل الهيئات التمثيلية المنتخبة حديثـــا بعد انتخابات دورية عمل سابقاتها ، ولا تشطبه وتلغيه وتبدأ كل شيء من الصفر ، وتترك امورا كثيرة غير مكتملة . ان غياب الاستمرارية يلازم عمل البرلمانات فى كثير من البلدان البرجوازية (مثلا ، الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا العظمى) وتقرره امكانية الاستعاضة بعد الانتخابات عن حزب الاغلبية الحاكم . ان حفظ الاستمرارية فى قوام الهيئات التمثيلية فى البلدان الاشتراكية يتيح تأمين الاستمرارية فى عملها وتوفير الجهد الهادف الى صياغة اهم قرارات الدولة والى الحفاظ على ثبات النهج السياسى .

ان ديموقراطية تنظيم الهيئات التمثيلية الاشتراكيـــة تقتضى

كذلك **امكان تبديل (تجديد)** قوامها ؛ ومن جراء هذا تأتى ، اولا ، الى الادارة جماهير جديدة من الشغيلة ، وتغتنى الادارة العليا ، ثانيا ، بافكار جديدة ، بالتجربة الجديدة للجماهير .

فى كل دورة من الانتخابات ، تكون نسبة تبديل قوام الهيئات التمثيلية كبيرة جدا . مثلا . بنتيجة الانتخابات الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٨٤ تجدد قوام مجلسيه على النحو التالى : مجلس القوميات بنسبة ٦٢,٦ بالمئة ، مجلس الاتحاد بنسبة ٥٥,٢ بالمئة ؛ وفى بلغاريا تجدد قوام المستشارين الشعبيين فى الانتخابات الى المجالس الشعبية والكميتستفوات * فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣ بنسبة ٢٢,٤ بالمئة ؛ وفى المجر تجدد قوام جمعية الدولة بعد انتخابات سنة ١٩٨٥ بنسبة ٦٣,٢ بالمئة . وبالنتيجة اشترك فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، عشرات الملايين من المواطنين فى عمل السوفييتات بوصفهم نوابا ، اذ ان مجمل عدد النواب فى الاتحاد السوفييتى يبلغ مليونين و٢٠٠ الف نائب . وفى سائر البلدان الاشتراكية ايضا اكتسب عشرات ومئات الآلاف هذه التجربة .

١ (د) — هناك علاقة مباشرة بين تحقيق الحق الانتخابى الهامد وبين المبدأ المقرر فى بعض البلدان الاشتراكية ، مبدأ **استحالة الجمع بين تفويض** الممثل وشغل وظائف معينة فى الدولة . ففى تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، يستحيل الجمع بين التفويض النيابى ووظيفتى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وعضو المحكمة الدستورية ؛ وفى يوغوسلافيا ، يستحيل الجمع بين تفويض المندوب (الموفد) الى سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وبين العضوية فى هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وفى الفيتشه التنفيذى الاتحادى (الحكومة) ، وفى المحكمة الدستورية فى يوغوسلافيا وفى المحكمة الاتحادية ، وكذلك بين وظيفتى المدعى العام الاتحادى والمدافع الاجتماعى الاتحادى عن حقوق الادارة الذاتية فى الهيئة الاتحادية والمنظمة الاتحادية (يسرى مفعول احكام مماثلة فى الجمهوريات ، والاقاليم ذات الحكم الذاتى ،

---

* الكميتستفو — هيئة المجلس الشعبى المشاعى والحكم الذاتى الشعبى فى الارياف خارج مركز المشاعة . — **الناشر** .

والمشاعات فى يوغوسلافيا) . وعدا ذلك ، لا يمكن انتخاب العاملين الاداريين فى المنظمات المعنية الى قوام وفود مجموعات العمل ، ولا يمكنهم بالتالى ان يصبحوا مندوبين (موفدين) الى فيتشهات العمل المتحد فى السكوبشينات .

فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، ليس من الجائز الجمع بين التفويض النيابى وواجبات قائد فى الهيئات التنفيذية والقضائية وهيئات النيابة العامة وحسب ، بل يمارس ايضا على نطاق واسع ؛ فان القادة فى هذه الهيئات ينتخبون الى قوام الهيئات التمثيلية .

يمكن تقييم هذا المبدأ بصور مختلفة . فان جواز الجمع بين التفويض النيابى ووظائف الدولة يمكن ان يرتكز على كون قادة الهيئات التنفيذية والهيئات القضائية وهيئات النيابة العامة ، اذ يشتركون فى الهيئات التمثيلية بوصفهم نوابا ، انما يستغلون فى النشاط النيابى تجربتهم المهنية الثمينة . وهذا الاشتراك صائب بخاصة فى المراحل الاولى من تطور الدولة الاشتراكية ، حين يتبدى النقص فى الملاكات السياسية المحنكة . اما منع الجمع بين هذه الوظائف ، فقد يرتكز على كون النواب القادة يستطيعون موضوعيا ان يسهموا فى تلبية مصالح ناخبيهم بصورة افضل مما يسهم فيها النواب من العمال والمستخدمين والفلاحين العاديين ؛ والحال من المشكوك فيه ان يكون هذا عادلا . ولكن الهيئات التمثيلية تستطيع ، حتى فى حال منع الجمع بين التفويض النيابى ووظائف القادة ، ان تستغل بصورة صائبة عقلانية تجربة قادة الهيئات المعنية بدعوتهم الى حضور جلساتها . ناهيك بانه من الاصعب بكثير على القادة بحكم انشغالهم الكبير ، مما على العاملين العاديين ، ان يؤدوا الواجبات النيابية العديدة .

ان الوزراء فى عدد من البلدان الاشتراكية ، مثلا فى المجر وجمهورية المانيا الديموقراطية ، ليسوا باغلبيتهم فى الآونة الاخيرة من النواب .

وفى هذا الصدد من الممكن الاشارة كذلك الى ان القادة على صعيد الدولة العام فى المجر وبولونيا يترشحون الى البرلمان ، لا حسب دوائر انتخابية منفردة ، بل فى قائمة وطنية شاملة بالمرشحين يجرى عرضها على جميع الناخبين فى البلاد للبت فيها ، وبهذا النحو ، يجرى اشغال ١٠–١٥ بالمئة من البرلمان . وفى بولونيا يطبق هذا

النظام فى انتخابات المجالس الوطنية فى الفويفودستفوات * ايضا .

كذلك يعتبر من غير الصائب انتخاب الشخص الواحد نفسه نائبا فى هيئات تمثيلية مختلفة . ومن الطبيعى انه لا يجوز ، حيث تتألف الهيئات التمثيلية من مجلسين او ثلاثة ، انتخاب المواطن الى اكثر من مجلس واحد من الهيئة التمثيلية الواحدة . فان الدساتير السوفييتية ، مثلا ، تنص على انه لا يمكن انتخاب المواطن ، كقاعدة ، الى اكثر من سوفييتين لنواب الشعب .

وهناك حالات يعتبر فيها جمع التفويضات النيابية الزاميا او مرغوبا فيه . فبموجب الدستور اليوغوسلافى ، مثلا ، يحتفظ المندوبون (الموفدون) المنتخبون الى فيتشهات الجمهوريات والاقاليم لسكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من قبل سكوبشينات الجمهوريات والاقاليم بتفويضاتهم فى السكوبشينات الجمهورية والاقليمية ؛ وقانون انتخاب نواب جمعية الدولة واعضاء المجالس فى جمهورية المجر الشعبية يوصى ، لدن تقديم المرشحين الى مجالس المقاطعات والعاصمة التى تنتخبها المجالس المحلية ، بالسعى الى ان يشكل ثلثا المرشحين اعضاء المجالس المحلية المعنية .

٢) ان ديموقراطية الانتخابات فى البلدان البرجوازية لا تتوقف على مبلغ سعة حلقة الناخبين والمنتخبين وحسب ، بل تتوقف كذلك على ما اذا كانت امكانياتهم فى الانتخابات متساوية . وفى الوقت الحاضر يطبق فى العالم الرأسمالى المبدأ القائل : «انسان واحد ، صوت واحد» . ولكن البرجوازية تستغل الكثير من اساليب التكنيك الانتخابى لكى تعزز فى الانتخابات مواقع الناخبين الميسورين لما فيه ضرر الناخبين الكادحين .

٢ (أ) — ومن هذه الاساليب انشاء دوائر انتخابية غير متساوية من حيث عدد السكان . مثلا . اذا كان ينتخب عن كل دائرة نائب واحد ، وكان عدد سكان دائرة يوازى مثلى عدد سكان دائرة اخرى ، فان نسبة عدد النواب الى عدد سكان الدائرة **(معدل التمثيل)** فى الدائرة الاولى توازى نصفه فى الدائرة الثانية . وبانشاء دوائر انتخابية صغيرة من حيث عدد السكان فى المناطق التى تكون فيها

* الفويفودستفو — وحدة ادارية اقليمية اساسية فى بولونيا . — **الناشر** .

اغلبية السكان من الفئات البرجوازية ، وبتركيز الناخبين الكادحين ، على العكس ، فى دوائر كبيرة ، تعزز الهيئات المعنية فى الدولة البرجوازية ، بصورة كبيرة ، مواقع الناخبين الميسورين فى الانتخابات ، بتمكينهم من انتخاب عدد اكبر من النواب .

وهناك وسيلة انعم وادق لانتهاك المساواة بين الناخبين فى الانتخابات ، هى تطبيق ما يسمى **بالنظام الاكثرى** (نظام الاكثرية او الاغلبية) لدن تحديد نتائج التصويت فى الانتخابات . فان هذا النظام لا يأخذ بالحسبان قصدا وعمدا واقع ان رحى الصراع تدور فى ظل الديموقراطية البرجوازية بين الاحزاب السياسية فى الانتخابات وان الناخب ينتخب شخص المرشح اقل مما ينتخب الحزب الذى يمثله المرشح . وفى ظل النظام الاكثرى تضيع الاصوات التى اعطيت ضد المرشح الفائز فى الدائرة الانتخابية . والحزب السياسى الذى ينال فى الانتخابات اغلبية اصوات الناخبين قد يحصل بالتالى على اقلية المقاعد فى الهيئة التمثيلية .

اما فى الواقع ، فان هذا النظام غير العادل موجه ضد الاحزاب التى تمثل فئات السكان الكادحة . وقد اعطت الانتخابات فى سنة ١٩٥٨ فى فرنسا مثالا على فعل النظام الاكثرى ، عندما احرز الحزب الشيوعى الفرنسى من الاصوات اكثر مما احرز حزب البرجوازية ، حزب الاتحاد للدفاع عن الجمهورية الجديدة ولكنه نال من المقاعد النيابية . . . اقل منه بـ١٩ مرة ! ولهذا السبب كان تأمين المساواة فى الحقوق بين الناخبين وكذلك تأمين المساواة الفعلية بين الناخبين فى آن واحد معضلة من احدّ معاضل الديموقراطية البرجوازية فيما يتعلق بالانتخابات . وهذا ما يسهم فيه بقدر ما **نظام التمثيل النسبى** للاحزاب السياسية المتخذ فى بعض البلدان الرأسمالية (فى ايطاليا ، مثلا) والذى ينال كل من الاحزاب بموجبه اماكن فى الهيئات التمثيلية وفقا لعدد الاصوات التى نالها فى الانتخابات .

٢ (ب) – فى ظل الاشتراكية تحل مسألة مساواة الحق الانتخابى حلا مختلفا . ففى المجتمع الاشتراكى لا وجود للتناقضات الطبقية المستعصية ، ولا وجود بالتالى لأية أسس لاجل الصراع بين الاحزاب . وفى مرحلة التصويت يواجه الناخب مهمة تعيين موقفه من شخصية مرشح بعينه ، وتقرير ما اذا كان جديرا بالثقة كممثل لمصالح الشغيلة .

وفى ظل الاشتراكية يبدو النظام الاكثرى النظام الوحيد الممكن . فمن شأن نظام التمثيل النسبى ان يقوض الوحدة التى بلغتهـــا الاحزاب ؛ اما فى حال وجود حزب واحد فقط فى البلاد ، فلا مجال على العموم لتطبيق هذا النظام .

ان التشريع الانتخابى الاشتراكى ، وكذلك الدساتير فـى عدد من البلدان ، توجه نحو التقيد مبدئيا بمعدل واحد للتمثيل فى حال انشاء الدوائر الانتخابية ، وفى الانتخابـــات الى الهيئة التمثيلية الواحدة (المجلس) . ولكن هذا المعدل يراعى على وجه الضبط مبدئيا لأنه من المشكوك فيه ان يكون من العقلانى ، شطب حى سكنى ، مثلا ، من دائرة انتخابية فى المدينة وضمه الى دائرة انتخابية ريفية مجاورة يقع مركزها على بعد كيلومترات من المدينة .

وحين يتناول الكلام تمثيل الجمهوريات ، فان معدلات تمثيـل واحدة تقرر لاجل كل جمهورية بمفردها . فاذا كانت كل جمهوريـــة متحدة فى الاتحاد السوفييتى ممثلة فى مجلس القوميات فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى بـ٣٢ نائبا ، فان معدل تمثيل جمهورية استونيا الاشتراكية السوفييتية ، مثلا ، سيوازى قرابة ١٠٠ مرة معدل تمثيل جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية بسبب الفرق فى عدد سكان كل من الجمهوريتين . ولكن فى اطار جمهورية استونيا ذاتها يجب ان تكون جميع الدوائر الانتخابية لاجل انتخاب النواب الى مجلس القوميات متساوية تقريبا من حيث عدد السكان .

٢ (ج) — يعرف تاريـــخ الدول الاشتراكيـــة حالات اقرار **حق انتخابى غير متساو لاجل سكان المدن وسكان الارياف** مع افضليات سكان المدن . ففى السنوات الاولى من عهد الدولة السوفييتية ، مثلا ، تقرر ان ترسل سوفييتات المدن الى مؤتمر السوفييتات فى الاتحاد السوفييتى نائبا واحدا عن كل ٢٥ الف ناخب ، وان ترسل مؤتمرات السوفييتات فى المحافظات نائبا واحدا عن كل ١٢٥ الف نسمة . وكان مرد ذلك الى هيمنة الفلاحين الكبيرة بين سكان البلاد والى قلة عدد افراد الطبقة العاملة . وبعد بناء أسس الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى تنامت وقويت الطبقة العاملة ، وتغير الفلاحون ، ولم تبق ثمة ضرورة الى صيانة اللامساواة بين ناخبى المدينة وناخبى الريف . وهذه اللامساواة الغاهـا دستور الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٣٦ . كذلك حدث التطور نفسه تقريبـا فى الفييتنام حيث قرر

التشريع الانتخابى (١٩٦٠–١٩٦١) كذلك معدلات تمثيل مختلفة اعطت الافضليات لسكان المراكز الصناعية والمدن الخاضعة للادارة المركزية ؛ الا ان القوانين الانتخابية السارية المفعول حاليا والمتخذة سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٣ الغت هذه المعدلات . وفى الصين يحتفظ القانون الانتخابى الصادر عام ١٩٨٢ باللامساواة فى معدلات تمثيل سكان المدن وسكان الريف لما فيه صالح سكان المدن ؛ مثلا ، فى الانتخابات الى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين ، يوازى معدل تمثيل سكان المدن ٨ اضعاف معدل تمثيل سكان الارياف (وفى الانتخابات الى الجمعيات المحلية ، يوازى ٤–٥ اضعاف) .

وليس تأمين الافضليات لسكان المدن فى ظل هيمنة سكان الريف ، بل طابع هذه الافضليات الموقت هو الذى يجب اعتباره قانونا عاما . ان نمو عدد افراد الطبقة العاملة وازدياد نسبتها فى مجمل عدد السكان ، وتطور وتوطد العلاقات الاجتماعية الاشتراكية والوعى الاجتماعى الاشتراكى – ان كل هذا يؤدى بصورة طبيعية الى تصفية هذا الضرب من اللامساواة .

٢ (د) – ان تطبيق اشكال التمثيل الجماعية يؤدى الى اختلاف «وزن» اصوات الناخبين الداخلين فى قوام المجموعات الممَثَلة ، حتى حين تكون المجموعات واتحاداتها ممثلة فى هيئات السلطة بنسبة عدد افرادها . ذلك ان المجموعات ، سواء مجموعات العمل ام المجموعات المكانية ، لا يمكن ، على العموم ، اجراء مقارنة فيما بينها من حيث تعدادها ، ولهذا لا يمكن ان يكون نسبية التمثيل غير تقريبية جدا . لنفترض انه ينبغى على مجموعات العمل ان تنتخب نائبا واحدا بكل ١٠٠ من العاملين ؛ غنى عن البيان ان المجموعة التى تضم ٧٠ من العاملين تنال الحق فى انتخاب نائب واحد ؛ وسيكون الحق نفسه للمجموعة التى تضم ١٤٠ من العاملين . ومن هنا ينجم ان صوت مجموعة صغيرة سيوازى «وزنه» ضعفى «وزن» صوت عضو مجموعة كبيرة . وفى حال تساوى تمثيل المجموعات سيكون الفرق فى «وزن» اصوات مختلف الناخبين من مختلف المجموعات اكبر ايضا ؛ ذلك ان المجموعات التى تضم كل منها ١٠٠ عضو والمجموعات التى تضم كل منها ١٠٠٠ عضو ، مثلا ، سترسل فى هذه الحال عددا واحدا من النواب .

ولكن بما ان مصالح الناخبين الفردية تتركز فى مصالح

المجموعات الاشتراكية ، فان التساوي فى تمثيل المجموعات هو تعبير وتأمين للمساواة بين هذه المصالح ، وبالتالى ، للحق الانتخابى المتساوى لاعضائها — المواطنين الجماعيين .

٣) فى البلدان الاشتراكية تجرى **انتخابات مباشرة وانتخابات غير مباشرة** لهيئات تمثيل السلطة .

الانتخابات المباشرة تعنى ان المواطنين ينتخبون مباشرة النواب الى الهيئات التمثيلية . واذا انتخب الناخبون فى البدء المفوضين ، وانتخب هؤلاء النواب ، او حين تنتخب الهيئات التمثيلية الدنيا نواب الهيئات التمثيلية العليا ، او حين يجتمـــع هذان الاسلوبان ، فان الانتخابات تكون **غير مباشرة** ، متعددة الدرجات .

٣ (أ) — ان البرجوازية ، سعيـــا منهـــا الى الحد من اشتراك الشغيلة فى تشكيل الهيئات التمثيلية وامّا الى تشويه نتائج الاقتراع فى صالحها ، لم يندر لها ان حاولت ان تطبق نظام الانتخابات غير المباشرة . وكما فى ظل النظام الاكثرى لتوزيع التفويضات النيابية ، كذلك فى ظل الانتخابات غير المباشرة ، لا يتطابق توزيع الاماكن فى الهيئة التمثيلية بين الاحزاب السياسية مع عدد الاصوات الذى ناله مرشحو كل من الاحزاب . ان انعدام التطابق هذا يتسبب دائما بضرر لاحزاب الشغيلة ، اذا اشتركت فى الانتخابات ؛ وعدا هذا ، تستغل الاحزاب البرجوازية الطابـــع غير العادل الذى تتسم به الانتخابـــات غير المباشرة فى صراع المزاحمة فيما بينهـــا . ان لاديموقراطية الانتخابـــات غير المباشرة فى ظل الديموقراطيـــة البرجوازية جلية للعيان الى حد ان هذا النظام لا يطبق فى الوقت الحاضر الاّ فى عدد قليـــل من البلدان والاّ لاجل الانتخابات الى المجالس العليا فى البرلمانات .

٣ (ب) — اما فى الدولة الاشتراكية حيث لا وجود للصراع بين الاحزاب السياسية ، تتسم الانتخابات غير المباشرة باهمية مختلفة . فبصرف النظر عن نوع الانتخابـــات التى تجرى فى هذه الدولـــة الاشتراكيـــة او تلك — مباشرة ام غير مباشرة — يؤمن النظـــام الانتخابى فى كل حال من الاحوال تمثيـــل الشعب الكادح واجزائه المكونة . وفى الوقت الحاضر تطبق فى اغلبية البلدان الاشتراكية الانتخابات المباشرة لدن انتخاب جميع الهيئات التمثيليـــة . ولكن تاريخ عدد من هذه البلدان يعرف الانتخابات غير المباشرة ايضا .

لقد سبق لكومونة باريس ان خططت تشكيل نظام الهيئات التمثيلية بحيث تنتخب الهيئات الدنيا الهيئات العليا . ونظاما كهذا انشأه ابداع الجماهير الشعبية الثورى فى البلاد السوفييتية ، وفى الجمهورية السوفييتية المجرية (سنة ١٩١٩) ، وفى منغوليا وتوفا ، والمناطق السوفييتية من الصين ، كما جرى تطبيقه بعد الحرب العالمية الثانية فى المجر وكوريا الشمالية .

والآن تُنتَخب جمعيات ممثلى الشعب فى الصين بسبيل غير مباشر بدءا من الاقاليم والوحدات المساوية لها * . وجمعيات ممثلى الشعب على صعيد الاقضية والجمعيات المساوية لها والجمعيات الدنيا تُنتَخب بالسبيل المباشر . وجمعيات ممثلى الشعب الاقليمية والمساوية لها وجمعية ممثلى الشعب لعموم الصين تنتخبها الجمعيات من درجة ادنى . ونواب الجمعيات عن الجيش يُنتَخَبون ، كقاعدة ، بسبيل من درجتين : فى الاجتماعات ينتخب العسكريون الممثلين ، والممثلون ينتخبون فى اجتماعاتهم النواب .

وفى يوغوسلافيا يرتكز النظام الانتخابى ، بموجب دستور سنة ١٩٧٤ ، على مبدأ الانتخابات غير المباشرة . ولكى يكوّن القارئ تصورا كاملا عن تشكيل السكوبشينات فى يوغوسلافيا ، نعرض هذا النظام بصورة معممة .

ان تشكيل نظام السكوبشينات يبدأ من انتخابات الوفود . وهذه الهيئات (الوفود) يجرى انتخابها ، سواء حسب مكان العمل — فى منظمات العمل المتحد الاساسية (مجموعات العمل الاولية ، القاعدية) ام حسب مكان الاقامة — فى المجموعات المحلية . والهيئات المشاعية للمنظمات الاجتماعية السياسية تعتبر هى ايضا وفودا . وجميع هذه الوفود تنتخب من قوامها النواب الى المجالس (الفيتشهات) المناسبة فى السكوبشينا المشاعية . والموفدون عن مجموعات العمل يشكلون فيتشه العمل المتحد ، والموفدون المنتَخَبون فى المجموعات المحلية يشكلون فيتشه المجموعات المحلية ، وموفدو المنظمات الاجتماعية السياسية يشكلون الفيتشه الاجتماعى السياسى (وقوامه يؤكده تصويت المواطنين المباشر فى المشاعة) . وهذه المجالس تنتخب الموفدين من عداد اعضاء الوفود الى المجالس المعنية لسكوبشينات

---

* راجع جدول التقسيم السياسى الادارى ، ص ٣٣ .

الاتحـــادات المنطقية المشاعيـــة (حيث توجد هذه الاتحـــادات) وسكوبشينات الجمهوريات والاقاليم ذات الحكم الذاتى ؛ علما بان المجالس التى تعبر عن مصالح الجماعات المكانيـــة – فيتشهـــات المشاعات او فيتشهات الكومونات – فى بعض جمهوريات يوغوسلافيا تنتخبها السكوبشينات المشاعية بكامل قوامهـــا . والموفدون الى الفيتشه الاتحادى لسكوبشينـــا جمهورية يوغوسلافيـــا الاتحادية الاشتراكية تنتخبهم السكوبشينات المشاعية من عداد اعضاء الوفود ؛ والموفدون الى فيتشهات الجمهوريات والاقاليم تنتخبهم السكوبشينات الجمهورية والاقليمية من قوامها .

فى سنة ١٩٧٠ ، بدأ تطبيق الانتخابات غير المباشرة الى مجالس المقاطعات ومجلس العاصمة فى المجر ، التى تنتخبها مجالس المدن والمجالس الريفيـــة ومجالس الدوائر فى العاصمة . وهذا الاصلاح ارتكـــز على كون المجالس على صعيد المقاطعـــة مدعوة الى تنسيق المصالح الجماعية لسكان الوحدات السياسية الادارية الدنيا .

كذلك تقع الانتخابـــات غير المباشرة للهيئات التمثيلية فى جمهورية كوبا وفقا لدستور سنة ١٩٧٦ . فان المواطنين الكوبيين لا ينتخبون مباشرة غير موفدى (مندوبى) الجمعيـــات البلدية (اى الجمعيات الدنيا) للسلطة الشعبيـــة ؛ والجمعيات البلدية تنتخب الموفدين الى الجمعيات الاقليمية ونواب الجمعيـــة الوطنية للسلطة الشعبية .

كذلك تنص الدساتير والقوانين فى بعض البلدان النامية ذات الوجهة الاشتراكية (مثلا ، انغولا ، سان تومه وبرينسيبى ، تنزانيا) على الانتخابات غير المباشرة للهيئات التمثيلية .

٣ (ج) – ينبغى اعتبار النظرية البرجوازية الزاعمة ان الانتخابات المباشرة اوفر ديموقراطية من الانتخابات غير المباشرة نظرية باطلة . ولتوضيح ذلك ، نجرى مقارنـــة بين افضليات ونواقص اسلوبى تشكيل الهيئات التمثيلية فى ظل الديموقراطية الاشتراكية .

المطلوب من الانتخابات المباشرة ان تسهل اقامة صلة مباشرة بين الناخب ونائبه فى الهيئة التمثيليـــة . وبالتصويت فى صالح مرشح بعينه (او ضده) يؤثر الناخب بالتالى مباشرة فى قوام الهيئة التمثيلية المقبل ، ويمكنه ان يتتبـــع نشاط النائب ويراجعه عند الاقتضاء ، والخ . .

فى ظل الانتخابات غير المباشرة ، تتعقد هذه الصلة بين المواطن ونائبه ؛ حتى ان المواطن لا يعرف كنية نائبه الا من خلال الاعلام الجماهيرى . وفى هذه الحال يتحمل النائب المسؤولية امام الهيئة التى انتخبته ، وليس امام المواطنين . خلاصة القول ان افضليات الانتخابات المباشرة تبدو اكيدة لا مراء فيها .

وهذه الافضليات هى بالفعل اكيدة لا مراء فيها ، ولكن فقط اذا كانت تتوفر الامكانية الفعلية ، البدنية ، للاتصال المباشر واليومى بين النائب وناخبيه . وهذه الامكانية تتوفر لنواب الهيئات التمثيلية الريفيـــة ، وكذلك لنواب الهيئات التمثيليـــة فى المدن الصغيرة والبلدات . وفى المدن المتوسطة ، وفى دوائر المدن الكبيرة ، تشمل الدوائر الانتخابية آلاف وآلاف السكان الذين يمكن ان يشتغلوا ، لا خارج حدود الدائرة الانتخابية وحسب ، بل ايضا حتى فى دائرة اخرى من المدينـــة . وفى هذه الاحوال تكون الصلة بين النائب والناخبين اضعف بكثير ، ولا يستطيع النائب بدنيا ان يقيم الصلة مع كل من ناخبيه . ويزداد الوضع تعقدا حين تشمل الدائرة الانتخابية رقعة كبيرة من الارض ، مثلا ، لدن الانتخابات الى الهيئات التمثيلية لعموم الدولة . وفى هذه الحال يتعين على كثيرين من الناخبين ، لكى يتصلوا مباشرة بالنائب ، ان يذهبوا الى نقطة آهلة اخرى ، بينما يتعين على النائب ، لكى يؤدى واجبه ويقدم حسابا عن نشاطه امام الناخبين ، ان ينفق الكثير من الوقت على التنقل والتجوب فى اراضى الدائرة الانتخابية .

فى هذا الوضع ، من المناسب طرح السؤال التالى : لاى غرض ينبغى على العموم ان يقوم اتصال شخصى بين الناخب والنائب ؟ ان الناخب يحتاج الى هذا الاتصال لاجل تلبية مصالحه الشخصية . يقينا ان مصالح الناخب الشخصية تعكس فى كثير من الاحوال المصالح الاجتماعية ، ولكن ، اولا ، ليس دائما ، وثانيا ، غالبا ما يكون هذا الانعكاس لعلى نحو بحيث تختل النسبة الصحيحة بين هذه المصالح الاجتماعية . وهذا طبيعى ؛ اذا احتاج المواطن الى شقة ، فانه يطلب شقة وحسب ، دون ان يمعن الفكر دائما فى انه يجب ، اولا ، فى المحلة المعنية ، بناء مدرسة او مستشفى . وان النائب ، الذى يقيم اتصالات مع كثيرين من الناخبين ، يسعى الى استيضاح الحاجات

العامة لدائرته الانتخابية ، ويؤثر ، نظرا لذلك ، فى مضمون قرارات الهيئة التمثيلية التى ينتمى اليها .

اذا كانت الدائرة الانتخابية صغيرة (بضع مئات من السكان) ، فمن الممكن تماما ان لا تتمازج مصالح كل ناخب يعرفها النائب فى مصلحة عامة ما ، بل تبقى مجمل المصالح الشخصية ، وبهذا النحو يدافع عنها النائب .

فى الدوائر الانتخابية الكبيرة التى تشمل مدنا ودوائر للمدينة وما الى ذلك ، ينبغى على النائب ان ينسق فى المقام الاول المصالح الجماعية ويعبر عنها ، اى مصالح هذه المدينة ، هذه الدائرة ، هذه الناحية ، وما الى ذلك . وبهذه المصالح على وجه الضبط تهتم الهيئات التمثيلية لعموم الدولة . اما فيما تتلخص مصلحة المدينة ، فليس الناخب بمفرده ، بل الهيئة التمثيلية للمدينة هى التى تعرفه . وهنا تقوم عقلانية الانتخابات غير المباشرة التى يوجه فى ظلها ، مثلا ، مجلس (سوفييت) المدينة ممثله الى الهيئـــة التمثيلية على صعيد المقاطعة او على صعيد الجمهورية ، ويعطيه توصية ويراقب نشاطه .

ان الانتخابـات غير المباشرة لا تنفى الاتصالات المباشرة بين المواطن والنائب . ودائما يظل من الممكن مراجعة النائب كتابيا ، ومداخلات النائب بتقديم التقارير عن نشاطه امام مختلف اجتماعات المواطنين ، او بواسطة وسائل الاعلام الجماهيرى .

وليس من قبيل الصدفـــة يلجأون فى الاحزاب السياسيـــة والمنظمات والحركات الاجتماعية الجماهيرية الى الاسلوب غير المباشر لتشكيل الهيئات القيادية المنتخَبة .

يقينـا انه لا يجوز التغاضى عن كيفيـــة تقبل جماهير السكان الواسعة لاسلوب الانتخابـــات هذا او ذاك . فاذا كان يسود فى النفسية الاجتماعية فى بلد ما تصور عن ان الانتخابات المباشرة اكثر ديموقراطيـــة ، فقد يكون من الصائب اللجوء الى هذا الاسلـوب بالضبط . ومن الممكن سد نواقصه بوسائل سياسية ، اى بنشاط الاحزاب الشيوعية (العمالية) وسائر تكوينات الكادحين الاجتماعية .

٤) ان الديموقراطيـــة الحقيقيـــة – ومن المعترف بـــه ان الديموقراطية الاشتراكية على وجه الضبط هى كذلك – تنطلق من **حرية الانتخابات** ومن **حرية اعراب المواطن عن ارادته** .

٤) (أ) – **حرية الانتخابات** فى البلدان الاشتراكية تتلخص قبل

كل شيء في غياب القسر القانوني على الاشتراك في الانتخابات . فان هذا الاشتراك طوعي تماما .

ولو لم تكن في بعض البلدان البرجوازية مؤسسة **الاقتراع الالزامي** اي الاشتراك الزاما في التصويت ، لكان من الممكن عدم التوقف هنا . ذلك ان عدم رغبة الناخبين في الاشتراك في انتخاب هيئات الدولة هو من السمات المميزة التي تختص بها الديموقراطية البرجوازية . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، يتهرب من الاشتراك في الانتخابات احيانا اكثر من نصف الناخبين لأنهم لا يقدرون على ترشيح مرشحين يعربون عن مصالحهم ، فلا يرون بالتالي اي معنى في الاختيار بين مرشحين هم صنائع مختلف فرق الرأسمال الاحتكاري . من المؤكد ان عدم الاشتراك في الانتخابات هو علامة تأخر الوعي السياسي ؛ وبغية استغلال اصوات الفئات المتأخرة سياسيا في المجتمع على وجه الضبط ، تقرر البرجوازية في بعض البلدان (مثلا ، النمسا ، بلجيكا) الاقتراع الالزامي وتجبر الناس على التصويت تحت طائلة الغرامة المالية ، واحيانا تحت فوهات الرشاشات كما هو الحال ، مثلا ، في «انتخابات» رئيس الجمهورية في سالفادور سنة ١٩٨٤ .

اما الدولة الاشتراكية التي تعرب عن ارادة الكادحين ومصالحهم ، فلا داعي لها الى اكراه الناخبين بالعنف على الاشتراك في التصويت . فان انتخابات الهيئات التمثيلية في البلدان الاشتراكية هي قضية حيوية من قضايا الكادحين انفسهم ، وليس من قبيل الصدفة يشترك فيها سكان البلد جميعهم تقريبا .

٤ (ب) – **حرية الاعراب عن الارادة** في البلدان الاشتراكية يضمنها الاقتراع السري .

قبل سنة ١٩٣٦ ، كان الاقتراع في الانتخابات في الدولة السوفييتية علنيا ، مكشوفا . وكانت هذه الضرورة ناجمة عن ظروف النضال الطبقي الحاد ، حين كان يتعين ان يبدي كل امرئ موقفه السياسي على المكشوف . وقد اتاحت نجاحات البناء الاشتراكي ، بما فيها محو الامية ، تضمين دستور الاتحاد السوفييتي الصادر سنة ١٩٣٦ الاقتراع السري في انتخاب النواب الى السوفييتات وانتخاب القضاة الشعبيين الى المحاكم الشعبية . وبالطريقة نفسها تطور النظام الانتخابي في بعض البلدان الاشتراكية (منغوليا ، الصين) .

وفى ألبانيا حيث كان قسم كبير من السكان اميا فى السنوات الاولى التى اعقبت اقامـــة السلطة الشعبية ، كانت الانتخابات الى الهيئات التمثيلية تجرى بالاقتراع السرى بواسطة كرات مطاطية . كان الناخب ينزل يده ، وفى قبضتها كرة ، فى صندوق عليه اشارة الى المرشح او الى قائمة المرشحين ، وفى صندوق ليست عليه اية اشارات . الكرة النازلة فى الصندوق الاول كانت تعنى التصويت «مع» ، وفى الثانى التصويت «ضد» . كانت الكرة المطاطية تسقط بهدوء ورقة ولـم يكن يتصاعد اى صوت يدل على الصندوق الذى نزلت فيه . وفيما بعد ، عندما تم محو الامية فى البلاد ، استعيض عن الاقتراع بالكرات بالاقتراع بالاوراق .

وفى الوقت الحاضر ، يسرى مفعـــول مبدأ الاقتراع السرى فى انتخاب الهيئات التمثيلية فى جميع البلدان الاشتراكية . وهو يعتبر فى المعتاد حقا للناخب فى املاء الورقة الانتخابية فى غياب الآخرين . وهكذا يتسنى للناخب ان يعرب عن موقفه من المرشح بصورة حرة تماما وبصرف النظر عن رأى اى كان من الاشخاص الآخرين وعن تأثيره وبالاحرى ضغطه .

٤ ــ العملية الانتخابية

١) **العملية الانتخابية** اى كـل مجرى اعداد واجراء الانتخابات الى الهيئات التمثيلية ، تبدأ بتعيين موعد الانتخابات من قبل الهيئة العليا لسلطة الدولة ، وتنتهى بتشكيل القوام الجديد لهيئات التمثيل الشعبى تشكيلا تاما .

تنطوى العملية الانتخابيـة فى البلدان الاشتراكية على الاطوار التالية : أ ــ تعيين موعد الانتخابات ؛ ب ــ تعيين الوحدات الانتخابية والقطاعات الانتخابيـة ؛ ج ــ انشـاء هيئات انتخابية ؛ د ــ تسجيل الناخبين ؛ هـ ــ تقديـم المرشحين ؛ ز ــ حملـــة التحريض ؛ ط ــ التصويت ؛ ك ــ اعلان نتائج الانتخابات ؛ ل ــ امكانية اعادة تجديد الانتخابات واعلان نتائجها .

فى البلدان الاشتراكيـــة يجرى بصور مختلفـــة **تعيين موعد الانتخابات** الى هيئات السلطة التمثيلية المنتخبة بالانتخابات المباشرة حسب المبدأ المكاني . ففي الاتحاد السوفييتي ، لا تجرى الانتخابات

الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى فى يوم واحد مع الانتخابات الى سوفييتات اخرى . اما السوفييتات العليا فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، فيجرى انتخابها فى آن واحد مع السوفييتات المحلية لنواب الشعب (وبما ان مدة صلاحيات السوفييتات المحلية اقل الى النصف ، فانه يجرى انتخابها بصورة منفردة ايضا ، فى اواسط مدة صلاحيات السوفييتات العليا الجمهورية) . وفى بلغاريا تجتمع على هذا النحو انتخابات الهيئات التمثيلية العليا والمحلية . وفى المجر وتشيكوسلوفاكيا حيث مدة صلاحيات الهيئات التمثيلية جميعها واحدة ، تجرى الانتخابات الى جميع هذه الهيئات فى آن واحد مرة كل خمس سنوات . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، حيث مدة صلاحيات الهيئات التمثيلية واحدة ، لا تجرى الانتخابات فى آن واحد ، بل فى مواعيد مختلفة ؛ فان مجلس الشعب ، وجمعيات الدوائر وجمعية نواب مدينة برلين يجرى انتخابها على حدة ، فى موعد معين ، كما ان انتخاب الممثليات الشعبية المحلية الاخرى (الانتخابات البلدية) يجرى على حدة ، فى موعد آخر . وفى بولونيا ، تجرى الانتخابات الى السيم والى جميع المجالس الوطنية فى مواعيد مختلفة . وفى رومانيا ، تجرى الانتخابات فى آن واحد مرة كل خمس سنوات الى جميع الهيئات التمثيلية ، وفى اواسط هذه المدة يعاد انتخاب المجالس الشعبية الدنيا وحدها فقط مرة اخرى . وفى الفييتنام ، تجرى انتخابات الهيئات التمثيلية فى مواعيد مختلفة باختلاف مدة الصلاحيات .

ولهذه الطرائق والاساليب مبرراتها واسسها . فان الانتخابات فى آن واحد توفر النفقات على اجرائها وتتيح تنسيق حلقة نشاط الدولة مع حلقة نشاط الاحزاب الشيوعية وسائر المؤسسات السياسية وكذلك مع الحلقة المخططة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى . اما اجراء الانتخابات الى الهيئات التمثيلية العليا والمحلية فى مواعيد مختلفة ، فمرده الى انه ليس من الصائب فى سياق الحملات الانتخابية الخلط بين المسائل ذات الاهمية العامة والمسائل المحلية .

تختلف مدة العملية الانتخابية باختلاف البلدان الاشتراكية ، وتتراوح فى المعتاد بين شهر ونصف شهر وشهرين ، ولكنها تبلغ احيانا اربعة اشهر كما فى كوبا ، مثلا . والآجال المقررة تكفى لاعداد الانتخابات واجرائها بدقة .

يجرى تعيين موعد الانتخابات بحيث يحال دون الانقطاع فى عمل الهيئات التمثيلية او بحيث يقل هذا الانقطاع الى الحد الادنى . مثلا . ينص قانون الانتخابات الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى الصادر سنة ١٩٧٨ على انـه يجب نشر موعد اجراء الانتخابات فى الصحف قبل شهرين على الاقل من انتهـاء مدة صلاحيات السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى . ومدة الشهرين هذه توازى مدة العملية الانتخابية للانتخابات الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى .

٢) **الوحدات الانتخابية** التى يتجمع فيها الناخبون تقرر وفقـا لمبادئ التمثيل التنظيميـة المتخذة فى البلد الاشتراكى المعنى ، وذلك على العموم ، حسب **الدوائر الانتخابية المكانية** . ثم ان الوحدات الانتخابية الانتاجية فى يوغوسلافيا ، والوحدات الانتخابية العسكرية فى الصين ، والدوائر الانتخابية الخاصة فى كوبا ، وما الى ذلك ، ترتكز فى آخر المطاف على الاساس المكانى .

ان الدوائر الانتخابية المؤلفة لاجل الانتخابات المباشرة هى فى اغلبية البلدان الاشتراكية **وحيدة التفويض** اى ان كل دائرة تنتخب نائبا واحدا . ان الدوائر الوحيدة التفويض تسهل اقامة صلة دائمة بين الناخبين ونائبهم كما تسهل اداء مسؤوليته امامهـم . اما فى الفييتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية والصين وبولونيـا ، فان الدوائر الانتخابية متعددة التفويضات اى ان كل دائرة تنتخب بضعة نواب ؛ وعدد النواب عن كل دائرة يقرر وفقا لعدد سكانها . وهذه الدول الاربع تتميز بوجود نظام تعدد الاحزاب ؛ والدائرة المتعددة التفويضات تتيح ادراج ممثلى جميع الاحزاب السياسية التى لها نفوذ فى رقعة الارض المعنية فى قائمة واحدة باسماء المرشحين . وفى يوغوسلافيا لا تنقسم ارض المشاعة الى دوائر انتخابية عند انتخاب الفيتشهات الاجتماعية السياسية للسكوبشينـات المشاعية ويتخذ الناخبون قرارا حيال كل قوام الفيتشه اى ان المشاعة عبارة عن دائرة واحدة موحدة متعددة التفويضات . وفى ظل الانتخابـات المتعددة الدرجـات تكون الوحدات الانتخابيـة وحيدة التفويض او متعددة التفويضات تبعا لعدد الناخبين (السكان) .

القطاعات الانتخابية تتشكل لاجـل اجراء الاقتراع . والمهمة الاساسية لدن انشائها هى تأمين اقصى التسهيلات امام الناخبين . وعادة يضم القطاع الانتخابى نحو الفين او ثلاثة آلاف نسمة ؛ ولكن

القطاعات الانتخابيـــة قد تضم بضع العشرات من السكان فى حال تشتت اقامتهم . ويمكن انشاء القطاعات الانتخابية فى المستشفيات وفى السفن المسافرة اثناء الانتخابات ، وكذلك فى حال وجود حد ادنى من الناخبين يؤمن سر الاقتراع .

فى ظل المبدأ الانتاجى للتمثيل ، تتشكل القطاعات الانتخابية فى منظمات العمل ؛ وفى ظل الانتخابـــات المتعددة الدرجات تكون الهيئات والجمعيات التمثيليـــة التى يجرى فيها التصويت قطاعات انتخابية .

قد يتطابق القطاع الانتخابى مـــع الوحدة الانتخابية (الدائرة الانتخابية) ، وقد يشمل قسما منها ، وقد تظهر حالات يشمل فيها القطاع الانتخابى بضع وحدات انتخابية (دوائر انتخابية) .

٣) تضطلع الهيئات الانتخابيـــة بدور مهم فى تنظيم واجراء الانتخابات . وفى كثير من البلدان تسمى **باللجان الانتخابية** ولا يندر ان تسمى هذه الهيئات باسماء اخرى (هيئات الرئاســـة واللجان الانتخابية لجمع الاصوات فى المجر ، الهيئات الادارية الانتخابية فى جمهورية المانيا الديموقراطية ، والخ .) .

يمكن فرز ثلاثـة اصناف من الهيئات الانتخابيـــة العاملة فى البلدان الاشتراكية : **المكانية** ، **الدائرية** ، **القطاعية** .

الهيئات الانتخابية **المكانية** ، بما فيها المركزية ، تقوم بالاشراف العام على عملية الانتخابات الى الهيئة التمثيلية المعنية . وفى حال الانتخابات فى آن واحد الى الهيئـــات التمثيلية العليا والمحلية ، واحيانا فى حال الانتخابات الى الهيئات المحلية فقط ، تعمم الهيئات الانتخابية المركزية نتائج جميع الانتخابات .

الهيئات الانتخابية **الدائرية** تعمل فى الدوائر الانتخابية . ومهمتها الرئيسية تسجيل المرشحين واثبات الذين تم انتخابهم .

المهمة الرئيسيـــة التى تواجه الهيئـــات الانتخابية **القطاعية** هى تدقيق قوائم الناخبين وتسليم وقبول الاوراق الانتخابية ، وحساب الاصوات فى القطاع الانتخابى المعنى . وفى بعض البلدان (مثلا ، جمهورية المانيا الديموقراطية) لا وجود للهيئات الانتخابية الدائرية ، ومهماتها موزعة بين الهيئات الانتخابية المكانية والهيئات الانتخابية القطاعية .

عند تشكيل الهيئات الانتخابيـــة يظهر من جديد التضاد بين

بلدان الرأسمال وبلدان الاشتراكية . ففى البلدان الرأسمالية يعهد بالاشراف على العملية الانتخابية الى موظفى جهاز الادارة الحكومية وإمّا الى القضاة (واحيانا مع اشراك عدد تافه من ممثلى الرأى العام) ؛ اما الانتخابات الى الهيئات التمثيلية فى الدولة الاشتراكية ، فيشرف عليها ، كقاعدة ، الناخبون انفسهم .

ان اتحادات المواطنين الاجتماعية ، ومجموعات العمل هى التى تقترح المرشحين الى الهيئات الانتخابية ، وهيئات الدولة لا تفعل غير ان تصادق على قوام الهيئـــات الانتخابية . واعضاء الهيئـات الانتخابية يعملون فيها على المبادئ الاجتماعية اى طوعا ومجانا ؛ وهذه الهيئات هى **احد الاشكال الديموقراطية لاشتراك الشغيلة فى ادارة دولتهم الاشتراكية** . اما مبلغ جماهيرية هذا الشكل ، فيدل عليه ، مثلا ، واقع انه انشىء لاجل الانتخابات الى السوفييتات المحلية لنواب الشعب في الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٨٢ اكثر من ٩٠٠ الف لجنة انتخابية عمل فيها اكثر من ٨,٦ ملايين شخص اى واحد من كل عشرين ناخبا . والمرشحون الى النيابة لا يمكنهم ان يكونوا اعضاء فى الهيئات الانتخابية الدائرية والقطاعيـــة فى تلك الدوائر التى رشحوهم فيها .

وعند انتهاء العملية الانتخابية ، تنحل الهيئات الانتخابية . ولكن الهيئات الانتخابية المكانية فى المجر ويوغوسلافيا تقوم بوظائفها فى غضون كل مدة صلاحيات الهيئات التمثيلية المعنية . وهذا ما يتيح ، عند الاقتضاء ، اجراء انتخابات اضافيـــة او سحب النائب ، دون تشكيل هيئات انتخابية من جديد . ويعتبر القانون المجرى بصدد انتخابات نواب جمعية الدولة واعضاء المجالس ، الصادر سنة ١٩٨٣ ، الهيئات الانتخابية هيئات للدولة ، وخول اعضاءها وضع الاشخاص الرسميين . كذلك توجد فى التشريـــع الانتخابى البولونى احكام مماثلة .

٤) لنتناول بايجاز **تسجيل الناخبين** . فهو وسيلة من وسائل تأمين عمومية الحق الانتخابى النشيط . وقبل التسجيل ، لا يستطيع الناخب البتة ان يحقق حقه فى التصويت او انه سيكون من الصعب عليه ان يحقق هذا الحق لأنـــه من الضرورى ان يثبت لا شخصيته وحسب ، بل ايضا امتلاكه للحق الانتخابى النشيط وكذلك للحق في الاشتراك في الاقتراع في القطاع الانتخابي المعني بالذات .

ان تسجيل الناخب فى البلدان البرجوازيـــة (مثلا ، الولايات المتحدة الاميركية) هو من شأن الناخب ذاته . فاذا رغب فى الاشتراك فى الاقتراع ، تعين عليه ان يهتم بنفسه بتسجيل اسمه فى قائمة الناخبين . والتسجيل لابعد من ان يجرى دائما فى الزمان والمكان الملائمين للناخب ؛ واحيانـا يتعين على الناخبين ان يذهبوا بعيدا ويقفوا فى الصف لكى يسجلوا اسماءهم . وغالبا ما ينتهى التسجيل قبل الانتخابات بزمن طويل ؛ ومن لم يرد اسمه فى القائمة (مثلا ، لأنه انتقل مؤخرا الى الاقامة فى المحلـة المعنية) ، لا يسمح لـــه بالتصويت .

تجهد الدولة الاشتراكية لتأمين حقوق المواطنين ، بما فيها حق من اهم الحقوق السياسية هو حق التصويت . وحساب الناخبين ، بما فيه وضع قوائم الناخبين ، منوط بالادارة الحكومية المحلية التى تشرك فى هذا العمل النشطاء من عداد الناخبين انفسهـــم . وفى غضون مدة معينة وطويلة قبـل الانتخابات يجب تعليق قوائـــم الناخبين فى مكان سهل المنال بقصد رؤية وقراءة القوائم ، وإمـا يجب بنحو آخر تأمين حرية وصول الناخبين الى القوائم . وفى حال اكتشاف خطأ ما فى القائمة ، يحق للناخب ان يقدم شكوى الى الهيئة التى وضعت القائمة ، وان يراجع المحكمة فى حالة عدم الاستجابة لشكواه . وفى بعض البلدان يوجد نظام آخر . ففى كوبا ، مثلا ، حيث يقـــوم بحساب واحصاء المواطنين موظفون من المنظمـــات الاجتماعية — لجان حماية الثورة فى المدن والرابطة الوطنية لصغار الزراع فى الارياف — يضع هؤلاء الموظفون قوائم الناخبين ، وتبت اللجان الانتخابية فى الشكاوى من عدم صحة القوائم .

ان قوائم الناخبين فى البلدان الاشتراكية لا تغلق ، عموما ، الا عشية يوم الانتخابات ، لكى تنعكس جميع التغييرات الفعلية فى قوام الناخبين ، فى الوقت المناسب وبصورة صحيحة ، فى القوائم ولكى لا يبقى اسم اى من الناخبين غير مسجل فى القوائـم . واذا غادر الناخب بعد وضع القوائم مكان اقامته الدائمة وكان فى يوم الانتخابات فى مكان آخر ، ففى وسعه الحصول على افـــادة خاصة بالحق فى التصويت يصار بموجبها الى السماح له بالتصويت فى محل وجوده فى يوم الانتخابات . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، مثلا ، لا تكون هذه الافادة ذات فعل لدن الانتخابات الى الممثليات

الشعبية المحلية الا فى ارض تلك الممثليات الشعبية المحلية التى تشمل سلطتها مكان اقامة الناخب الدائمة . والقانون الانتخابى المجرى يتضمن احكاما مماثلة . وفى يوغوسلافيا يجاز التصويت بالبريد .

٥) لنتناول الآن الطور التالى من العملية الانتخابية – **تقديم المرشحين للنيابة** . فى هذا الطور ، يتحدد ، بمقدار كبير ، قوام الهيئات التمثيلية المقبل ، لأن المرشحين هم مواطنون مختارون من مجمل جمهور الناخبين ولأن الهيئات التمثيليـة ستتشكل من هؤلاء المواطنين على وجه الضبط .

٥ (أ) – قبل كل شىء من المهم ان يتضح من ذا الذى يملك الحق فى تقديم المرشحين . فعلى هذا يتوقف اختيار المرشحين الذين سيصار الى ترشيحهم . ولهذا اهمية خاصة فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، حين لا يزال يحتدم النضال الطبقى فى المجتمع ، وحين لا يزال المستثمِرون يملكون تجربة سياسيـــة اكبر من تجربـة الشغيلة .

فى البلدان الاشتراكية يعود حق تقديم المرشحين الى هيئات وحركات الكادحين الاجتماعية – لا الى الاحزاب السياسية وحدها ، بل ايضا الى المنظمات المهنية والشبابية والنسائية وغيرها . ولا يجوز فى البلدان الاشتراكية ان يرشح المرء نفسه بنفسه . وفى الفييتنام ، يمنح التشريع الانتخابى المرشحين الحق فى الدعايـــة والتحريض لاجل ترشيحهم . وفى الاتحاد السوفييتى يجرى تقديم المرشحين فى اجتماعات مجموعات العمل .

فى تلك البلدان الاشتراكية حيث تقوم جبهات وطنية ، تنسق هذه الجبهات كل النشاط المتعلق بتقديـــم المرشحين . ففـــى تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، لا يمكن ان يقدم المرشحين غير الاحزاب السياسية وسائر المنظمات الاجتماعية المتحدة فى الجبهة الوطنية فى تشيكوسلوفاكيا ؛ والمرشحون المقدمون يعتبرون مرشحى الجبهة الوطنية . وفى بلغاريـــا ، يعـود حق تقديـــم المرشحين الى : أ – اجتماعات الناخبين ؛ ب – المنظمات السياسية او المنظمـات الاجتماعية الاخرى ؛ ج – ما لا يقل عن خمس الناخبين فى المنطقة الانتخابية المعنية . ولكلها الحق فى تقديم المرشحين المشتركين . وفى هذه الحال تقوم هيئات الجبهة الوطنية فى بلغاريا بتقديـــم المرشحين .

ان تعاظم دور مجموعات العمل فى عملية تقديم المرشحين هو ميل تتميز به البلدان الاشتراكية . مثلا . المرشحون الذين تقدمهم المنظمـــات الديموقراطية والجماهيريـــة فى جمهورية المانيـــا الديموقراطية ، يجب قبل كل شيء ان تتحقق منهم وتقترحهم مجموعات العمل التى يعملون فيها . وبعد المصادقة على الترشيحات من قبل مجموعات العمل تناقشها دورات موسعة للجان الجبهة الوطنيـــة فى جمهورية المانيا الديموقراطية بمشاركة ممثلين عن الناخبين ؛ وهذه الدورات تحدد قائمـــة المرشحين . والتحقق من المرشحين لا ينتهى هنا ، لأن المرشحين الذين سجلتهم اللجان الانتخابية ملزمون بان يقدموا انفسهم فى دائرتهم الانتخابية فى اجتماعات الناخبين حيث يمكن تقديم اقتراحات بسحب هؤلاء المرشحين .

وفى بعض البلدان الاشتراكيـــة يجرى تقديم المرشحين فى اجتماعات الناخبين حسب الدوائر الانتخابية . مثلا . فى كوبا ، يقدمون بهذه الطريقة المرشحين كمندوبين الى الجمعيـــات البلدية للسلطة الشعبية . وتنقسم الدائرة الانتخابيـــة الى قطاعات تنعقد فيها اجتماعات الناخبين لاجـــل تقديم المرشحين . وعن كل قطاع يقدمون مرشحا باغلبية الاصوات فى الاجتماع ، علما بان بوسع كل مشترك فى الاجتماع ان يصوت من اجل ترشيح واحد فقط . وبالعكس فى المجر . ففى اجتماعات ناخبى الدائرة الانتخابية ، التى يمكن ان يشترك فيها ايضا ممثلو مجموعات العمل والمنظمات الاجتماعية القائمة فى ارض الدائرة ، ينبغى لاجل تقديـــم المرشحين ثلث اصوات الحاضرين فى الاجتماع ، وكل من الحاضرين يستطيع ان يؤيد اى عدد من الترشيحات يطيب له .

٥ (ب) – تتسم مسألة عدد المرشحين بجانب من الاهمية . ففى اغلبية البلدان لا يحل القانون هذه المسألة . ومن المصطلح عليه ان عدد المرشحين يمكن ان يتناسب مع عدد المقاعد النيابية او ان يربو عليه . وفى الواقع يجرى فى الاتحـــاد السوفييتى وعدد من البلدان الاشتراكية الاخرى تقديم مرشح واحد لمقعد واحد . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية يربو عدد المرشحين فى كل من الدوائر الانتخابية (المتعددة التفويضات) ٢٠–٢٥ بالمئة على عدد المقاعد فى الدائرة المعنية . وفى رومانيـــا حيث الدوائر الانتخابيـــة وحيدة التفويض ، لا يصار فى تلك الدوائر التى جرى فيها تقديم ترشيح

رجال الدولة والمجتمع البارزين ، الى تقديم مرشحين آخرين ؛ وفى الدوائر الاخرى يجرى تقديم مرشحين اثنين او ثلاثة لا يختلفون عادة فيما بينهم من حيث الجنس والقومية والوضع الاجتماعى .

وفى بعض البلدان اقر القانون انه يجب ان يكون عدد المرشحين اكبر من عدد المقاعد فى الهيئة التمثيلية . وهذه الموضوعة ترد فى صياغات مختلفة فى القوانين الانتخابية فى المجر والفييتنام والصين وكوبا وبولونيا .

فان القانون الانتخابى فى كوبا الصادر سنة ١٩٨٢ ، مثلا ، ينص على ان عدد المرشحين لكل مقعد فى الجمعية البلدية يجب ان يكون اثنين على الاقل وثمانية على الاكثر ، وان عدد المرشحين فى الجمعية البلدية المعنية الى الجمعيات من درجة اعلى يجب ان يربو على عدد المقاعد فى البلدية المعنية ما لا يقل عن الربع .

وبموجب القانون الانتخابى فى المجر الصادر سنة ١٩٨٣ يجرى ترشيح مرشحين اثنين او اكثر فى كل دائرة انتخابية اثناء الانتخابات الى جمعية الدولة او الى المجلس المحلى ؛ اما عدد المرشحين الى مجالس المقاطعات والعاصمة الذين تنتخبهم المجالس المحلية ، فمن الممكن ان يربو على عدد المقاعد . ويتميز نظام الانتخابات الى جمعية الدولة فى جمهورية المجر الشعبية بخاصة مفادها ان زهاء ١٠ بالمئة من النواب ، علاوة على النواب المنتخبين حسب الدوائر الانتخابية ، يجرى انتخابهم على اساس قائمة المرشحين الوطنية العامة (لعموم البلاد) التى يضعها مجلس الجبهة الشعبية الوطنية لعامة المجر . فى هذه القائمة ، يدرجون اسماء رجال الدولة والمجتمع البارزين كما يشيرون الى مرشح واحد لكل مقعد نيابى . ويجرى التصويت على القائمة فى البلاد بأسرها ؛ وكل ناخب يتلقى هذه القائمة مع قائمة المرشحين فى دائرته الانتخابية .

ثم ان قائمة المرشحين الوطنية العامة التى يجرى بموجبها املاء زهاء ١٥ بالمئة من المقاعد النيابية قد نصت عليها ايضا لائحة الانتخابات الى السيم الصادرة سنة ١٩٨٥ فى بولونيا . ولكن توجد فى بولونيا قاعدة مماثلة تطبق فى حال الانتخابات الى المجالس الوطنية على صعيد الفويفودستفوات (المقاطعات) حسب لائحة الانتخابات الى المجالس الوطنية الصادرة سنة ١٩٨٤ (المجالس الوطنية الدنيا لا تنتخب إلاّ حسب الدوائر الانتخابية) . ان الفرق بين قوائم المرشحين

الفويفودستفوية وقائمة المرشحين الوطنية العامـــة يتلخص فى كون مرشح واحد يجرى تقديمه بموجب القائمة الوطنية العامة الى كل مقعد فى السيم ، بينما يجرى تقديم مرشحين اثنين الى كل مقعد فى مجلس الفويفودستفو الوطنى بموجب قائمـة الفويفودستفو . ان الدوائر الانتخابية فى بولونيا متعددة التفويضات ؛ والمنظمات التى تشترك فى الحركة الوطنية للنهضة الوطنية توزع سلفا فيما بينها المقاعد فى كل دائرة انتخابية . ولكل مقعد يجب ان تقدم المنظمة المعنية مرشحين اثنين . وهذان المرشحان يجرى تعيينهمـا بعد التشاور مع الناخبين .

وفى يوغوسلافيا يتناسب عدد المرشحين فى انتخابات الموفدين (المندوبين) الى السكوبشينـات مع عدد المقاعد . وفى سيـاق الترشيح ، حين يجرى انتقـاء المرشحين فى اجتماعات الاتحـاد الاشتراكى للشعب العامل فى يوغوسلافيا يكون عدد المرشحين اكبر بضع مرات ، ويجرى الانتقاء بالاقتراع السرى .

فى جمهورية المانيا الديموقراطية ، وبولونيا ، ورومانيا ، يتسم بجانب من الاهمية الترتيب الذى توضع بموجبه اسمـاء المرشحين المسجلين فى ورقة الانتخاب ، الامر الذى سنتحدث عنه ادناه . وتسلسل اسماء المرشحين فى القائمة فى البلدان المذكورة تقرره الهيئات المعنية فى الجبهات الوطنية .

تسجل الهيئات الانتخابيـة المعنية المرشحين ، ولا يحق لها ان ترفض تسجيل الترشيحات الا اذا خولفت متطلبات القانون عند الترشيح . ويمكن الطعن فى رفض التسجيل امام الهيئة الانتخابية من درجة اعلى . ويحاط الجميع علمـا بالمعطيات عن المرشحين المسجلين . وفى رومانيا توجد بين اعلان المعطيات عن المرشحين المقدمين للتسجيل وبين التسجيل ذاته مدة ثلاثة ايام لاجل تقديم الاعتراضات ضد هؤلاء المرشحين . وفى حال تقديم اعتراض ، تتخذ اللجنة الانتخابيـة الدائرية فى غضون ٢٤ ساعـة قرارا بصدد الاعتراض ، وتبت اللجنة المكانية المعنية فى الشكوى بصدد القرار .

٦) بعد تسجيل المرشحين ، تبدأ **الحملة الدعائية** . فان التشريع فى البلدان الاشتراكية تخول المنظمات الاجتماعية ومجموعات العمل والمواطنين القيام بالدعاية والتحريض فى صالح المرشحين المقدمين والمدعومين .

يتضمن التشريع السوفييتي ضمانات خاصة لاجل المرشحين . فهو يضمن للمرشحين منذ تسجيلهم حقا متساويا في الاشتراك في الاجتماعات الانتخابية ، والمداولات ، والاجتماعات الحاشدة ، والمداخلات فيها ، والمداخلات في الصحافة والراديو والتلفيزيون . وهيئات الدولة ، والهيئات الاجتماعية ، وقادة المنظمات في ارض الدائرة الانتخابية المعنية ملزمون بمساعدة المرشح في تنظيم اللقاءات مع الناخبين وعقد الاجتماعات الانتخابية والحصول على المعلومات الضرورية . واثناء اللقاءات مع الناخبين والمداخلات الانتخابية يعفى المرشح من واجبات الانتاج والخدمة مع الحفاظ على متوسط الاجرة في مكان عمله الدائم . والمرشح للنيابة في السوفييت الاعلى يملك الحق في الاستفادة مجانا من وسائط نقل الركاب (عدا التاكسيات) ضمن حدود دائرته الانتخابية ؛ واذا كان يعيش خارج حدودها ، فانه يتمتع بالحق نفسه لاجل الانتقال الى الدائرة الانتخابية والعودة الى مكان اقامته . ولا يمكن احالته الى المحاكمة الجنائية ، او اعتقاله ، او تعريضه لاجراءات العقاب الاداري ، المفروضة بحكم المحكمة ، بدون موافقة هيئة رئاسة السوفييت الاعلى . وهذه الضمانات تسهم في اتصال المرشح بالناخبين بلا عائق . وهذا الاتصال ضروري للمرشح لاجل استيضاح مصالح الناخبين وارادتهم التي تنعكس في توصياتهم ، وضروري للناخبين لاجل دراسة شخصية المرشح وتقييم كفاءاته للاعراب عن ارادتهم ومصالحهم بوصفه نائبا .

ان تشريع البلدان الاشتراكية ، ومنها جمهورية المانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي مثلا ، ينص على امكانية الغاء تقديم المرشح بمبادرة من المنظمة التي رشحته او بمبادرة من الناخبين الآخرين . كذلك بوسع المرشح نفسه ان يسحب ترشيحه .

في حال خروج المرشح لسبب من الاسباب في المرحلة التي تسبق الانتخابات ، تتكرر عملية تقديم المرشحين من جديد .

٧) لننتقل الآن الى الطور التالي من العملية الانتخابية — **التصويت** (الاقتراع) ثم **اثبات نتائج التصويت** .

ان **التصويت** (الاقتراع) في البلدان الاشتراكية ينظم بشكل يؤمن الحد الاقصى من التسهيلات للناخبين . يُعيَّن الاقتراع في يوم من ايام الراحة علما بان الوقت لاجل الاقتراع يقرر بدرجة كافية من

الطول لكى يتمكن جميع الناخبين من تحقيق حقهم هذا . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، يجرى الاقتراع من الساعة ٦ صباحا الى الساعة ٢٢ ، وفى كوبا من الساعة ٧ صباحا الى الساعة ١٨ ، وفى منغوليا من الساعة ٦ صباحا الى الساعة ٢٤ . وفى تشيكوسلوفاكيـا يجرى الاقتراع فى المعتاد خلال يومين : فى يوم الجمعة من الساعة ١٤ الى الساعة ٢٢ ويـــوم السبت من الساعة ٧ الى الساعة ١٤ ؛ وهكذا يستطيع الناخبون الراغبون فى مغادرة محل اقامتهم الدائمة فى ايام الراحة الاقتراع بعد العمل يوم الجمعة . ولكن الانقطاع فى الاقتراع يعتبر فى اغلبية البلدان الاشتراكية غير مرغوب فيه ، بل انه ممنوع قانونا احيانا بغية التقليل من الامكانيات لوقوع سوء الاستعمال بشتى الاشكال .

ويلزم التشريع فى كثير من البلدان الاشتراكية اللجان الانتخابية القطاعية توفير الامكانية للناخبين المرضى لاجل الاقتراع فى بيوتهم اذا اعرب هؤلاء الناخبون عن رغبتهم حسب الاصول .

سر الاقتراع يؤمنــه تخصيص مقاصير او غرف خاصة فى مكان الاقتراع يملأ فيها الناخبون اوراق الانتخاب فى معزل عن اى شخص . والناخبون ذوو النواقص البدنية او الاميون يسمح لهم وحدهــم بالاستعانة بناخبين آخرين . وفى بعض البلدان الاشتراكية (مثلا فى بلغاريا وبولونيا) ينص القانون ، لضمان سرية الاقتراع ، على تأمين **غلافات** خاصة يضع فيها الناخبون اوراق الاقتراع ثم ينزلونها فى صندوق الاقتراع . **ان املاء اوراق الاقتراع** يعنى ان الناخب يبقى فى ورقة الاقتراع كنيات المرشحين الذين يصوت لهم ويشطب كنيات الآخرين .

بعد انتهاء التصويت ، تقوم اللجنة الانتخابية القطاعية بحساب الاصوات ، محددة **صلاحية الاوراق الانتخابيــة** . وعادة تعتبر الاوراق من غير النموذج المقرر – مثلا ، من صنع الناخب – غير صالحة ، اى باطلة . واحيانـــا توجد كذلك شروط اخرى للصلاحية . ففى بلغاريا وبولونيا ، مثلا ، تكون الورقة الانتخابية غير صالحة اذا كانت ممزقة او مشطوبة كليا .

ان لصلاحية الورقة الانتخابية اهمية خاصة حين تحتوى من اسماء المرشحين اكثر مما يصح انتخابهم نوابا . ففى كثير من البلدان من المقرر ان تكون الورقة الانتخابية باطلة اذا استحال بموجبها معرفة

من صوت الناخب فى صالحه . مثلا . بموجب القانون الانتخابى فى كوبا ، تكون باطلة الاوراق الانتخابية التى اعطى فيها الصوت لاكثر من مرشح او التى يستحيل بموجبهـــا معرفة ارادة الناخب . وفى رومانيا ، اذا ترك الناخب فى الورقـــة الانتخابية اكثر من مرشح واحد ، اعتبر انه صوت من اجل الذى ينـــال اغلبية الاصوات فى الدائرة . وفى بولونيا ، اذا ابقى الناخب فى الورقة الانتخابية لمقعد نيابى واحد اسمى المرشحين الاثنين ، فان صوته يكون فى صالح الاول منهما . واذا ورد فى قائمة الفويفودستفو عدد من المرشحين اكثر مما ينبغى ، فان صوته يكون فى صالح المرشحين الاوائل غير المشطوبة اسماؤهم من العدد الضرورى . (مثلا ، اذا كان فى قائمة الفويفودستفو ٢٠ مرشحا وكان ينبغى انتخاب ١٠ منهم اعضاء فى المجلس ، فمن المعتبر ان الناخب اعطى صوته للمرشحين العشرة الاوائل غير المشطوبة اسماؤهم) . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية يعتبر ان الناخب اعطى صوته جميـــع المرشحين غير المشطوبـة اسماؤهم بصرف النظر عن عدد النواب الذين يجب انتخابهم .

تجدر الاشارة الى ان **شروط الانتخاب** تختلف باختلاف البلدان الاشتراكية . فى اغلبية البلدان ينبغى لانتخاب المرشح ان يحصل على الاغلبية المطلقـة (٥٠ بالمئة+١) من الاصوات المدلى بهـــا والمعترف بصلاحيتها فى الدائرة الانتخابية المعنية شرط ان تشترك فى الاقتراع الاغلبية المطلقة (فى بولونيـا – نصف) من الناخبين المسجلين فى الدائرة . وفى بلغاريا وكوبا ورومانيا تحسب الاغلبية المطلقة ، لا من الاصوات الصالحـــة ، بل من مجمل عدد الاصوات المدلى بها اى ان المطلب اشدّ . وفى الاتحاد السوفييتى يقوم مطلب اشد ايضا اذ ان الاغلبية المطلقة تحسب من مجمـل عدد الناخبين المسجلين فى الدائرة ، ومن جراء ذلك لا يمكن ان يصبح نائبا غير المرشح الذى نال الدعم الصريح من اغلبية السكان الراشدين فى الدائرة الانتخابية . وفى الصين يوجد شرط مماثل لاجل الانتخاب . وفى يوغوسلافيـــا كذلك يرد مطلب كهذا اذا كان عدد المرشحين يوازى عدد تفويضات الموفدين (المندوبين) ؛ امـــا اذا كان عدد المرشحين اكبر ، فان شروط الانتخاب تصبح اسهل : فلاجل الانتخاب يكفى الحصول على الاغلبية النسبية من الاصوات اى على عدد اكبر من الاصوات بالمقارنة مع المرشحين الآخرين . وفى بولونيا لا يرد

فى الانتخابات الى المجالس الوطنية مطلب الاغلبية المطلقة ؛ ولاجل انتخاب عضو المجلس تكفى الاغلبية النسبية (ولكن لاجل انتخاب عضو السيم لا بدّ من الاغلبية المطلقة من الاصوات الصالحة) .

فى الدوائر الانتخابية المتعددة التفويضات ، لا يندر ان يحصل عدد من المرشحين اكبر من عدد المقاعد النيابيـــة عن الدائرة على الاغلبية المطلوبة من الاصوات . ففى الفييتنام والصين ، وكذلك فى حال الانتخابات حسب قوائـم الفويفودستفو فى بولونيـــا ، يصبح المرشحون الذين نالوا اكبر عدد من الاصوات نوابا . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية يصبح نوابا اولئك المرشحون الذين نالوا الاغلبية المطلقة من الاصوات وجاؤوا الاوائل فى الورقة الانتخابية ، بصرف النظر عن عدد الاصوات التى نالها كل منهم بمفرده . اما المرشحون الآخرون الذين نالوا اكثر من ٥٠ بالمئـة من الاصوات الصالحة ، فيصبحون نوابا احتياطيين ، ومن عدادهم تدرج الممثليات الشعبية فى قوامها الاعضاء الجدد عوضا عن الذين خرجوا منه قبل الموعد . اما اذا تبين فى البلدان الثلاثة الاولى ان مرشحين اثنين او اكثر قد نالوا الحد الادنى الضرورى من الاصوات وتشكل بالتالى فائض بالمقارنة مع عدد المقاعد النيابية ، ففى الفييتنام ينال التفويضات المرشحون الاكبر سنا ، وفى بولونيا المرشحون الذين جاؤوا الاوائل فى قوائم المرشحين ، وفى الصين يصار الى اعادة الانتخاب بصدد هؤلاء المرشحين .

وفى بولونيا ، يكون المرشحون غير المنتخبين فى الانتخابات الى المجالس الوطنيـة اعضاء احتياطيين فى المجالس لأن المجالس الوطنية تستكمل قوامها من عدادهم اذا ما خرج عضو ما من اعضائها قبل الموعد . اما فى السيـــم ، فلا يُسَدّ الفراغ الا بالانتخابات التكميلية . وفى المجر يصبح المرشحون الذين نالـــوا فى الدائرة الانتخابية ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الاصوات نوابا احتياطيين فى جمعية الدولة ، واعضاء احتياطيين فى المجالس .

٨) اذا كانت المتطلبات التى تفرضهـــا القوانين الانتخابية من صلاحية الانتخابات وشروط انتخاب النواب لا تراعى ، **فقد لا تسفر الانتخابات عن اية نتائج .**

فاذا اشترك فى الانتخابات عدد من المرشحين اقل مما يتطلب القانون ، تعين **اعادة** الانتخابات فى الدوائر الانتخابية المعنية .

كذلك تتعين دورة الانتخابات المكررة اذا ظلت المقاعد النيابية شاغرة لأن المرشحين لم يحصلوا على الاغلبية المطلوبة من الاصوات. ودورة الانتخابات المكررة هذه تسمى احيانا بالجولة الثانية من الاقتراع او الانتخابات. وفي الدوائر الانتخابية الوحيدة التفويض، ينص القانون الانتخابي إمّا على اعادة تقديم المرشحين الذين نالا في الجولة الاولى من الاقتراع اكبر عدد من الاصوات، وامّا على تقديم مرشحين جدد، وفي الاغلب يجيز هذا وذاك. واذا لم يتم انتخاب المرشح الوحيد، فمن المستحيل اعادة الانتخاب، ولا يبقى غير تقديم مرشح جديد. ولاجل انتخاب في الجولة الثانية تكفي الاغلبية النسبية.

وتجرى دورة الانتخابات المكررة بعد الانتخابات العامة بوقت قصير؛ ففي كوبا مثلا، تجرى بعد اسبوع؛ وفي تشيكوسلوفاكيا في موعد لا يعدو على ١٤ يوما، وفي المجر في موعد لا يعدو على ١٥ يوما، وفي جمهورية المانيا الديموقراطية في غضون ٩٠ يوما. المدة القصيرة غير مقبولة الا اذا بقي المرشحون هم هم. ولكن اذا لم يحصل المرشحون في الجولة الاولى على الاغلبية المطلوبة من الاصوات، فان ابقاءهم ليس دائما صائبا؛ ولاجل تقديم مرشحين جدد لا بدّ من حقبة مناسبة من الوقت. مثلا. في الانتخابات في المجر في حزيران (يونيو) ١٩٨٥، جرى تقديم مرشحين جدد في عدد من الدوائر الانتخابية لاجل الجولة الثانية، ولكن استحال اجراء الجولة الثانية من الاقتراع في احدى الدوائر الانتخابية للانتخاب الى جمعية الدولة، وفي احدى الدوائر الانتخابية للانتخاب الى المجالس في المدة الضرورية، لأن المرشحين السابقين رفضوا ان يرشحوهم من جديد، ولأنه لم يتسنّ بسبب من قلة الوقت تقديم مرشحين جدد.

وفي حال خروج النواب قبل الموعد، ينص القانون في اغلبية البلدان الاشتراكية على اجراء انتخابات **اضافية** (تكميلية او وسطانية). وفي هذه الانتخابات لا يندر ان تكون آجال مختلف مراحل الحملة الانتخابية اقصر من الآجال المقررة لاجل الانتخابات العامة. وتنص قوانين بعض البلدان على عدم اجراء انتخابات تكميلية اذا بقي قليل من الوقت نسبيا حتى نهاية مدة صلاحيات الهيئات

التمثيلية المعنية (مثلا ، ٦ اشهر فى بلغاريـــا ، سنة واحدة فى تشيكوسلوفاكيا) .

وهكذا يقصد كل تنظيم العملية الانتخابية فى البلدان الاشتراكية تحقيق المبادئ الديموقراطية حقـا بدأب ومثابرة ، هذه المبادئ التى يشترك المواطنون على اساسها فى انتخابات الهيئات التمثيلية .

٥ – سحب النواب

١) **السحب** ، هو توقف صلاحيـــات النائب قبل الموعد ، اى حرمانه من التفويض من قبل الذين انتخبـوه . اذا كان النائب قد انتخبـــه الناخبون بالاقتراع المباشر ، فان السحب يجرى باقتراع هؤلاء الناخبين . واذا كانت هيئة تمثيلية قد انتخبت النائب ، فان هذه الهيئة تتخذ قرار السحب .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية تضبط نظام السحب نفس القوانين التى تضبط انتخاب النواب . وفى الاتحاد السوفييتى ومنغوليا توجد قوانين خاصة بصدد نظام سحب النواب من الهيئات التمثيلية العليا على حدة ، ومن الهيئات التمثيليـــة المحلية على حدة . وتدل تجربة الاتحاد السوفييتى حيث يجرى كل سنة سحب بضع مئات من نواب السوفييتات (علما بان عددهم الاجمالى يربو على مليونين) ، وكذلك تجربة بعض البلدان الاشتراكيـــة الاخرى على ان السحب يتيح فى المرحلة بين دورتين من الانتخابـــات العامة تحسين قوام الهيئات التمثيلية ، واصلاح الاخطاء المقترفة فى الانتخابات من حيث اختيار المرشحين .

٢) يعتبر التشريـــع فى كثير من البلدان الاشتراكية ان **عدم تبرير ثقة الناخبين واقتراف تصرفات لا تتطابق مع اللقب السامى – لقب العضو فى هيئة تمثيلية لسلطة الدولة** – يشكلان **اساسا لاجل السحب** . ولكن لا وجود لمثل هذا الاساس فى القانون الانتخابى فى كوبا . ويعتبر القانون الانتخابى فى جمهورية المانيا الديموقراطية ان مخالفة النائب للثقة التى اولاه اياها الشغيلة هى وحدهـا اساس كهذا . ويعتبر القانون الانتخابى فى جمهورية بلغاريا الشعبية ان هذا الاساس هو خيانة الافكار والبرنامج التى انتخب النائب من اجلها ،

والامتناع الدائب عن اداء الواجبات النيابية ، والقيام بتصرفات اخرى لا تتفق مع اللقب السامى .

وعادة يملك الحق فى المبادرة الى طلب السحب اولئك المخولون الحق فى تقديم المرشحين للنيابة . مثلا . بموجب قانون نظام سحب النائب من السوفييت الاعلى فى الاتحـاد السوفييتى ، الصادر سنة ١٩٥٩ ، والذى اعيدت صياغته سنة ١٩٧٩ ، يمكن ان تطرح منظمات الحزب الشيوعى السوفييتى ، والمنظمات الاجتماعية الاخرى ، ومجموعات العمل ، واجتماعات العسكريين مسألة سحب النائب . ويخول القانون الانتخابى فى رومانيـــا جبهة الديموقراطية الاشتراكيـــة والوحدة الاشتراكية هذا الحق علما بانها تستطيع ان تتصرف فى هذا الصدد سواء من تلقاء ذاتها ام بطلب من منظماتها ام بطلب من اجتماعات الناخبين .

وفى عدة بلدان توجد بعض الخصائص فى هذا الصدد . ففى كوبا ، مثلا ، يمكن لـ٢٠ بالمئة من ناخبى الدائرة الانتخابية ان يطالبوا بسحب مندوب (موفد) الجمعية البلدية (الدنيا) للسلطة الشعبية . والمطالبة بسحب مندوب الجمعية الاقليمية او نائب الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية هى من حق كل مندوب (موفد) فى الجمعية البلدية التى انتخبت المندوب المعنى او النائب المعنى . وعدا هذا ، يستطيع ان يطالب بسحب المندوب او النائب كل عضو من اعضاء الجمعية التى هذا المندوب او النائب عضو فيها . واذا ورد اقتراح بسحب مندوب من الجمعية البلدية ، هو فى الوقت نفسه عضو فى جمعية من درجة اعلى او فى مجلس الدولة ، تعين الاستماع الى رأى هاتين الهيئتين .

وفى المجر ، يعود الحق فى اقتـــراح سحب النائب فى جمعية الدولة او سحب عضو المجلس المحلى ، سواء الى هيئات الجبهـــة الشعبية الوطنية ام الى ما لا يقل عن ١٠ بالمئة من ناخبى الدائرة الانتخابية . والحق فى اقتراح بسحب عضو فى مجلس المقاطعة او فى مجلس العاصمة يعود الى الهيئـــة المعنية فى الجبهة الشعبية الوطنية ، او اى عضو من اعضاء المجلس المحلى او اللجنة التنفيذية فى المقاطعة ، او فى مجلس العاصمة .

وفى بولونيا ، علاوة على هيئات الحركة الوطنية للنهضة الوطنية والتشكيلات الاجتماعية الداخلة فيها ، يعود الحق فى المبادرة لسحب

عضو من المجلس الوطنى الى ناخبى الدائرة الانتخابية المعنية فى اجتماعات ادارة السكان الذتية ، ولكن طرح مسألة السحب يقتضى ان يحظى الاقتراح بدعم ما لا يقل عن ثلث الناخبين . ومن الممكن ان يطالب بسحب النائب فى السيم اولئك الذين لهم الحق فى تقديم المرشحين للنيابة .

يضمن تشريع البلدان الاشتراكية للنائب المطلوب سحبه امكانية عرض تفسيراته للظروف والعوامل التى كانت اساسا لاجل السحب .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية ، يتعين على هيئات الدولة المعنية تقرير التصويت على السحب اذا كان اقتراح السحب لا يناقض القانون . مثلا . بموجب القانون بصدد نظام سحب النائب من السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، ترسل قرارات المنظمات الاجتماعية ومجموعات العمل التى طرحت مسألة سحب النائب الى هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، فتدرس هذه الهيئة المواد المقدمة وتحيلها الى لجنة التفويضات فى المجلس المعنى لاجل اعداد تقرير ؛ واذا كانت مسألة سحب النائب مطروحة وفقا لاحكام القانون ، فان هيئة الرئاسة تقرر اجراء التصويت بصدد السحب .

ولكن القانون الانتخابى فى الصين يسمح لاى مواطن ، وليس فقط للناخبين او للوحدة الانتخابية التى انتخبت النائب ، باخذ مبادرة السحب ، ولكنه يقرر فى الوقت نفسه ان مسألة اجراء او عدم اجراء تصويت بصدد السحب انما تحلها بصورة مستقلة اللجنة الدائمة فى الجمعية المعنية لممثلى الشعب .

تنص لائحة الانتخابات الى المجالس الوطنية فى بولونيا على ان المجلس الوطنى يتخذ باغلبية ثلثى الاصوات وبحضور ما لا يقل عن نصف عدد اعضائه ، وبناء على الاقتراح بسحب عضو من اعضاء المجلس الوطنى قرارا حول النداء الى الناخبين ؛ علما بانه يجب ان يحظى القرار الذى يتخذه المجلس الوطنى الادنى بمصادقة المجلس الوطنى من مستوى اعلى .

٣) ان سحب النواب فى البلدان الاشتراكية منظم بصورة ديموقراطية مثل الانتخابات . فى المجر ، ويوغوسلافيا ، تقوم الهيئات الانتخابية العاملة على الدوام بالاشراف على عملية السحب

ايضا . وفى البلدان الاخرى ، تنشـأ لهذا الغرض **هيئات** مختصة تتشكل بالاسلوب الذى تتشكل به اللجان الانتخابية (مثلا ، اللجان الدائرية فى الاتحاد السوفييتى ، فى منغوليا) .

يختلف **التصويت** على السحب باختلاف البلدان الاشتراكية . ففى بلغاريا والمجر ويوغوسلافيا يجرى السحب بالاسلوب الذى تجرى به الانتخابات ، بما فى ذلك الاقتراع السرى . كذلك يجرى سحب النائب فى السيـــم البولونى . ان سحب نواب الهيئات التمثيلية المنتخبة بطريقة الانتخاب غير المباشر ، تقوم به فى المجر وكوبا ويوغوسلافيا بالاقتراع السرى الهيئات التمثيلية التى انتخبتهم . اما القانون الانتخابى فى الصين ، فانه لا ينص لهذه الحالة على اسلوب للتصويت ولكنه يقرر ان السحب ، مثله مثل الانتخابات التكميلية ، يمكن ان تقوم به اللجان الدائمة لجمعيات ممثلى الشعب من الدرجة الدنيا . وفى كثير من البلدان يجرى السحب بالتصويت العلنى فى اجتماعات الناخبين المنعقدة فى الدوائر الانتخابية . وفى كوبا تنعقد الاجتماعات من هذا النوع لاجل حل مسألـــة سحب نواب الجمعيات البلدية ، ولكن القرار يتخذ بالاقتراع السرى .

لاجل اتخاذ قرار بالسحب ، تكفى فى المعتاد **اغلبية** الاصوات المطلوبة لانتخاب النائب. وفى منغوليا حيث ينبغى لانتخاب النائب اغلبية الاصوات المدلى بها والمعتبرة صالحة فى حال اشتراك اغلبية الناخبين فى الاقتراع ، ينبغى لاجل السحب اغلبيـــة اصوات جميع ناخبى الدائرة الانتخابية . وواقع السحب تثبته فى المعتاد الهيئة التمثيلية التى كان النائب المسحوب من اعضائها . وفى رومانيا يمكن للهيئة التمثيلية ان لا تصادق على قرار الناخبين بسحب النائب .

٤) فى الختام تجدر الاشارة الى ان حرمان النائب من تفويض الهيئة التمثيلية التى هذا النائب عضو فيها ، بمبادرة من الذين يحق لهم تقديم المرشحين يسمى احيانا بالسحب فى قوانين بعض البلدان الاشتراكية .

ففى جمهورية المانيا الديموقراطيــة ، مثلا ، لا يحق للناخبين ومجموعاتهم ومنظماتهم غير تقديـــم طلب بسحب النواب ، ولكن الممثلية الشعبية التى النائب المعنى عضو فيها هى التى تتخذ قرار السحب . وهناك نظام مماثل فيما يتعلق بوقف الصلاحيات قبل الموعد

لاعضاء المجالس الوطنيــة على مستوى الفويفودستفو فى بولونيـــا المنتخبين حسب قوائم المرشحين فى الفويفودستفو ، ونواب جمعية الدولة فى جمهورية المجر الشعبية ونواب السيم فى بولونيا المنتخبين حسب قوائم وطنية عامـــة . وهذا الوقف الذى تقوم به الهيئـــات التمثيلية المعنية بمبادرة من التشكيلات الاجتماعية تسميه قوانين بولونيا والمجر بالسحب كذلك .

الفصل الثالث

الهيئات التمثيلية العليا – البرلمانات الاشتراكية

١ – صلاحية الهيئات التمثيلية العليا

١) ان صلاحية هيئة الدولة ، وبالتالى البرلمان ، تشمل المهمات الملقاة على عاتق هذه الهيئة ، والوظائف التى تؤديها ، والتفويضات (الحقوق والواجبات) التى تقوم بها . والدساتير هى التى تحدد اسس صلاحية البرلمانات الاشتراكية بحكم ما تتسم به هذه الصلاحية من اهمية سياسية خاصة .

مهمات البرلمانات الاشتراكية تحددها غايتها الاجتماعية ، وهى رسم اتجاه واحد لنشاط كل نظـــام هيئات الدولة ، باللجوء الى الاقناع وسلطة الدولة ، فى مصلحة الشغيلة وعملا بمشيئتهم . وهذه المهمات ترد احيانا بكل وضوح فى الدساتير . فان الجمعية الشعبية هى ، وفقا لدستور بلغاريا ، الهيئة التمثيلية العليا التى تعرب عن ارادة الشعب وسيادته ، الهيئة العليـــا لسلطة الدولة . والاعراب عن ارادة الشعب البلغارى وسيادته مع استعمال سلطة الدولة العليا لهذا الغرض هو بالتالى المهمة الدستورية التى تواجه الجمعية الشعبية فى جمهورية بلغاريا الشعبية .

فى بعض البلدان الاشتراكية تحدد الدساتير مهمات البرلمانات بمزيد من التفصيل . فـــان دستور جمهورية المانيـــا الديموقراطية الصادر سنة ١٩٦٨ يقرر فى صيغته الجديدة لسنة ١٩٧٤ ان مجلس الشعب هو الهيئة العليـــا لسلطة الدولـــة فى جمهورية المانيـــا الديموقراطية ويتخذ القرارات فى المسائل الاساسية المتعلقـــة بسياسة الدولة كما يحدد اهداف التطور والتنمية فى جمهورية المانيا الديموقراطية . وفى بلدان اخرى (مثلا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا) ، عهد الى البرلمانات الاشتراكية بالمصادقة على الاتجاهات والمبادئ الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية .

وفى سياق اداء هذه المهمات ، يتعين على البرلمانات الاشتراكية ان تقوم **بوظائف** معينة من **وظائف** الادارة – **التخطيط** ، **والتنظيم والضبط** ، **والتدبير** ، **والتنسيق** ، **والرقابة** . من المؤكد ان النشاط الادارى ينقسم بصورة اصطلاحية الى الوظائف المذكورة . ولا يندر ان تكون وظائف البرلمانات الاشتراكية مسجلة صراحة فى الدستور . مثلا . الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا هى ، بموجب الدستور ، الهيئة الوحيدة التى تملك السلطة التأسيسية والتشريعية فى الجمهورية (اى انها تؤدى الوظيفة التنظيمية ووظيفة الضبط العام) . والجمعية الشعبية فى بلغاريا توحد نشاط الدولة التشريعى والتنفيذى (اى الوظيفة التنظيمية والوظيفة التدبيرية) وتبسط الرقابة العليا .

ان الوظائف الادارية التى تقوم بها البرلمانات الاشتراكية تنعكس فى **صلاحياتها** . والصلاحيات الاساسية للهيئات التمثيلية العليا تحددها الدساتير دائما .

تتألف البرلمانات الاشتراكية من نواب لم يقطعوا الصلة بعملهم الاساسى . ولهذا لا يمكنهم ان يعقدوا الجلسات بلا انقطاع . وعندما لا يعقدون الجلسات ، تقوم بقسم من صلاحياتهم الهيئات العليا العاملة على الدوام لسلطة الدولة – هيئات الرئاسة ، مجالس الدولة ، والرؤساء . وللحيلولة دون قيام هذه الهيئات الضيقة مقام البرلمانات الاشتراكية على نطاق واسع ، تقرر الدساتير **صلاحيات استثنائية** للهيئات التمثيلية العليا اى صلاحيات لا يمكن ان يقوم بها غير هذه الهيئات . ان الصلاحية الاستثنائية تضمن اولية وهيمنة البرلمانات الاشتراكية فى نظام هيئات الدولة ، وابقاء السلطة العليا للبرلمانات .

٢) لندرس جميع وظائف الادارة التى تقوم بها البرلمانات الاشتراكية .

٢ (أ) – تشمل **وظيفة التخطيط** ثلاث وظائف فرعية : **التكهن** ، **البرمجة** ، **التخطيط بالذات** ، اى وضع الخطط والمصادقة عليها .

تورد دساتير البلدان الاشتراكية فى صلاحيات الهيئات العليا للتمثيل الشعبى المصادقة على خطط التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد المعنية . وهذه الخطط تسمى فى بعض البلدان بخطط الاقتصاد الوطنى ، وفى بعضها الآخر بالخطط الاجتماعية الاقتصادية .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية تصادق الهيئات التمثيلية العليا على الخطط المتوسطة المدى (خطط السنوات الخمس فى المعتـــاد) والخطط السنوية سواء بسواء . ولكن البرلمانـات الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر ورومانيا لا تصادق الا على الخطط المتوسطة المدى .

ومشاريع الخطط تضعها هيئات التخطيط الحكوميـة بمشاركة اللجان المعنية فى الهيئات التمثيلية العليا . ثم تحال هذه الخطط ، بموافقة الحكومة ، الى البرلمانات الاشتراكية لاجل المصادقة عليها .

وبالطريقة نفسها تقريبا يجرى اعداد ميزانيات الدول ، التى هى عبارة عن خطط نشاط الدولة المالى ، كما تجرى المصادقة عليها . وميزانية الدولة توضع لمدة سنة واحدة .

فى بعض البلدان (مثلا ، بولونيا) ، تقوم عادة مصادقة الهيئة العليا للتمثيل الشعبى على البرامج الحكومية المتوسطة المدى والبعيدة المدى لحل القضايا الكبرى فى حيـــاة المجتمع – قضايـــا السكن والتموين وتربية وتعليم الشباب ، وما الى ذلك .

وفى سياق القيام بوظيفة التخطيط ، تستمع الهيئات التمثيلية العليا الى البيانات البرنامجية الحكومية وتصادق عليهـــا ، كما هو الحال ، مثلا ، فى الاتحـاد السوفييتى والمجر وجمهورية المانيـــا الديموقراطية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا . وهذه البيانات البرنامجية تتضمن من حيث الجوهر خطط نشاط الحكومات للمرحلة المقبلة .

٢ (ب) – تتألف **الوظيفة التنظيمية** التي تؤديهـــا البرلمانات الاشتراكيـــة من وظيفتين فرعيتين : **الوظيفة التأسيسية ، ووظيفة تشكيل هيئات الدولة العليا والمركزية .**

الوظيفة الفرعية التأسيسية تتلخص فى انـه يحق للبرلمـــان الاشتراكى ان يؤسس مختلف هيئات واجهزة الدولة ويقرر علاقات معينة متبادلة بينها . وفضلا عن هذا ، تحدد البرلمانات الاشتراكية نظام العلاقات فيما بين المؤسسات الاجتماعية ، وبينها وبين الدولة ، بل انها تنشىء احيانا مؤسسات اجتماعية . وتتجلى الوظيفة الفرعية التأسيسية لهيئات التمثيل الشعبى العليا باسطع نحو فى حقها فى اقرار وتعديل دستور بلادها . وهذا الحق لا يملكه غير الهيئـات التمثيلية العليا فى البلدان الاشتراكية .

ان تخويل البرلمانات الاشتراكية الوظيفة التأسيسية على صعيد

الدولة بأسرها له ما يبرره تماما . فان هذا ينفى التسرع النافل لدن اتخاذ القرارات ويتيح وضع مشاريع قرارات الدولة المناسبة بدقة وعناية . مثلا . ان اعادة تنظيم هيئات الدولة ومؤسسات الدولة والمجتمع تمس مصالح قسم كبير من الناس والمجموعات . ولهذا لا تفعل المناقشة العلنية الشاملة لبواعث واتجاهات اعادة التنظيم فى البرلمان الاشتراكى (مع امكان طرحها على بساط البحث امام الشعب بأسره) غير ان تسهم فى حل هذه المسألة امثل حل .

اما فيما يتعلق **بتشكيل هيئات الدولة العليا والمركزية** ، فان هيئات التمثيل الشعبى العليا هى التى تقوم به فى المعتاد .

قبل كل شيء ، تنتخب البرلمانات الاشتراكية الهيئات العليا (هيئة الرئاسة ، الرئيس ، مجلس الدولة ، وما الى ذلك) التى تقوم بوظائف معينة من وظائف سلطة الدولة العليا - وظائف رئيس الدولة ، وظائف البرلمانات الاشتراكية بالذات عندما لا تكون هذه منعقدة ، وغير ذلك . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، ينتخب السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى والسوفييتات العليا فى الجمهوريات هيئات رئاسة السوفييتات العليا ؛ وفى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، تنتخب الجمعية الشعبية العليا مجلسها الدائم ورئيس الجمهورية ، نواب الرئيس ، واللجنة الشعبية المركزية ؛ وفى رومانيا ، تنتخب الجمعية الوطنية الكبرى رئيس الجمهورية ، ومجلس الدولة ، والخ . . وفى يوغوسلافيا وحدها ، ليست سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية هى التى تنتخب هيئة رئاسة الجمهورية ، بل تنتخبها سكوبشينات الجمهوريات والاقاليم ذات الحكم الذاتى ، علما بان هيئة رئاسة الجمهورية تضم كذلك رئيس هيئة رئاسة اللجنة المركزية لاتحاد الشيوعيين فى يوغوسلافيا .

ثم تشكل البرلمانات الاشتراكية حكومات الدول الاشتراكية التى ترأس فى البلدان المعنية كل نظام هيئات سلطة الدولة . فى البدء يجرى تعيين رئيس الحكومة ، ثم يصار ، بناء على اقتراحه ، الى المصادقة على كل قوام الحكومة الشخصى الباقى ، بما فيه قادة اهم الهيئات الادارية المركزية .

وفى هذا المجال توجد خصائص فى تشيكوسلوفاكيا ؛ فان حكومة الاتحاد وحكومتى الجمهوريتين يعينها على التوالى رئيس جمهورية

تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية السوفييتية وهيئتـــا رئاسة المجلس الوطنى التشيكى والمجلس الوطنى السلوفاكى ، ولكن هذه الحكومات لا يمكن ان تقوم بمهامها الا بعد نيل ثقة البرلمانات المعنية .

فى جمهورية كوريـا الديموقراطية الشعبية ، لا تنتخب جمعية الشعب العليـــا وتسحب سوى رئيس الحكومـة -- رئيس المجلس الادارى ؛ اما سائر اعضاء المجلس الادارى فتعينهم وتسحبهم هيئة الدولة العليا الاخرى -- اللجنة الشعبية المركزية .

تضم حكومات الاتحاد السوفييتى وبلغاريـــا ورومانيا اعضاء ينتمون اليها بحكم وظائفهم . والمقصود فى الاتحاد السوفييتى رؤساء مجالس الوزراء فى الجمهوريـات المتحدة ، وفى بلغاريـــا -- قادة الهيئات الحكومية الاجتماعية والهيئات الاجتماعية الحكومية المنتخبين فى مؤتمرات العاملين فى الفروع المعنية (مثلا . الزراعة والصناعة الغذائية والثقافـة ، والخ .) ، وفى رومانيـــا -- قادة المنظمـــات الاجتماعية الجماهيرية (النقابات ، الاتحاد الوطنى للتعاونيات الانتاجية الزراعية ، ومجلس النساء الوطنى ، واتحاد الشبيبة الشيوعية) .

فى بعض البلدان الاشتراكية تشترك هيئات التمثيل الشعبى العليا فى تشكيل الهيئات العليا الخاصة لقيادة دفاع البلاد . ففى بلغاريا ، مثلا ، تعين الجمعية الشعبية وتقيل القائد العام للقوات المسلحة ؛ وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، ينتخب مجلس الشعب ويسحب رئيس المجلس الوطنى للدفـاع ؛ وفى الصين ، تنتخب جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين رئيس المجلس العسكرى المركزى وتصادق ، بناء على طلبـــه ، على سائر اعضاء هذه الهيئة . وفى تشيكوسلوفاكيا ، يعين رئيس الجمهورية مجلس الدفاع عن الدولة ورئيس مجلس الدفاع عن الدولـــة يعيّن مجلسى الدفـــاع عن الجمهوريتين ؛ لكن جميع مجالس الدفاع تتحمل المسؤولية امام هيئات التمثيل الشعبى العليـــا المعنيـــة -- الهيئة الاتحاديـة والهيئتين الجمهوريتين .

فى كثير من البلدان الاشتراكية تشكل الهيئات التمثيلية العليا قوام الهيئات القضائية العليا والهيئات العليا للادعاء العام .

فان السوفييت الاعلى فى الاتحـــاد السوفييتى ، مثلا ، ينتخب المحكمة العليا فى الاتحاد السوفييتى (عدا الاعضاء الذين ينتخبهـم السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، تضم هذه المحكمة رؤساء

المحاكم العليا فى الجمهوريات المتحدة بحكم وظائفهـــم) ، ويعين المدعى العام فى الاتحاد السوفييتى ؛ وتنتخب السوفييتات العليا فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى المحاكم العليا المعنية (الادعاء العام فى الاتحاد السوفييتى ممركز على صعيد الاتحاد كله ، والمدعون العامون فى الجمهوريات يعينهم المدعى العـام فى الاتحاد السوفييتى) .

فى كوبا تنتخب الجمعية الوطنيـــة للسلطة الشعبية كل قوام المحكمة العليا الشعبية ، والمدعى العام فى الجمهورية ونوابه .

فى منغوليا ينتخب الخورال الشعبى الاكبر المحكمة العليا فى جمهورية منغوليا الشعبية ويعين المدعى العام فى الجمهورية .

فى بعض البلدان (مثلا ، المجر ، الفييتنام ، جمهورية كوريـا الديموقراطية الشعبية) لا تنتخب الهيئات التمثيلية العليا الا رؤساء المحاكم العليـا ، بينمـــا تشكل الهيئات الرئاسية العليـــا بقية قوامها .

وفى تشيكوسلوفاكيا ، يعين رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية المدعى العام فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وتعين هيئات رئاسة المجلسين الوطنيين فى الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية المدعين العامين فى الجمهوريتين ، ولكن المدعين العامين يتحملون المسؤولية امام الهيئات التمثيلية العليا المعنية - الجمعية الاتحادية ، والمجلسين الوطنيين .

وفى بولونيا ينتخب مجلس الدولة ، وليس السيم ، المحكمة العليا والمدعى العام .

كذلك تشكل الهيئات التمثيلية العليا فى عدد من البلدان الاشتراكية بعض هيئات الدولة العامة الاخرى .

ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تشكل السوفييتات العليا - وفى منغوليا يشكل الخورال الشعبى الاكبر - لجان الرقابـــــة الشعبية التى ترأس نظام الرقابة الشعبية فى هذين البلدين .

فى بولونيا ، ينتخب السيم مجلس الرقابة الاعلى ، والمحكمة الدستورية ، ومحكمة الدولة .

فى المجر تشكل جمعية الدولة المجلس الحقوقى الدستورى .

فى يوغوسلافيا تشكل سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيـــــا الاتحادية الاشتراكية المحكمة الدستورية فى يوغوسلافيا وتنتخب

المدافع العام الاتحادى عن حقوق الادارة الذاتية ، بينما تشكل سكوبشينا الجمهوريات والاقاليم الهيئات المناسبة على مستواها .

فى الفييتنام تنتخب الجمعية الوطنية مجلس القوميات .

بوسع الهيئات الرئاسية العليا لسلطة الدولة فى اغلبية البلدان – وفى رومانيا ، بصورة رئيسية ، رئيس الجمهورية – اجراء تعديلات جزئية فى قوام الهيئات التى شكلتها البرلمانات الاشتراكية .

٢(ج) – **وظيفة الضبط** ترمى الى توفير ظروف وشروط دائمة لاجل النشاط المنتظم لمجمل النظام الاجتماعى . وهذا الهدف تبلغه الهيئات التمثيلية باقرار القواعد الحقوقية فى المقام الاول . وفى نشاط البرلمانات الاشتراكية تحظى وظيفة الضبط باكبر قدر من الاهمية . وهذه الوظيفة تتألف من الوظائف الفرعية التالية – **اصدار الوثائق المعيارية (القوانين) ، تفسيرها تفسيرا عاما الزاميا ، المصادقة على المعاهدات الدولية والغاؤها .**

ان الهيئات التمثيلية العليا ، كما جاء فى الفصل الاول ، تصدر **وثائق معيارية** لها القوة الحقوقية العليا اى وثائق خطية رسمية تقرر او تغير او تلغى معايير الحق . واغلبية هذه الوثائق المعيارية تتشكل من القوانين الدستورية والقوانين العادية . ان القوانين الدستورية (الدساتير وسائر القوانين الدستورية) تملك القوة الكبرى ؛ فان القوانين العادية يجب ان تطابقها .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية ، لا يمكن ان يصدر القوانين غير البرلمانات . وبما ان البرلمانات الاشتراكية لا تعقد جلساتها باستمرار ، فان الدساتير تنص ، عموما ، على امكان اجراء تعديلات فى القوانين العادية بوثائق تتخذها الهيئات الرئاسية لسلطة الدولة ؛ وهذه الوثائق يجب طرحها فى اقرب دورة او جلسة للهيئة التمثيلية العليا . ولكن اللجنة الدائمة فى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين لا تملك الحق فى اجراء تعديلات جزئية فى القوانين وحسب ، بل تتخذ كذلك بنفسها بعض القوانين .

تتضمن الدساتير اشارات الى المسائل التى يجب ان تضبطها القوانين ، ولكن هذه الاشارات ليست وافية ؛ ففى وسع البرلمانات الاشتراكية ان تصدر القوانين فى اى مسألة . ولكن الدساتير فى البلدان ذات الكيان الدولانى القومى المعقد تحد من الصلاحية

التشريعية للاتحادات وللجمهوريات الاشتراكية الداخلة فيها وكذلك للكيانات ذات الحكم الذاتي . مثلا . في الاتحاد السوفييتي ، يصدر البرلمان الاتحادي اصول التشريع الجزائي ، وبرلمانات الجمهوريات المتحدة تصدر القوانين الجزائية .

في بعض الاحوال لا تتخذ الوثائق المعيارية التي تصدرها البرلمانات الاشتراكية شكل القانون ، بل تتخذ شكل **المرسوم** او **القرار** . وهذه الوثائق تؤكد انظمة البرلمانات الاشتراكية التي تنظم بصورة رئيسية شؤونها الداخلية ونظام نشاطها ، كما تنظم العلاقات مع سائر هيئات الدولة واحيانا مع الهيئات الاجتماعية . وفي اغلب الاحوال تنظم المراسيم (القرارات) علاقات اضيق . ولا يندر ان تكون مدة فعل هذه الوثائق اقل من مدة فعل القوانين . ومراسيم (قرارات) البرلمانات الاشتراكية هي ، بموجب القاعدة العامة ، وثائق لا تناقض القوانين بل تؤمن تطبيقها .

اما فيما يخص **التفسير الالزامي العام للقوانين** وسائر وثائق الهيئات التمثيلية العليا ، فان هذا التفسير تعطيه ، على العموم هيئات الرئاسة ومجالس الدولة وغيرها من الهيئات . ولكن هذه الوظيفة الفرعية تحال اكثر فاكثر الى البرلمانات الاشتراكية بالذات . ففي يوغوسلافيا ، مثلا ، تعطي فيتشهات السكوبشينات التفسير الاصح . وفي رومانيا لا يعطي مجلس الدولة تفسيرا للقوانين الا في حال قيامه بوظائف الجمعية الوطنية الكبرى حين لا تنعقد . وفي جمهورية المانيا الديموقراطية ، كان الحق في تفسير الدستور والقوانين من صلاحية مجلس الدولة ، اذا لم يقم بذلك مجلس الشعب ؛ وبعد الاصلاح الدستوري سنة ١٩٧٤ الذي الغى هذه الصلاحية من صلاحيات مجلس الدولة ، لا يمكن ان يطبق هذه الصلاحية غير مجلس الشعب . وهذا الميل يتجاوب كليا مع الميل الى تعزيز اولوية البرلمانات الاشتراكية في نظام هيئات الدولة وتوطيدها شرعا وقانونا .

ان **ابرام وفسخ** (اى تصديق والغاء) المعاهدات الدولية كانا في المعتاد من صلاحية رئيس الدولة . وهذا التقليد تبنّته دول اشتراكية عديدة . فان ابرام وفسخ المعاهدات الدولية هما ، بموجب دساتيرها ، من صلاحيات هيئات احادية (الرؤساء) وجماعية (هيئات الرئاسة ، مجالس الدولة) ، تقوم بوظائف رئيس الدولة .

صحيح ان بعض الدساتير (وبخاصـــــة فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) لا تتحدث الا عن الابرام ، ولكنه من المنطقى الظن ان هيئات الدولة المعنية تملك كذلك الحق فى الغاء المعاهدات الدولية التى ابرمتها .

بيد ان هذه الصلاحية ايضا تنتقل اكثر فاكثر الى البرلمـــان الاشتراكى ، الامر الذى يدل على توطيد اولويته شرعا وقانونـــا بوصفه المعبر عن ارادة الشعب الكادح السيِّدة . ان ابرام المعاهدة الدولية ، الضرورى لاجل سريان مفعولهـــا يعنى العزم على اجراء التعديلات الضرورية فى قوانين الدولة السارية المفعول . ولا يندر ان يستتبع سريان مفعول المعاهدة الدولية نتيجة لتبادل وثائق الابرام بين الدولتين المشتركتين فى المعاهدة او بنتيجة احالـــة وثائق ابرام المعاهدة المتعددة الاطراف الى الدولة الحافظة (المودع لديها) الغاء الاحكام القانونية السارية المفعول سابقا الغاء تاما او جزئيا او تغييرها ، اذا كانت تناقض احكام المعاهدة المبرمـــة . وهكذا يوازى عقد وفسخ المعاهدات الدولية النشـــاط التشريعى الذى يبذله البرلمان الاشتراكى .

فى يوغوسلافيا ، تقوم سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيـــــا الاتحادية الاشتراكية كليا بهذا النشاط ؛ فان الفيتشه الاتحادى يبرم المعاهدات الدولية بشـــأن التعاون السياسى والعسكرى ، والمعاهدات التى تتطلب اتخاذ او تعديل القوانين الداخلـــة فى صلاحية هذا الفيتشه ؛ وفيتشه الجمهوريات والاقاليم يبرم ، على اساس موافقة السكوبشينات الجمهورية والاقليمية ، المعاهدات الدولية التى تتطلب اتخاذ او تغيير القوانين الداخلة فى صلاحيتها ؛ واخيرا يبرم الفيتشهان الاثنان معا المعاهدات الدولية التى تتطلب اتخاذ او تعديل القوانين الجمهورية والاقليمية .

فى رومانيا انيط بالجمعية الوطنية الكبرى ابرام وفســـخ المعاهدات الدوليـــة التى لا تتطلب ســـوى تعديل القوانين ؛ والمعاهدات الدولية الاخرى يبرمها ويفسخها مجلس الدولة .

فى جمهورية المانيا الديموقراطية انيط ابرام وفسخ المعاهدات الدولية بمجلس الدولة ، ولكن المعاهدات الدوليـــة وغيرها من المعاهدات تحتاج قبل الابرام الى مصادقة مجلس الشعب اذا كانت

تتطلب تعديل القوانين . كذلك فسخ هذه المعاهدات يتم بقرار من مجلس الشعب .

في تشيكوسلوفاكيا تعود صلاحية ابرام المعاهدات الدولية الى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛ أمّا المعاهدات السياسية الدولية والمعاهدات الاقتصادية الدولية ذات الطابع العام ، وكذلك المعاهدات الدولية التى تتطلب اصدار قوانين اتحادية فانها تقتضى الحصول على موافقة الجمعية الاتحادية قبل ابرامها . واذا كانت المعاهدة الدولية تتطلب اصدار قانون جمهورى ، فان ابرام المعاهدة يقتضى موافقة المجلس الوطنى للجمهورية المعنية . واذا كانت المعاهدة الدولية تغير حدود جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تعين اصدار قانون دستورى اتحادى واصدار قانون دستورى فى الجمهورية المقصودة بالمعاهدة .

يدرج دستور بلغاريا ابرام وفسخ المعاهدات الدولية فى صلاحية الجمعية الشعبية ومجلس الدولة سواء بسواء دون ان يقرر فى اية احوال واية هيئة يجب ان تفعل هذا . وبالطريقة نفسها يضبط دستور المجر هذه المسألة مخولا جمعية الدولة وهيئة رئاسة جمهورية المجر الشعبية امر المصادقة على المعاهدات الدولية . ومن حق البرلمان فى كل من هذين البلدين الاشتراكيين ان يفصل ، بمبادرته ، فى مسألة ابرام هذه او تلك من المعاهدات الدولية ؛ فاذا لم يتخذ قرارا بهذا المعنى ، فان الهيئات الجماعية العليا العاملة على الدوام فى كل من البلدين تستطيع ، إمّا ان تبرم بنفسها هذه المعاهدة او تلك ، وإمّا ان تطرحها على الهيئة العليا للتمثيل الشعبى من اجل المصادقة .

فى الفييتنام ينص دستور سنة ١٩٨٠ ضبطا مختلفا نوعا ما : فان مجلس الدولة وحده يبت فى مسألة ما اذا كان يبرم بنفسه المعاهدة الدولية او يحيلها الى الجمعية الوطنية لابرامها .

فى الاتحاد السوفييتى يقرر الدستور ان السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى مخول امر الفصل فى جميع المسائل التى يجعلها الدستور من صلاحية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . ولذا يستطيع السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ان يفصل بنفسه فى مسألة ابرام وفسخ المعاهدات الدولية ، اذا رأى ذلك

صائبا وعقلانيا ، حتى وان كانت هذه المسألة من صلاحية هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى .

وبالارتباط مع وظيفة الضبط ، من الصائب ان نتناول كذلك مسألة **الحق فى تعيين الاستفتاء** الذى يلجأون اليه فى الممارسة العالمية ، اكثر ما يلجأون ، لاجل المصادقة على القوانين . مثلا . فى جمهورية المانيا الديموقراطية سنة ١٩٦٨ ، وفى بلغاريا سنة ١٩٧١ ، وفى كوبا سنة ١٩٧٦ ، تمت المصادقة بواسطة الاستفتاء على الدساتير السارية المفعول . وفى الاتحاد السوفييتى يمكن اجراء الاستفتاءات بقرار من السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى او من السوفييت الاعلى فى الجمهوريـــة المتحدة . وفى كوبا يجرى الاستفتاء الزاما اذا قررت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية اتخاذ دستور جديد ، او تعديل احكام دستورية تتعلق بقوام وصلاحيات الجمعية الوطنية او مجلس الدولة ، وبالحقوق والواجبـــات . ان تعيين الاستفتاءات فى بلغاريا وجمهورية المانيا الديموقراطيـــة ويوغوسلافيا ايضا هو من صلاحية الهيئات التمثيلية العليا .

٤(د) — تجمع الهيئات التمثيلية الاشتراكيـــة بين اتخـــاذ القرارات وتنفيذها . فان البرلمانات الاشتراكية تقوم بالنشـــاط التنفيذى بوصفه **وظيفة التدبير** . والاوامر التى تصدرها تقصـــد هيئات ومنظمات معينة وحلقة غير معينة من المقصودين . وهذه الاوامر يمكن تنفيذها فى سياق حقبة طويلة من الوقت كما يمكن ان تنص على القيام باعمال منفردة ، لمرة واحدة .

ان نشاط الهيئات التمثيلية التدبيرى لا يتسم بطابع الادارة التكنيكية العاجلة اليومية . فان هذه الادارة هى من مهمات هيئات ادارة الدولة ، الخاضعة للهيئات التمثيلية والمسؤولة امامها . ان السمة الاساسية التى يتسم بها نشاط الهيئات التمثيلية التدبيرى هى اعطاء التوجيات والتعليمات ، وتحديد اتجاهات نشاط هيئات الدولة .

وعادة تقوم الهيئات التمثيلية العليا بالنشاط التدبيرى فى حال بحث مختلف القضايا فى حياة الدولة ، او بالارتباط مع بسط الرقابة على نشاط هيئات الدولة هذه او تلك . مثلا . فى نيسان (ابريل) ١٩٨٤ درس السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى مسألة اصلاح مدرسة التعليم العام والمهنى وبعد المصادقة على الاتجاهات الاساسية التى رسمتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى

لهذا الاصلاح ، اعطى الكثير من هيئات الدولة توجيهات ملموسة بصدد تحقيـــق هذا الاصلاح . وفى تموز (يوليو) ١٩٨٤ بحثت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا دراسات بصـــدد المؤسسات لاجل الشيوخ وبصدد تطبيق قوانين لحماية النســاء والاطفال ، كما اعطت الهيئات المختصة توجيهات بصـــدد هذه المسائل .

ان دساتير البلدان الاشتراكية ، اذ تقرر صلاحيات الهيئات التمثيلية العليا ، انما تنص على صلاحيات لا تمكن ممارستها الا عن طريق التدبير وعلى صلاحيات تمكن ممارستها ســواء عن طريق التدبير ام عن طريق اقرار المعايير الحقوقية . مثلا . تشمـــل الصلاحيات الدستورية للجمعية الوطنية فى الفييتنام تعديل حدود الاقاليم والمدن الخاضعة للمركز والوحدات المساوية لها . وهذه الصلاحية تفترض اصـــدار اوامر مناسبـــة تنفذ مرة واحدة . وبالعكس ، يمكن ان يتضمن القرار بتشكيل او بالغاء الوزارات ولجان الدولة ، الداخل كذلك فى صلاحية الجمعية الوطنية ، سواء الامر بتشكيل الهيئة ام المعايير التى تضبط وضعها .

٢(هـ) – وعدا هذا ، تقوم البرلمانات الاشتراكيـــة **بوظيفة التنسيق** . يجب ان يشمل التنسيق ، لا نشاط هيئات الدولـــة وحسب ، بل ايضا تعاون هيئات الدولـــة مع مختلف تشكيلات المجتمع . ان التنسيق يتيح القيام بصورة فعالة بكل مجمل مهام الادارة كما يتيح تحاشى الازدواجية والتوازى فى العمل .

ان الوظيفة التنسيقية التى تؤديها البرلمانات الاشتراكيـــة تنعكس فى التشريع الدستورى والتشريع الجارى . فان دستور جمهورية المانيا الديموقراطية يعهد الى مجلس الشعب بتعيين مهام المواطنين والمجموعات وهيئات الدولة لدن تنفيذها لخطط التطوير الاجتماعى . فان صلاحية برلمانى بلغاريا والفييتنـــام ، مثلا ، بتقرير احالة بعض وظائف الدولة الى المنظمات الاجتماعية تفترض كذلك تنسيق نشاط هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية .

٢(ح) – تشغل **وظيفة الرقابة** مكانا مهما فى نشاط البرلمانات الاشتراكية فى كثير من البلدان . وهذه الوظيفـــة تنعكس فى الدساتير بصورة مختلفة . مثلا . بموجب دستـــور الاتحـــاد السوفييتى ، يفرض السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى الرقابة

على نشاط جميع هيئات الدولة المسؤولة امامه . وهذه الوظيفة مثبتة فى هذه الحال بأعم نحو . ولكن يمكن تثبيتها بصورة صلاحيات رقابية ملموسة وبصورة اشكال للرقابة (حق الاستماع الى تقارير هيئات الدولة ، استجوابات النواب ، وغير ذلك) .

ان الهيئات التمثيلية العليا تراقب ، إمّا شرعية نشاط الهيئات الخاضعة للرقابة ، وإمّا صواب وعقلانية هذا النشاط . ان التحقق من العقلانية تنسحب ، بصورة رئيسية ، على هيئات الدولة ومنظماتها . اما اشكال الرقابة على النشاط من قبل البرلمانات الاشتراكية وهيئاتها فهى : الاستماع الى تقارير الهيئات والمنظمات الخاضعة للرقابة ، والمصادقة على وثائق الهيئات الخاضعة للرقابة ، استجوابات واسئلة النواب ، النشاط الرقابى من جانب اللجان الدائمة واللجان الخاصة . وهناك شكل خاص للرقابة هو رقابة دستورية الوثائق والاعمال المتحقق منها (اى تطابقها مع الدستور) . وهذا الشكل ينسحب كذلك على وثائق واعمال البرلمانات الاشتراكية بالذات ، وهذا يعنى الرقابة الذاتية بقدر معين .

مثلا . ينص دستور بلغاريا فى عداد صلاحيات الجمعية الشعبية على قبول التقارير بصدد تنفيذ الخطة الواحدة للتطوير الاجتماعى والاقتصادى وبصدد تنفيذ ميزانية الدولة . وبموجب لائحة عمل الجمعية الشعبية الصادرة سنة ١٩٧٧ ، يقدم مجلس الوزراء فى النصف الاول من كل سنة تقريرا عن نشاطه فى السنة السابقة ، ويدرج فى هذا التقرير معطيات عن تنفيذ الخطة والميزانية .

وفضلا عن التقارير العامة التى تقدمها الحكومات فى البلدان الاشتراكية ، يقدم قادة مختلف هيئات الدولة التقارير امام برلماناتهم . مثلا . تبحث الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا التقارير التى يقدمها مجلس الدولة ، ومجلس الوزراء ، والمحكمة العليا الشعبية ، والمدعى العام للجمهورية ، والجمعيات الاقليمية للسلطة الشعبية ، وتعطى تقييما عنها ، وتتخذ قرارات مناسبة بشأنها . ويأمر نظام الجمعية الوطنية الصادر سنة ١٩٨٢ مجلس الدولة والمحكمة العليا الشعبية والمدعى العام بتقديم التقارير سنويا للجمعية الوطنية ، ويلزم الهيئات الاخرى بتقديم

التقارير بناء على طلب الجمعية الوطنية . وفى المعتاد يجرى تقديم هذه التقارير للجمعية الوطنيـــة فى دورتهـــا فى كانون الاول (ديسمبر) . وبوسع الجمعية الوطنية ان تعطى الهيئات المسؤولة امامها التوجيهات بصدد مضمون التقارير . وبوسعها ان تطلب من الجمعيات الاقليمية ، إما تقديم تقرير جماعى وإما تقديـــم تقارير حسب الاقاليم . مثلا . فى اواخر ١٩٨٣ ، تلقت الجمعية الوطنية تقارير شاملة عن نشاط وزارة المواصلات والجمعية الاقليميـــة لمدينة هافانا ، وفى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ تلقت تقارير عن نشاط وزارة التعليم العالى وجمعية اقليم سانكتى سبيريتوس . وبوسع الجمعية الوطنية ان تسحب مراسيم-قوانين مجلس الدولة ومراسيم او اوامر مجلس الوزراء اذا كانت تناقض الدستور او القوانين ، وقرارات واوامر الهيئات المحلية للسلطة الشعبية اذا كانت تخالف وثائق الهيئات من درجة اعلى او مصالح محال اخرى او مصالح البلد العامة .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية تستطيع البرلمانات ان تلغى القرارات والمراسم وسائر الوثائق التى تتخذها الهيئات العليـــا لسلطة الدولة ، او التى تتخذها الحكومات وسائر الهيئات ، وذلك بسبب لاشرعيتها او بسبب عدم صوابها .

تثبت الدساتير وانظمة الهيئات التمثيليـــة العليا حق نواب هيئات التمثيل الشعبى العليا توجيه الاستجوابات (الاسئلة) الى سائر هيئات الدولة . من قبل كانت الاستجوابات (الاسئلـــة) لا توجه الا الى الحكومة واعضائها ؛ اما فى العقود الاخيرة من السنين ، فقد اتسعت حلقة الاشخاص الذى توجه اليهم . مثلا . بموجب دستور المجر ، يحق لنواب جمعية الدولة ان يوجهوا الاسئلة الى هيئـــة رئاسة جمهورية المجر الشعبية ، ومجلس الوزراء ، واى من اعضاء هاتين الهيئتين ، وناظر الدولة ، ورئيس المحكمة العليا ، والمدعى العام فى اية قضية تمت بصلة الى صلاحياتهم . والذين توجه اليهم الاسئلة ملزمون باعطاء جواب فى جلسة جمعية الدولة .

فى كثير من البلدان الاشتراكية ، يلجأون على نطاق واســـع الى الاستماع لتقارير قادة هيئات الدولة ، وكذلك لتقارير قادة المنظمات الاجتماعية فى اللجان البرلمانية . وتنشأ لجان خاصـــة لاجل اجراء التحقيقات . مثلا . شكلت الجمعية الشعبية فى جمهورية

بلغاريا الشعبية فى ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٢ لجنة خاصـــة لاجل اجراء تحقيق برلمانى فى وضع البناء السكنى .

ان الرقابة على مراعاة الدستور والقوانين هى جزء مكون مهم من الرقابة البرلمانية . فى كثير من البلدان البرجوازية تُستَغَل الرقابة على الدستورية لاجل الحد من امكانيات البرلمان ، وبخاصة لاجل معارضـــة فعل القوانين المتخـــذة تحت ضغط القـــوى الديموقراطية ؛ اما فى اغلبية البلدان الاشتراكيـــة ، فان القرار النهائى بصدد دستورية القوانين يعود الى البرلمانات بالذات . وفى هذه البلدان تشير الدساتير احيانا كثيرة بكل صراحـــة الى اولوية البرلمان فى هذا المجال . مثلا . يقرر دستور رومانيا ان الجمعية الوطنية الكبرى هى وحدهـــا التى تبت فى دستوريـــة القوانين . وهذا المبدأ يسرى مفعوله كذلك فى المجر وبولونيـــا حيث انشئت لاجل رقابة الدستورية هيئتان خاصتان هما المجلس الحقوقى الدستورى (المجر) والمحكمة الدستورية (بولونيا) .

بوسع البرلمانات الاشتراكية ان تلجأ كذلك فى نشاطهـــا الرقابى الى هيئات رقابية مختصة واجهزتها . ففى بولونيا ، مثلا ، يخضع مجلس الرقابة الاعلى مباشرة للسيم ويساعده فى مراقبة الحكومة وسائر الهيئات . وفى الاتحاد السوفييتى ومنغوليا يشكل البرلمان اللجان للرقابة الشعبية على صعيد الدولة بأسرها ، ولكن اللجان لا تعمل تحت قيادة البرلمان وهيئة رئاسته وحسب ، بل ايضا تحت قيادة الحكومة ، ورؤساء لجان الرقابة هم اعضاء فى الحكومة . ووضع التفتيش العمالى الفلاحى فى جمهورية المانيـــا الديموقراطية يختلف بعض الشىء ، فهو يخضع للجنة المركزيـــة للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد ومجلس الوزراء . ولجنة رقابة الدولة والشعب فى بلغاريا والمجلس المركزى للرقابة العماليـــة على النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى رومانيا يعملان تحت قيادة مجلسى الدولة (فى رومانيا ، تحت رقابة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى ايضا) .

٣) تتحقق صلاحية البرلمانات الاشتراكية **بالوثائق** التى تتخذها **والاعمال** التى تنجزها . وفى سياق دراسة بعض من صلاحيـــات البرلمانات الاشتراكية ، تناول الكلام الوثائق وتطبيقها ، ولكن هذه المسألة جديرة بانتباه خاص .

ان القوانين ، بما فيها القوانين الدستورية ، كما سبق ان قلنا ، هى الشكل الاوسع انتشـــارا بين وثائق البرلمانـــات الاشتراكية .

القوانين العادية انما هى وثائق معيارية . ولكن هناك قوانين ، وحتى قوانين دستورية ، لا تتضمن معايير ، بل اوامر محسوبة للتنفيذ مرة واحدة . وشكل القانون تضفيه هذه الاوامر بحكـــم اهميتها السياسية الخارقة .

فى كثير من البلدان الاشتراكية ، تتخذ خطط التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية وميزانيات الدولة شكل القانون ويسرى مفعولها فى سياق حقبة الزمن المقررة فيها . والمدة المحدودة لفعل مثل هذه القوانين هى كذلك ميزة ما يسمى بالقوانين التمهيديـــة التى تصدر لاجل وضع الجديد من الدساتير ومجموعات القوانين وسائر الوثائق التشريعية الكبرى موضع التنفيذ بصورة تدريجية . وفى يوغوسلافيا تتسم بهذا الطابع القوانين الدستورية التى تصدر لاجل وضع الدساتير الجديدة والتعديلات على الدساتير موضـــع التطبيق .

ان **المراسيم (القرارات)** المذكورة اعلاه التى تتخذها البرلمانات الاشتراكية هى فى المعتاد وثائق غير معيارية . فهى تضفى صيغة على الاعمال الرامية الى تطبيق صلاحيات الرقابة والترتيب ، واجراء الانتخابات والتعيينات ، بما فى ذلك التنظيم الذاتى الداخلى . ولكن فى بعض الاحوال تكون المراسيم (القرارات) وثائق معياريـــة . مثلا . يعتبر النظام الداخلى لجمعية الدولة فى المجر والنظام الداخلى للسيم فى بولونيا قرارين .

وعدا هذا تتخذ برلمانات اشتراكية عديدة **بيانات (تصريحات) ونداءات** . وعادة تعرض فى البيانات (التصريحـــات) الاهداف والمهمات المتعلقة بمسألة من مسائل السياسة الداخلية او السياسة الخارجية ، بينما تتضمن النداءات دعوات (وعادة الى برلمانـــات البلدان الاخرى) الى القيام باعمال سياسية معينة .

٢ — التنظيم الداخلى للبرلمانات الاشتراكية

١) يتسم التنظيم الداخلى لهيئات التمثيل الشعبى العليا باهمية سياسية خارقة لاجل النجاح فى اداء المهمات الملقاة على عاتقها .

ومبادئه الاساسية تقررها دساتير البلدان الاشتراكية . ان مبادئ هذا التنظيم الدستورية تدققهـا وتطورها انظمـة البرلمانات الاشتراكيـة ، وكذلك وثائق اخرى فى بعض البلدان (القوانين بصدد النواب فى الاتحاد السوفييتى ، وبلغاريا ، والفييتنـام ، ومنغوليا ، وبولونيا ؛ واللوائح بصـدد اللجان الدائمـة فى البرلمانات فى الاتحاد السوفييتى ومنغوليا) .

٢) فى اغلبية البلدان الاشتراكية تتألف البرلمانات من **مجلس** واحد . وهذا يصح كذلك على السوفييتات العليا فى الجمهوريات المتحدة وفى الجمهوريات ذات الحكم الذاتى فى الاتحاد السوفييتى وعلى المجلسين الوطنيين فى جمهوريتى تشيكوسلوفاكيا .

تتألف البرلمانات الاتحاديـة فى الاتحـاد السوفييتـى وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيـا من مجلسين . ومرد ذلك الى الجمع ، فى حال تشكيلهمـا ، بين مبدأ التمثيل المكانى ومبدأ التمثيل القومى المكانى ، اللذين يؤمنان التمثيل المتكافئ لجميع كيانات الدول القومية . فاذا كان مجلس واحد – مجلس الاتحاد – فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى يتشكل بموجب معدل واحد للتمثيل يشمل عموم الاتحاد ، فان المجلس الثانى – مجلس القوميـات – يتشكل بموجب معدل آخر : ٣٢ نائبـا بكل من الجمهوريات المتحدة الـ ١٥ ، ١١ نائبا بكل من الجمهوريات ذات الحكم الذاتى الـ ٢٠ ، ٥ نواب بكل من المقاطعات ذات الحكم الذاتى الـ ٨ ، نائب واحد بكل من الدوائر ذات الحكـم الذاتى الـ ١٠ . والشيء نفسه فى تشيكوسلوفاكيا ؛ فاذا كان مجلس الشعب فى الجمعية الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ينتخب بموجب معدل واحد للتمثيل فى عموم تشيكوسلوفاكيا ، فان مجلس الامم يتشكل من ١٥٠ نائبا يجرى انتخابهم بصورة مناصفة فى كل من الجمهوريتين (اى ٧٥ نائبا بكل جمهورية) . وفى سكوبشينـا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تضم الفيتشه الاتحادى ٣٠ موفدا (مندوبا) عن كل من الجمهوريات الـ ٦ و٢٠ موفدا عن كل من الاقليمين ذاتى الحكم الذاتى . وتضم فيتشهات الجمهوريـات والاقليمين ١٢ موفدا بكل جمهورية و٨ بكل اقليم . وفى جمهوريات يوغوسلافيا واقليميهـا ذاتى الحكم الذاتى ، توجد برلمانات من ثلاثـة مجالس . فان البرلمانات تتألف من مجلس العمل المتحد

(تمثيل مجموعات العمل) ، مجلس المشاعات والمجلس الاجتماعى السياسى (تمثيل المنظمات الاجتماعية السياسية) .

ان القوام العددى للهيئات التمثيلية العليا ومجالسها هو فى اغلبية البلدان الاشتراكية ثابت ، ومقرر دستوريا . ففى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى يجب ان يكون المجلسان متساوين من حيث العدد ، وبالتالى يتحدد مجمل عدد نواب البرلمان السوفييتى انطلاقا من القوام العددى لمجلس القوميات ؛ وفى الوقت الحاضر يبلغ عدد النواب فى مجلس القوميات ٧٥٠ نائبا ، وبالتالى يتألف السوفييت الاعلى فى الاتحـــاد السوفييتى من ١٥٠٠ نائب . وفى ألبانيا ، تتألف الهيئة التمثيلية العليا من ٢٥٠ نائبا ، وفى بلغاريا من ٤٠٠ ، وفى جمهورية المانيا الديموقراطيـــة من ٥٠٠ ، وفى منغوليا من ٣٧٠ ، وفى بولونيا من ٤٦٠ ، وفى تشيكوسلوفاكيا من ٣٥٠ (٢٠٠ نائب فى مجلس الشعب و١٥٠ فى مجلس الامم) ، وفى يوغوسلافيا من ٣٠٨ موفدين (٢٢٠ فى الفيتشـــه الاتحادى و٨٨ فى فيتشهات الجمهوريات والاقليمين) . وفى الفييتنـــام والصين ، تقرر القوانين الانتخابية الحد الاقصى لعدد النواب فى هيئات التمثيل الشعبى العليا - لاجل الجمعية الوطنية فى جمهورية الفييتنام الاشتراكية ٥٠٠ ، ولاجل جمعية ممثلى الشعـــب لعموم الصين ٣٥٠٠ . اما فى المجر ورومانيـــا ، فان القوام العددى للبرلمان ليس دائما ، ثابتا ، بل يتغير ؛ ففى المجر يتحدد بموجب معدل التمثيل (نائب واحد بكل ٣٠ الف نسمة) ؛ وفى رومانيـــا يتحدد قبل كل دورة انتخابية (فى سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٥ كان نائب واحد بكل ٦٠ الف نسمة) . وفى الوقت الحاضر تتألف جمعية الدولة فى المجر من ٣٨٧ نائبا ، وتتألف الجمعية الوطنية الكبرى فى رومانيا من ٣٦٩ نائبا .

ان القوام العددى للبرلمانات الاشتراكية لا يرتبط ارتباطا شديدا بعدد سكان البلدان المعنية ؛ ففى البلدان حيث عدد السكان قليل ، يكون عدد النواب فى البرلمان احيانا اكبر مما فى البلدان حيث عدد السكان اكبر . ويجب ان يكون عدد النواب كبيرا بصورة كافية لكى يؤمن تمثيل الجماعات الاجتماعية والقومية والمكانيـــة التمثيل الضرورى ، ويتيح تشكيل الهيئات العاملة فى المجالس . ولكن عدد النواب الخارق الكبر يصعّب امكان اشتراك كل نائب

فى عمل المجلس اشتراكا فعـــالا ، ويجعل من الصعـــب ادارة المجلس .

٣) تنتخب الهيئات التمثيلية العليا ومجالسها لاجل تنظيم عملها هيئات **قيادية داخلية** تكون **جماعية واحادية** .

وهذه الهيئات يجرى انتخابها فى اغلبية البلدان الاشتراكية من عداد النواب لكل مدة الحلقة التشريعية . اما فى يوغوسلافيا ، فان رئيس سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ونائبه ، وكذلك رئيسا المجلسين يجرى انتخابهم لسنة واحدة . والنظام نفسه يقوم فى برلمانات الجمهوريـــات اليوغوسلافيـــة والاقليمين ذاتى الحكم الذاتى . فالى وظيفة رئيس سكوبشينـــا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ورئيسى فيتشهيهـــا ينتخبون الموفدون بالدور عن الجمهوريات والاقليمين ذاتى الحكم الذاتى ؛ ونائب رئيس السكوبشينا لا تمكن اعادة انتخابه فى كل مدة تفويض السكوبشينا وهى اربع سنوات (الامر الذى لا يحول دون انتخابه للمدة السنوية اللاحقة رئيسا للسكوبشينا) .

وفى الصين ، لا توجد هيئة قيادية داخلية دائمة فى جمعيـــة ممثلى الشعب لعموم الصين ؛ وتشرف هيئة الرئاسة التى يجرى انتخابها بنحـــو خاص لكل دورة على الاعداد المباشر للدورات واجرائها .

لا يجوز الخلط بين الهيئات القيادية الداخلية فى البرلمانات الاشتراكية ومجالسها وبين الهيئات الرئاسية العليا التى تنتخبها البرلمانات من قوامها ولمدة صلاحياتها . واحيانا يسمونها بهيئات الرئاسة (مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى ومنغوليـــا) ؛ وهى تؤدى بعض الوظائف المتعلقة بتنظيم عمل البرلمانات (مثلا . هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحـــاد السوفييتى تنســـق عمل مجلسى السوفييت الاعلى) .

ان الفرق الرئيسى بين هذين النوعين من الهيئات يتلخص فى ان المهمة الاساسية التى تواجه الهيئات القيادية الداخلية هى الاشراف على العلاقات الداخلية فى البرلمانات (المجالس) بينما الهيئات الرئاسية العليا هى بالضبط هيئات للدولة ونشاطها القيادى موجه اساسا الى الخارج . ولكن يلاحظ احيانا ، والحق يقال ، جمع بين المهمتين فى هيئة واحدة ؛ فهكذا هو ، مثلا ، المجلس الدائم فى جمعيـــة

الشعب العليا فى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، ورئيس جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية ، واللجنة الدائمة لجمعية الشعب العليا فى لاوس ، وهيئة رئاسة الجمعية الاتحادية وهيئتا رئاسة المجلسين القوميين فى تشيكوسلوفاكيا .

ان الهيئات القيادية الداخلية فى البرلمانات فى جمهورية المانيا الديموقراطية وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا هى هيئات **جماعية** . وفى رومانيا تسمى هذه الهيئة **بالمكتب** وفى البلدان الاخرى **بهيئة الرئاسة** وهى تتألف من رئيس البرلمان ونوابه ، وفى جمهورية المانيا الديموقراطية كذلك من اعضاء آخرين ايضا . وفى بولونيا يسمى رئيس السيم ونوابه على التوالى بالمارشال ونواب المارشال ؛ وفى جمهورية المانيا الديموقراطية يسمى رئيس مجلس الشعب بالرئيس (President) . وقوام الهيئات القيادية فى برلمانات جمهورية المانيا الديموقراطية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا يعكس البنية السياسية : فى هيئة رئاسة مجلس الشعب فى جمهورية المانيا الديموقراطية ٩ اعضاء يمثلون ٥ احزاب سياسية و٤ منظمات جماهيرية ؛ فى هيئة رئاسة السيم ، ممثلون جميع الاحزاب السياسية الثلاثة والكتل اللاحزبية ؛ فى هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية فى تشيكوسلوفاكيا- رئيس الجمعية ونائبه الاول يجرى انتخابهما من عداد اعضاء الحزب الشيوعى ويمثلان الجمهوريتين ؛ ويجرى انتخاب رئيسى المجلسين وممثلى الاحزاب المتحالفة نوابا للرئيس . وتجدر الاشارة الى ان الاصلاح الدستورى فى كل من جمهورية المانيا الديموقراطية ورومانيا سنة ١٩٧٤ قد عزز دور الهيئة القيادية الداخلية فى كل من البرلمانين ؛ فقد احيل اليها قسم من الصلاحيات العائدة سابقا الى مجلس الدولة فى كل من البلدين .

فى بولونيا ، توجد لدى هيئة رئاسة السيم هيئة استشارية خاصة هى **كونفانسيون الشيوخ** (جمعية الشيوخ) التى تدرس المسائل المتعلقة بمواعيد وجداول اعمال الجلسات ، وقوام هيئات السيم وغير ذلك . وتضم كونفانسيون الشيوخ كل هيئة الرئاسة ورؤساء الاتحادات الحزبية او نوابهم . وللكونفانسيون الحق فى ان تضم الى قوامها نوابا آخرين ؛ وفى الواقع تضم ممثلى الكتل

الثلاث اللاحزبية من النواب الكاثوليك .

فى البرلمانات السوفييتية تتشكل **مجالس الشيوخ** حسب المبدأ المكانى . ففى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، يتألف مجلس الشيوخ فى مجلس الاتحاد من ممثلى فئات النواب المنتخبين فى الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات ؛ واذا كان فى الكتلة اقل من ١٠ نواب ، ترسل ممثلا واحدا الى مجلس الشيوخ ، واذا كان عدد اعضاء الكتلة يتراوح بين ١١ نواب و٢٠ نائبا ، ترسل اثنين ، واذا كان عدد اعضاء الكتلة اكثر من ٢٠ ، ترسل ثلاثة . وفى مجلس القوميات يضم مجلس الشيوخ ٦ ممثلين عن كل جمهورية متحدة ، واثنين عن كل جمهورية ذات حكم ذاتى ، وواحدا عن كل مقاطعة ذات حكم ذاتى وجميع النواب المنتخَبين فى الدوائر ذات الحكم الذاتى .

تتألف هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من ٤٠ عضوا ينتخبهم المجلسان على اساس متكافئ اى ٢٠ عضوا عن كل مجلس . وبين ممثلى مجلس الامم يجب انتخاب ١٠ اعضاء عن كل من الجمهوريتين . وكل من مجلسى الجمعية الاتحادية ينتخب لنفسه هيئة رئاسة من رئيس ونائب رئيس وامين واعضاء ، علما بانه يجب ان تضم هيئة رئاسة مجلس الامم عددا متساويا من الممثلين عن كل من الجمهوريتين .

اما فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، فان الهيئات القيادية الداخلية للبرلمانات ومجالسها **احادية** . والرؤساء ونوابهم لا يؤلفون هيئات قيادية .

فى بعض البلدان الاشتراكية ، تنتخب البرلمانات كذلك امناء ، من قوامها عادة . فان الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا تنتخب امينا واحدا ، وتنتخب الجمعية الوطنية الكبرى فى رومانيا ٦ امناء ، وينتخب السيم فى بولونيا ١٠ امناء . والامناء يحافظون على النظام فى صالة الجلسات ، ويسجلون الخطباء ، ويحررون المحاضر ، ويحسبون الاصوات ، والخ . .

٤) تضطلع **الهيئات العاملة** فى البرلمانات الاشتراكية بدور كبير فى نشاطها ، وتسمى **باللجان** . وتكون **دائمة** اذا انشئت لكل مدة صلاحيات الهيئة التمثيلية المعنية ، وموقتة اذا انشئت

لاجل اداء مهمة معينة . ان المبادئ الاساسية لتنظيم ونشاط الهيئات العاملة فى البرلمانات الاشتراكية تقررها الدساتير ، وتضبط الانظمة الداخلية احكامها . وفى الاتحاد السوفييتي ومنغوليا صدرت قوانين خاصة بصدد اللجان الدائمة فى الهيئات التمثيلية العليا .

فى البرلمانات المؤلفة من مجلسين او ثلاثة مجالس ، تتشكل الهيئات العاملة سواء داخل المجالس ام من ممثلي مختلف المجالس . ورؤساء الهيئات العاملة تعينهم المجالس عند تشكيل هذه الهيئات (مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى) ، او تنتخبهم الهيئات العاملة بنفسها (مثلا ، فى رومانيا تنتخب كل لجنة من عداد اعضائها الرئيس ونائبى الرئيس والامينين) .

تتألف الهيئات العاملة من نواب . وفى مجلس الشعب فى جمهورية المانيا الديموقراطية ، تضم اغلبية اللجان نوابا احتياطيين ايضا . واللجنة الدستورية والحقوقية فى الجمعية الوطنية الكبرى فى رومانيا يمكن ان تتألف بمقدار الثلث من اختصاصيين ليسوا من نواب الجمعية . والى بعض لجان السكوبشينات اليوغوسلافية يجرى ايفاد ممثلين عن المنظمات الاجتماعية والمنظمات والاتحادات ذات الادارة الذاتية من الدرجة المناسبة ، كما يجرى تعيين العاملين فى ميدان العلم والعاملين فى المؤسسات العامة والاختصاصيين . ولدن تشكيل الهيئات العاملة فى البرلمانات فى عدد من البلدان ، يتأمن تمثيل جميع الاحزاب السياسية كما يتأمن القوام القومى اللازم .

يتراوح عدد **اللجان الدائمة** بين ٨ (مثلا فى بلغاريا ورومانيا) و٢٠ واكثر (مثلا ، فى كوبا) . وهذه الهيئات هى هيئات مختصة- **فرعية او وظائفية** . فان لجنة الصناعة والبناء والنقل ، ولجنة رعاية الصحة فى جمهورية المانيا الديموقراطية هما لجنتان فرعيتان ، واللجنة الدستورية الحقوقية ولجنة الطعون لجنتان وظائفيتان . وفى الجمعية الشعبية فى بلغاريا ، والسيم فى بولونيا لا تتسم اللجان الا بطابع وظائفى اذ انها تشرف على قضايا كبيرة معينة من قضايا الحياة الاجتماعية .

تهيئ الهيئات العاملة مشاريع القوانين ومشاريع القرارات الاخرى التى تتخذها البرلمانات ، وتقدم التقارير عن هذه

المشاريع ،وتراقب فى ميدانها تنفيذ قرارات البرلمانات ، ويحق لها ان تقترح على البرلمانات دراسة هذه المسألة او تلك . وهى هيئات معاونة ومبادرة ورقابية للبرلمانات .

تتألف **اللجان الموقتة** لاجل اعداد الدساتير الجديدة ، وتحرير وثائق البرلمانات ، واجراء التحقيقات ، ودراسة القضايا ، وما الى ذلك .

٥) **الوضع الحقوقى (ستاتوس) للنواب** فى البرلمانات الاشتراكية تضبطه الدساتير والانظمة الداخلية فى اغلبية البلدان. وفى الاتحاد السوفييتى وبلغاريا ومنغوليا اتخذت ، عدا ذلك ، قوانين خاصة بصدد ستاتوس النواب فى جميع الهيئات التمثيلية- سواء منها العليا ام المحلية . وفى الفييتنام يسرى مفعول اللائحة بصدد نائب الجمعية الوطنية ، وفى بولونيا يسرى مفعول القانون بصدد نائب السيم .

تحدد القوانين زمن بداية ونهاية الوظائف النيابية ، وحقوق النواب وواجباتهم ، المطبقة فى البرلمان وفى الوحدة الانتخابية ، والنشاط الهادف الى تنفيذ قرارات البرلمانات والمراقبة على تنفيذها ، والضمانات الاساسية للنشاط النيابى .

فان قانون ستاتوس (حقوق وواجبات) نواب الشعب فى الاتحاد السوفييتى الصادر سنة ١٩٧٢ يقرر بصيغته الصادرة سنة ١٩٧٩ ان صلاحيات النائب تبدأ فى يوم انتخابه ، وتنتهى فى يوم الانتخابات الى السوفييت الاعلى بحلقته الجديدة . ومن الممكن ان تنقطع صلاحياته قبل الموعد فى حال السحب ، وكذلك بقرار من السوفييت الاعلى لمناسبة تصريح النائب بالتنازل عن الصلاحيات النيابية نظرا لظروف وعوامل تحول دون تحقيقها ، وإما لمناسبة سريان مفعول حكم قضائى اتهامى . ومن الطبيعى ان يتوقف التفويض النيابى فى حال وفاة النائب . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، قد يكون الاساس لاجل وقف صلاحيات النائب ، إمّا الغاء التفويض من قبل الهيئة التمثيلية التى النائب عضو فيها ، وإما بمبادرة النائب نفسه ، وإما بمبادرة الحزب الذى هو عضو فيه ، وإما بمبادرة المنظمة الجماهيرية التى هو عضو فيها . وفى بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، رومانيا) يمكن ان يكون فقدان النائب

لحقه الانتخابى الهامد سببا لانقطاع صلاحياته .

والنواب ملزمون بالاشتراك فى جلسات الهيئة التمثيلية وجلسات تلك من هيئاتها التى انتخبوا اليها او عُيِّنوا فيها . والهيئات المختصة ملزمة بتزويد النواب بالمعلومات الضرورية لاجل هذا الاشتراك . وفى البرلمان (المجلس) وهيئته التى النائب عضو فيها ، يتمتع النائب بحق الصوت التقريرى . ويحق له ان يطرح المسائل على بساط البحث ، ويعرب عن رأيه فى القوام الشخصى للهيئات المنتخَبة ، وفى ترشيحات المسؤولين المنتخَبين او المعينين ، ويتقدم بالاستجوابات ويطرح الاسئلة ، ويشترك فى المناقشات ، ويقدم مشاريع قرارات وتعديلات عليها ويعطى التوضيحات . وبوسع النائب ان يتقدم بمبادرة الى التحقق من عمل اجهزة الدولة والمؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية والمنظمات وان يتحقق من عملها بتكليف من البرلمان .

ويطلع النائب ناخبيه على عمل البرلمان وعلى تنفيذ توصياتهم ويدرس الرأى العام ويبلغ البرلمان وهيئاته عن القضايا التى استوضحها ، ويتقدم من الهيئات المختصة والمسؤولين بالمقترحات المناسبة . وبما ان النائب يشتغل فى الدائرة الانتخابية ، فانه يعتمد على مساعدة المنظمات والحركات الاجتماعية ومجموعات العمل وغيرها . ويبحث النائب مقترحات المواطنين وبياناتهم وشكاواهم ، ويتخذ التدابير لحلها حلا صحيحا وفى الوقت المناسب ، ويراقب حلها . وبوسعه ان يتكلم فى اجتماعات الناخبين ؛ والهيئات المختصة فى الادارة ملزمة بتنظيم مثل هذه الاجتماعات وبتزويد النائب بالمعطيات الضرورية . وبوسعه ان يشترك بصوت استشارى فى عمل الهيئات التمثيلية من درجات ادنى فى دائرته الانتخابية . والقانون يخول نواب الجمعية الشعبية فى بلغاريا الاشتراك ، بدون حق التصويت ، فى جلسات الهيئات الادارية بالوزارات والدوائر ، وكذلك جلسات اللجان التنفيذية لمجالس الشعب فى مناطقهم الانتخابية .

فى عداد **ضمانات نشاط** النائب ، تأتى ، فى المقام الاول ، **الحصانة** (immunité) النيابية من الملاحقة الجزائية ، التى تقررها الدساتير . فبموجب دستور الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، «لا تجوز احالة نائب السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى للمحاكمة

الجنائية واعتقاله او توقيع العقوبات الادارية عليه بالطرق القضائية الا بموافقة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى ، وبموافقة هيئة رئاسته فى الفترة بين دورتين» (المادة ١١٨) .

ويصوغ دستور بلغاريا المبدأ نفسه بنحو يختلف بعض الشيء : لا يجوز اعتقال ممثل الشعب ، ولا يجوز اقامة دعوى جزائية عليه الا فى حالات الجرائم الفادحة ، والا بموافقة جمعية الشعب ، وبموافقة مجلس الدولة حين لا تكون منعقدة ؛ ولكن لا لزوم للموافقة اذا اعتقل ممثل الشعب اثناء اقترافه جريمة فادحة ؛ وفى هذه الحال تحاط جمعية الشعب ، وكذلك مجلس الدولة علما على الفور بالاعتقال .

فى عدد من البلدان يتمتع نواب البرلمانات الاشتراكية **بالمناعة** (indemnité) اى اللامسؤولية عن الاعمال المقترفة اثناء اداء الواجبات النيابية . مثلا . يقرر دستور جمهورية بلغاريا الشعبية ان ممثلى الشعب لا يتحملون المسؤولية الجزائية او الانضباطية عن الآراء التى يعربون عنها فى الجمعية الشعبية وعن تصويتهم فى هذه الجمعية . والضمانة نفسها يتمتع بها نواب جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين بموجب دستور جمهورية الصين الشعبية . وينص دستور المجر على ان كل نشاط سياسى او اقتصادى او كل نشاط آخر ، وكذلك كل مسلك يتناقضان مع مصالح المجتمع يتنافيان مع تفويض نائب جمعية الدولة .

يمنح دستور جمهورية المانيا الديموقراطية نواب مجلس الشعب الحق فى الامتناع عن اعطاء الافادات بصدد المعلومات التى تلقوها كنواب او التى اعطوها كنواب .

يؤدى نواب البرلمانات الاشتراكية وظيفتهم المشرفة والمسؤولة دون ان يحصلوا من ذلك على اية منافع ودون ان يتركوا مكان عملهم الدائم . وفى كثير من البلدان الاشتراكية ، يتمتع النواب بضمانات مرتبطة بعلاقات العمل . مثلا . فى كوبا يتمتع نواب الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية ، لاجل اداء وظائفهم ، باجازة غير مدفوعة الاجر ، ويتقاضون مكافأة توازى الاجرة كما يتقاضون النفقات الناجمة عن العمل النيابى . وفى بلغاريا ، يتقاضى ممثل الشعب فى مكان عمله اجازة مدفوعة الاجر اى ان النفقات المتعلقة بالنشاط النيابى لا تلقى على عاتق ميزانية

الدولة ، بل على منظمة العمل التى يشتغل فيها ممثل الشعب .

وتضمن قوانين بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، الاتحاد السوفييتى ، بلغاريا ، منغوليا) للنائب فى حال انتخابه فى ملاك هيئة تمثيلية امكانية العودة الى عمله السابق او الى عمل مساو مع ادراج وقت العمل فى الوظيفة الانتخابية فى قدم العمل حسب الاختصاص . وفى هذه الحال ، ينص قانون منغوليا بخاصة على تعويض الفرق فى الاجرة اذا كان راتب هذا العمل فى الوظيفة الانتخابية فى الهيئة التمثيلية اقل من الاجر الذى كان يتقاضاه النائب فى مكان العمل الاساسى .

يمنع القانون السوفييتى والمنغولى صرف النائب من العمل ، وطرد النائب من التعاونية الزراعية الانتاجية او احالته من باب العقوبة الادارية الى وظيفة قليلة الراتب بدون موافقة الهيئة التمثيلية العليا ، وفى الفترة بين دورتين لها - بدون موافقة هيئة رئاستها .

ويتمتع النائب بحق التنقل مجانا بوسائط النقل العامة (عدا التاكسى) بين الدائرة الانتخابية ومكان الاقامة وكذلك ضمن حدود الدائرة الانتخابية وبالحق فى تقاضى الاجرة اليومية وتعويضات المأمورية ، وما الى ذلك .

وقادة الهيئات والمنظمات ملزمون بتقديم المساعدة التامة للنواب فى اداء وظائفهم .

٦) فى كثير من البلدان تقوم عادة انشاء **الاتحادات النيابية** لكى يؤدى النواب واجباتهم بنحو افضل . فان النواب يتحدون على اساس مبادئ مختلفة ، ولاتحاداتهم انظمة مختلفة .

يتحد نواب البرلمانات الاشتراكية حسب علامة انتمائهم الحزبى . وفى بلدان نظام الحزب الواحد تتشكل فى الهيئات التمثيلية العليا فرق حزبية توحد النواب اعضاء الحزب الشيوعى (العمالى) المعنى . وفى بعض بلدان نظام تعدد الاحزاب (بلغاريا ، جمهورية المانيا الديموقراطية ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) ، تتشكل اتحادات النواب الحزبية من جميع الاحزاب الممثلة فى البرلمان . وللفرق الحزبية احيانا اسماء متميزة : ففى بلغاريا تسمى بالفرق البرلمانية ، وفى جمهورية المانيا الديموقراطية بالكتل ، وفى بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بالنوادى

النيابية . وهى تدرس مسائل نشاط الهيئات التمثيلية المعنية وتوجه اعضاءها نحو دعم ، او بالعكس ، نحو رفض مشاريع قرارات معينة ، وتسهم كذلك فى تنشيط اعضائها لاداء الوظيفة النيابية .

والاتحادات النيابية فى مجلس الشعب فى جمهورية المانيا الديموقراطية تتميز بخاصة مفادها انه توجد ، الى جانب كتل الاحزاب السياسية الخمسة - الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد ، حزب الفلاحين الديموقراطى الالمانى ، الاتحاد المسيحى الديموقراطى ، الحزب الليبيرالى الديموقراطى الالمانى ، الحزب الوطنى الديموقراطى الالمانى - كتل تمثل المنظمات الجماهيرية : - اتحاد النقابات الالمانية الحرة ، الشبيبة الالمانية الحرة ، اتحاد النساء الديموقراطى فى المانيا ، الاتحاد الثقافى فى جمهورية المانيا الديموقراطية (كولتوربوند) . وكل نائب فى مجلس الشعب يعتبر ممثلا عن حزب او منظمة جماهيرية ، ويكون عضوا فى كتلته (او كتلتها) . وعدد اعضاء هذه الكتل ثابت ، دائم - الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد ١٢٧ نائبا ؛ الاحزاب الاربعة الباقية ٥٢ نائبا بكل حزب ، وعدد اعضاء كتل المنظمات الجماهيرية على التوالى : ٦٨ نائبا ، ٤٠ نائبا ، ٣٥ نائبا ، ٢٢ نائبا . ولكن يجب ان يؤخذ بالحسبان ان تعداد الكتل الحزبية لا يدل بحد ذاته على عدد اعضاء هذا الحزب او ذاك فى مجلس الشعب لأن قسما من النواب الحزبيين لا ينتمون الى كتلهم الحزبية بل الى كتل المنظمات الجماهيرية .

وعدا النوادى النيابية لحزب العمال البولونى المتحد والحزب الفلاحى المتحد والحزب الديموقراطى ، توجد فى السيم البولونى ثلاث حلقات من النواب الكاثوليك - الاتحاد الاجتماعى الكاثوليكى البولونى ، جمعية الكاثوليك المدنيين (Pax) ، الاتحاد الاجتماعى المسيحى .

وفى البرلمانات الاشتراكية يشكل النواب الشيوعيون اغلبية كبيرة تربو على عدد النواب المطلوب لاجل تعديل الدستور . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية وبولونيا ، يختلف الوضع بعض الشىء : فان عدد النواب الشيوعيين يربو على الاغلبية المطلقة ، ولكنه لا يبلغ اغلبية الثلثين الضرورى لاجل تعديل الدستور .

فى البلدان الاشتراكية ، وفى المقام الاول بينها البلدان الاوروبية التى يوجد فيها نظام تعدد الاحزاب ، تتميز اتحادات النواب الحزبية بحقوق اجرائية معينة . فبموجب دستور جمهورية المانيا الديموقراطية ، مثلا ، تقدم اكبر كتلة (كتلة الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد) على مجلس الشعب المرشحين لمنصبى رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الوزراء .

وفى برلمانات بعض البلدان الاشتراكية ، تتشكل ايضا **اتحادات مكانية للنواب .**

ان فرق النواب على صعيد المقاطعات وعلى صعيد العاصمة فى جمعية الدولة فى المجر ، وفرق النواب فى الجمعية الوطنية فى الفييتنام ، المنتخبين فى الاقاليم (المدن الخاضعة للمركز) والوحدات المساوية لها ، والوفود عن الوحدات الانتخابية فى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين ، والفرق النيابية من الفويفودستفوات فى السيم البولونى ، تنسق عمل اعضائها وتتمتع بصلاحيات معينة فى حقل المبادرة والاستشارة . مثلا . بموجب النظام الداخلى لجمعية الدولة فى المجر تنتخب فرق نواب المقاطعات وفرقة نواب العاصمة قادتها ؛ ومن مهماتهم ضبط الصلة بين النواب ورئيس جمعية الدولة ، والاستعداد لجلسات الجمعية ولجانها ، وعمل النواب ، وتبادل التجربة ، والاعلام بشأنها . وفى تشيكوسلوفاكيا تنشأ اتحادات النواب على صعيد المقاطعات وعلى صعيد العاصمة ، لدن الهيئات المعنية للجبهة الوطنية ، ولا تضم نواب الجمعية الاتحادية وحسب ، بل تضم ايضا نواب المجلسين القوميين التشيكى والسلوفاكى .

وتتمتع بحقوق خاصة وفود الجمهوريات والاقليمين ذاتى الحكم الذاتى فى فيتشه الجمهوريات والاقليمين فى سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وفى الحلقة المعينة من المسائل ، يجرى التصويت فى هذا المجلس على اساس هذه الوفود بالضبط ، علما بان كل وفد منها يتمتع من حيث الجوهر بحق الفيتو (النقض) لأن الدستور يقتضى اجماع الوفود . وانها وفود من هذا النوع ، وان تكن لا تتسمى بالاسم نفسه ، اتحادات النواب عن كل جمهورية فى مجلس الامم فى الجمعية الاتحادية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، حيث القرارات

فى الحلقة المعينة من المسائل تحتاج الى اغلبيــة اصوات النواب المنتخبين فى كل من الجمهوريتين .

وفى كثير من البرلمانات الاشتراكيــة ، تتشكل **فرق برلمانية وطنية** تشترك فى عمل الاتحاد البرلمانى العالمى – وهو منظمــة عالمية شاملة لاجل التعاون بين البرلمانات من مختلف البلدان ، وبخاصة فى مضمار الدفاع عن السلام . وفى البلدان الاشتراكيــة تنشأ فرق نيابية لاجل التعاون الثنائى مــــع برلمانات مختلف الدول . مثلا . فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى انشئت فروع لتطوير الصلات البرلمانية مــع النمسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وايطاليا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحاديــة واليابان ، والفرع السوفييتى العربى ، والفــرع السوفييتى الافريقى والفرع السوفييتى الاميركى اللاتينى . وقـــد انشأت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا الفرقـــة البرلمانية «كوبا – فرنسا» ، والفرقة البرلمانية «كوبا – بلجيكا» وبعض الفرق الاخرى .

٧) فى بعض البلدان الاشتراكية تتشكل لــدى البرلمانات هيئات استشارية مختلفة .

فان دستور الفيتنام ، مثلا ، قد نص على انتخاب هيئــة استشارية خاصة من قبل الجمعية الوطنية هــى مجلس القوميات الذى يدرس قضايا القوميات فى الجمهورية ، ويتقدم بمقترحاته من الجمعية الوطنية ومجلس الدولة ، ويساعد هاتين الهيئتين العليين فى مراقبة تطبيق السياسة الوطنية . وبوسع مجلس القوميات ان يطلب المعلومات من مجلس الوزراء وسائــر الهيئات المختصة والافراد المختصين ، ويتقدم باستجوابات مــن مجلس الوزراء واعضائه وقادة المحكمة الشعبية العليا والادعاء العام الاعلى .

وفى السيم البولونى انشىء المجلــس الاجتماعى الاقتصادى ؛ وهذا المجلس يدرس المسائل التى يحيلها اليــه السيم وهيئة رئاسته ولجانه لاجل الاستشارة . وهذا المجلس هو هيئة للرأى العام تتألف من ممثلى مختلف فئات السكان ومختلف انحاء البلاد . ويعين السيم اعضاء المجلس من عداد المرشحين الذين ترشحهـم مجموعات العمل المفوضة واتحادات الفلاحين الاحاديين وكذلــك المنظمات الاجتماعية والجمعيات . يجب ان يملــك اعضاء المجلس الحق الانتخابى النشيط ولكن لا يجوز ان يكونوا من نواب السيم .

والسيم يعين رئيس المجلس من عداد النواب . وبواسطة هيئة رئاسة السيم يستطيع رئيس المجلس ان يطلب من اعضاء الحكومة المعلومات والايضاحات ، وما الى ذلك . ومن حق المجلس ان يدعو الى جلساته الاشخاص الذين يعتبر اشتراكهم فى بحث القضية ضروريا . ولدى السيم يعمل كذلك فريق من الخبراء .

٨) يخدم **جهاز من افراد الملاك** (الديوان ، المكتب ، وما الى ذلك) البرلمانات الاشتراكية ؛ وهو يخضع ، إمّا لقيادة البرلمان نفسه ، كما هو الحال مثلا فى المجر وجمهورية المانيا الديموقراطية وبولونيا ، وإمّا لقيادة الهيئة الرئاسية العليا ، كما هو الحال مثلا فى الاتحاد السوفييتى .

٣ – نظام عمل البرلمانات الاشتراكية

١) لا يقتصر نظام عمل البرلمانات الاشتراكية على القضايا التكنيكية . فان هذه القرارات او تلك مهمة بقدر اهمية النظام الذى توضع وتتخذ بموجبه هذه القرارات ، ويجرى التحقق بموجبه من فعاليتها . ولهذا تثبت الدساتير المبادئ الاساسية لعمل البرلمانات الاشتراكية ، ثم تضبط الانظمة الداخلية لهيئات التمثيل الشعبى العليا هذا العمل بالتفصيل .

ان نظام عمل البرلمانات الاشتراكية يشمل تنظيم اجراء **الدورات والجلسات العامة ونظام اعداد واتخاذ مختلف القرارات ومزاولة العمل .**

٢) فى اغلبية البلدان الاشتراكية تعمل الهيئات التمثيلية العليا حسب نظام الدورات ، وغايته ان يسهل على النواب الجمع بين وظائفهم كممثلين عن الشعب وبين اشغالهم المهنية فى مكان عملهم العادى . **ان دورة الهيئة التمثيلية انما هى مرحلة من الوقت تعقد فيها الهيئة الجلسات وتتخذ القرارات** . ولكن هذا لا يعنى ان المجالس تعقد جلساتها يوميا اثناء الدورة ، فبين الجلسات يمكن ان تقوم انقطاعات كبيرة . ولكن الهيئة التمثيلية العليا تقوم بنفسها ، على العموم ، اثناء الدورة ، بكل عملها ، دون ان تحل محلها هيئات اخرى ، مثلا ، هيئة الرئاسة .

احيانا يجوز ان تحل هيئة اخرى محل البرلمان ، لا فى الحقبة

بين دورتين ، بل حين لا يعقد جلساته . ففى سنة ١٩٧٤ ، مثلا ، ادرجوا فى دستور رومانيا مادة تنص على ان صلاحيات الجمعية الوطنية الكبرى ، التى يقوم بها مجلس الدولة فى الحقبة بين دورتين ، يمكن ان يقوم بها ايضا اثناء الدورة ، اذا اقتضت الضرورة الاقتصادية والاجتماعية اتخاذ اجراءات عاجلة واذا كانت الجمعية الوطنية الكبرى لا تعقد جلسات . والدستور البولونى يخول مجلس الدولة اتخاذ قرارات بصدد حالة الحرب فى حال الهجوم المسلح على جمهورية بولونيا الشعبية او فى حال ضرورة الدفاع المشترك دون العدوان اذا كان السيم لا يعقد جلساته فى هذا الوقت .

فى بعض البلدان تنقسم دورات البرلمانات الاشتراكية الى **دورات عادية ودورات غير عادية** . مثلا . دورات السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى تنعقد مرتين فى السنة ، بينما تدعو هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى الى عقد الدورات غير العادية بناء على مبادرتها ، وكذلك بناء على اقتراح من جمهورية متحدة او من ثلث نواب احد المجلسين على الاقل . وهكذا ، دورتان فى السنة عاديتان ، والدورات الباقية ، اذا انعقدت ، غير عادية .

وفى البلدان الاخرى لا تقسم الدساتير الدورات الى عادية وغير عادية ، ولا تفرض غير حد ادنى لعدد الدورات فى غضون السنة . مثلا . بموجب دستور المجر ، تعقد جمعية الدولة كل سنة دورتين على الاقل بدعوة من هيئة رئاسة جمهورية المجر الشعبية بناء على قرار تتخذه بنفسها او بناء على مراجعة خطية من ثلث النواب .

دورتان فى السنة ، هذا هو الحد الادنى المقرر لاجل انعقاد البرلمانات فى اغلبية البلدان الاشتراكية . وفى لاوس والصين ومنغوليا يبلغ هذا الحد الادنى دورة واحدة . وينص دستور جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية على عقد دورة او دورتين فى السنة . وينص دستور بلغاريا على حد ادنى قدره ثلاث دورات فى السنة . وفى المجر تعقد جمعية الدولة فى المعتاد ٤ دورات فى السنة .

ولكن المدة التى تعمل فيها الهيئة التمثيلية العليا لا تتوقف على عدد الدورات وحسب بل ايضا على طولها والاصح القول على عدد الجلسات العامة المعقودة . وفى الاتحاد السوفييتى وبلغاريا

وكوبا تتألف الدورة من جلسات عامة تنعقد فى غضون يومين او ثلاثة على التوالى . وفى المجر غالبا ما تتألف الدورة من جلسة واحدة . وفى الفييتنام ولاوس والصين تدوم الدورة ١٠ ايام واكثر مع جلسات يومية .

ولكن تنظيم دورات هيئات التمثيل الشعبى العليا فى بولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا يختلف . فهنا تدوم الدورات بضعة اسابيع وحتى اشهرا . والجلسات العامة لا تنعقد يوميا ، وتنعقد بفترات انقطاع كبيرة . وفى غضون هذه المدة للدورة ، يمكن ان تنعقد بضع جلسات عامة من يوم او يومين ، ناهيك بانه ليس للدورات ارقام متسلسلة ، بل تنقسم الى ربيعية وخريفية . وفى تشيكوسلوفاكيا وبولونيا يجرى ترقيم الجلسات فى سياق الحلقة التشريعية كلها ، علما بانه يجرى فى تشيكوسلوفاكيا ترقيم الجلسات المشتركة والجلسة المنفردة للمجلسين فى الجمعية الاتحادية بشكل خاص .

وعادة تدعو الهيئات القيادية الجماعية العليا العاملة على الدوام الى عقد الدورات . وتجدر الاشارة الى ان مجلس الدولة هو الذى يدعو الجمعية الوطنية الكبرى الى عقد دورتها ، ولكنه يفعل ذلك بناء على قرار من مكتب الجمعية . وفى كوبا ، تنعقد الدورات العادية للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية بناء على دعوة رئيسها ، بينما تنعقد الدورات غير العادية بناء على دعوة من مجلس الدولة . ودورات الجمعية الاتحادية فى تشيكوسلوفاكيا تنعقد وتنفضّ بناء على طلب رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، ولكن اذا لم يدع الجمعية الاتحادية فى الموعد المعين الى الانعقاد ، فان هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية تفعل ذلك كما انها تفضّ الدورة فى هذه الحال . اما فى اغلبية البلدان الاشتراكية فان القرار باختتام الدورة البرلمانية يتخذه البرلمان نفسه .

ان عقد اول دورة بعد الانتخابات تتسم باهمية كبيرة ، لأن البرلمان ينتظم فيها . وقد تتراوح المدة لاجل عقد هذه الدورة بين ٣٠ يوما (مثلا فى كوبا) و٣ اشهر (مثلا ، فى رومانيا) بعد الانتخابات . ان البرلمان الكوبى لا يدعى الى الانعقاد فى دورة اولى ، بل ينعقد حسب مشيئته ، بموجب حقه .

وفى يوغوسلافيا ، لا يقوم نظام الدورات ؛ فان

السكوبشينات تعتبر هيئات عاملــــة على الدوام ، ومجالسها تعقد جلساتها بناء على دعوة من رؤسائها . وتعقد مجالس السكوبشينات جلساتها ليوم او يومين بضع مرات فى السنة ؛ والحقبــة الممتدة من ٢٠ تموز (يوليو) الى ٥ ايلول (سبتمبر) تعتبر عطلة صيفية لا يصح لها ان تعقد جلساتها . وباستثناء احوال الخطر الحربى ، لا يمكن لاية هيئات اخرى ان تقوم بصلاحيات السكوبشينات .

وهكذا هو ايضا نظام عمل البرلمان فـــــى جمهورية المانيا الديموقراطية حيث لا يجوز البتة تقريبا ان يحل مجلس الدولة محل مجلس الشعب . ومجلس الدولة لا يدعو الا الى عقد الدورة الاولى لمجلس الشعب بعد الانتخابات ، والدورات الاخرى تنعقد بناء على دعوة هيئته القيادية الداخلية – هيئة الرئاسة .

٣) يجرى عمل البرلمانات الاشتراكية فى **جلسات عامة** – اى فى **الاجتماعات العامة لاعضاء البرلمان** التى يجب ان تحضرهـــــا الاغلبية المقررة (ولكن فى بولونيا يكفى ثلث عدد النواب) . وفى جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين تنعقد الجلسة الاولى قبل افتتاح الدورة ؛ وتسمى بالجلسة التحضيرية ، وفيها يجرى انتخاب هيئة رئاسة الدورة ورئيس امانتها ، واتخاذ جدول الاعمال ، والبت فى مسائل اخرى .

جلسات البرلمانات الاشتراكية مفتوحة على العموم ؛ ولاجل عقد جلسة مغلقة ، لا بدّ من قرار خاص يتخذه المجلس . ومن الممكن ان يشترك كذلك فى الجلسات بصوت استشارى مسؤولون كبار من رجال الدولة اذا لم يكونوا نوابا . ولا يندر ان يتمتـــع هؤلاء بحق الكلام بصورة غير دورية .

فى بعض البلدان يقرر وقت الكلام . وهذا امر صائب وعقلانى لأنه يضبط الخطباء ويتيـــح البحث بروح عملية فى المسائـــل المطروحة . مثلا . فى السوفييت الاعلى فـــى الاتحاد السوفييتى ، يعطى النائب فى المناقشات للمرة الاولى مدة فـــــى حدود ١٥ دقيقة ، وللمرة الثانية مدة فى حدود ٥ دقائـــق (كذلك يعطى ٥ دقائق للكلام حول نظام تسيير الجلسات وحول دوافع التصويـت ولاجل الاستعلامات) .

تتخذ القرارات فى المسائل المبحوثة **بالتصويت** . ففى عمـــل الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا ، يمكن تطبيق ثلاثـــة

اساليب للتصويت : التصويت العادى ، التصويت بالمناداة بالاسماء ، التصويت السرى . يجرى التصويت العادى برفع اليد ، وبالمناداة بالاسماء باعراب كل نائب شفويا عن رأيه فى موضوع التصويت ، والسرى باوراق كتب عليها «نعم» او «لا» . ان التصويت بالمناداة بالاسماء يتوجب الزاما عند حل مسألة تتعلق بتعديل الدستور ، والتصويت السرى يتوجب لدن انتخاب مجلس الدولة . وفى اغلبية الاحوال تقرر الجمعية نفسها اسلوب التصويت الذى يجب اللجوء اليه .

وهناك نظام خاص فيما يتعلق بالجلسات التأسيسية التى تنعقد بعد الانتخابات العامة . فقبل انتخاب الهيئات القيادية الداخلية يشرف اكبر النواب سنا او واحد من اكبر النواب سنا على الجلسة التأسيسية . واحيانا يساعده اصغر النواب سنا او نواب آخرون (مثلا ، فى المجر وكوبا) . وفى الجلسة التأسيسية ، يجرى التحقق من صحة انتخاب كل نائب ؛ ولهذا الغرض تنشأ لجنة طعون دائمة او موقتة . ثم يقسم النواب فى عدد من البلدان (مثلا ، بلغاريا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا) اليمين وينتخبون الهيئات القيادية والهيئات العاملة فى البرلمان (المجالس) . وفى الجلسة التأسيسية بالذات او فى الجلسة التالية اثناء هذه الدورة نفسها ، تتألف هيئات عليا اخرى للدولة . وفى تشيكوسلوفاكيا لا تتألف فى الجلسات التأسيسية للبرلمانات الا هيئاتها ؛ اما مسألة الثقة فى الحكومة ، فيجرى التصويت عليها فى الجلسة الثانية فى المعتاد ؛ ويجرى انتخاب الرئيس عند انتهاء تفويض الرئيس السابق ، والخ . . وفى جمهورية المانيا الديموقراطية تجرى المصادقة على الحكومة كذلك فى الجلسة الثانية لمجلس الشعب ، ولكن ، خلافا لما هو الحال فى تشيكوسلوفاكيا ، تنعقد الجلسة الثانية فى اليوم التالى من انعقاد الجلسة الاولى .

٤) لنبحث الآن **نظام اعداد واتخاذ مختلف القرارات وتسيير العمل** من قبل البرلمانات الاشتراكية .

٤(أ) – لنبدأ من **العملية التشريعية** . اى من نظام اعداد واتخاذ القوانين .

فى البرلمان تبدأ العملية التشريعية من **المبادرة التشريعية** اى من تقديم مشروع قانون او اقتراح قانون . والفرق بين هاتين

الوثيقتين يتلخص فى كون مشروع القانون مصاغ كقانون ، اى انه يحتوى معايير مصاغة بدقة ووضوح ، ومضمنة فى مواد او فقرات ، بينما اقتراح القانون ليس سوى عرض لمضمون القانون المقبل ومهماته الاساسية بشكل اعتباطى . ان صياغة مشروع القانون تتطلب كفاءة مناسبة من المؤدين ، ولهذا تقدم هيئات الدولة او المنظمات الاجتماعية مشاريع القوانين . واقتراح القانون يقدمه النائب ؛ ويمكن تحويله الى مشروع قانون بتكليف من البرلمان او من لجنة من لجانه .

ان حلقة الهيئات والافراد المخولين حق المبادرة التشريعية تتسع على الدوام فى البلدان الاشتراكية . ومن قبل ، كانت الحكومة ونواب البرلمان فقط يتمتعون بهذا الحق ؛ اما الآن ، فان هذا الحق غالبا ما تناله هيئات الدولة وهيئات البرلمان وحتى المنظمات الاجتماعية . مثلا . فى الاتحاد السوفييتى ، يعود حق المبادرة التشريعية فى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى الى مجلسيه ، وهيئة الرئاسة ، ومجلس الوزراء فى الاتحاد السوفييتى ، والهيئات العليا لسلطة الدولة فى الجمهوريات المتحدة ، ولجان السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى واللجان الدائمة فى مجلسيه ، والنواب (كلا بمفرده) ، والمحكمة العليا فى الاتحاد السوفييتى ، والمدعى العام فى الاتحاد السوفييتى ، وكذلك هيئات المنظمات الاجتماعية لعموم الاتحاد السوفييتى . ومن حق كل منها ان تقدم للسوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى مشروع قانون او اقتراح قانون ؛ وهذا يتعين بحثهما الزاما .

فى بلغاريا يعود حق المبادرة التشريعية الى مجلس الدولة ، ومجلس الوزراء ، واللجان الدائمة فى الجمعية الشعبية ، وممثلى الشعب (كلا بمفرده) ، والمحكمة العليا ، والمدعى العام الاعلى ، وكذلك للمجلس الوطنى للجبهة الوطنية ، ومجلس النقابات المركزى ، واللجنة المركزية للكومسومول الديميتروفى ، ومجلس ادارة الاتحاد التعاونى المركزى .

فى رومانيا ، يعود حق المبادرة التشريعية الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى ، والمجلس الوطنى للجبهة الديموقراطية الاشتراكية والوحدة الاشتراكية ، ومجلس الدولة ،

ومجلس الوزراء ، واللجان الدائمة فى الجمعية الوطنيـة الكبرى ، والى فريق من ٣٥ نائبا على الاقل .

فى كوبا ينص النظـام الداخلى للجمعيـة الوطنية للسلطة الشعبية كذلك على امكان المبادرة الشعبية ؛ فمـن حق ١٠ آلاف مواطن يملكون الحق الانتخابى ان يتقدموا فـى تقديم مشروع قانون او اقتراح قانون .

فى المجر ، يوجد فرق بين مشاريع القوانين وسائر مقترحات هيئة رئاسة جمهورية المجـر الشعبية ومجلس الوزراء وبين ما يسمى بالمقترحات (المشاريع) المستقلة التـى تتقدم بها اللجان او يتقدم بها النواب . الاولى يتعين على جمعية الدولة ان تدرجهـا فى جدول الاعمال وتبحثها ؛ اما الثانية ، فان جمعية الدولة تبـت بنفسها ، بناء على تقرير من رئيسها ، فى مسألة ادراجهـا او عدم ادراجها فى جدول الاعمال .

وفى الصين ، يعود الحق فى تقديم مشاريع القوانين المتعلقة بصلاحيات جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين الى هيئة رئاسـة الجمعية ، ولجنتها الدائمة ولجانهـا المختصة ، ومجلس الدولة (الحكومة) ، والمجلس العسكـرى المركزى ، والمحكمة الشعبية العليا والادعاء العام الاعلى . ومشاريع القوانين هذه ترسلها هيئة الرئاسة الى الوفود والى اللجان المختصة . وبعد الدراسة والتقرير فى هيئة الرئاسة ، تحال مشاريع القوانين هذه الى التصويت فـى الجمعية . وليس بوسع النواب ان يتقدموا بمشاريـع القوانين الا باسم وفود او فرق يضم الواحد منها ما لا يقل عن ٣٠ نائبا .

يرسل مشروع القانون او اقتراح القانون الى هيئـة عاملة مختصة ، وهذه تقدم فيما بعد تقريرا عن مشروع القانون فـى جلسة البرلمان (المجلس) وإمّا تقدم مقررا ثانيا يتكلم بعد تقرير المبادر الى مشروع القانون .

فى بعض البلدان (مثلا ، فى جمهوريـة المانيا الديموقراطية) تتوفر امكانية بحثين وتصويتين او اكثر على مشاريع القوانين فى جلسة عامة **(قراءة)** . الا ان دستور بلغاريا والنظام الداخلى للسيم البولونى وحدهما يقرران قراءتين الزاميتين . وهدف القراءتين ان يصار فى القراءة الاولى الى بحث الاحكام الاساسية لمشروع القانون والبت فيما اذا كان ضروريا على العموم ، وكيف يجب ان يكون اذا

9*

كان ضروريا ؛ وفى القراءة الثانية ، الى بحـث المشروع مادة مادة مع تدقيق الصياغة . ويقرر دستور بلغاريا ان مشاريع القوانين تتخذ بتصويتين يجريان فى جلستين مختلفتين تعقدهما الجمعية الشعبية ، علما بـان مشاريع القوانين تكون فى الفترة بين الجلستين موضع تدقيق واستكمال فى اللجان ؛ وعلى سبيل الاستثناء يمكن اجراء التصويتين فى جلسة واحدة للجمعية الشعبية . والسيم البولونى يعتبر دراسة مشروع القانون فى اللجان بمثابة قراءة اولى ، ولكـن هذا الشرط تعرض للنقد فى الادب العلمى البولونى ؛ وفى الواقـع تجرى القراءتان فى اغلب الاحيان فى جلسات السيم العامة .

فى بعض البلدان تتوفر امكانية احالـة مشاريع القوانين الى **المناقشة الشعبية (الاجتماعية ، العامة)** . وللمـرة الاولى جرت المناقشة الشعبية فـى مشروع دستور الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٣٦ ، وفيما بعد ، صارت المناقشة الشعبية لمشاريع القوانين فى الاتحاد السوفييتى موضع تطبيق فى كثير من الاحيان .

فى الاتحاد السوفييتى يمكن احالة مشاريع القوانين الاتحادية الى المناقشة الشعبيـة بقرار من السوفييت الاعلى فـى الاتحاد السوفييتى وإما بقرار من هيئة رئاسته ، يتخذه او تتخذه بمبادرته (بمبادرتها) او بناء على اقتراح من جمهورية متحدة . وفى بلغاريا ، يتخذ مجلس الدولة ، بمبادرته بالذات او بناء على اقتراح مـن الفرق البرلمانية ورئيس الجمعية الشعبية ، واللجنة الدائمة فى الجمعية ، وفريق لا يقل عن ٥٠ ممثلا شعبيا ، والمجلس الوطنى للجبهة الشعبية ، قرارا باحالة مشروع القانون الى المناقشة الشعبية . والجبهة الشعبية هى التى تنظم المناقشـة . وفى كوبا تتخذ الجمعية الوطنية للسلطة الشعبيـة او رئيسها القرار باجراء المناقشة الشعبية فى مشروع القانون ، ويكلفان لجنة خاصـة بتنظيم المناقشة الشعبية فى المنظمات الاجتماعية والجماهيرية ومؤسسات التعليم والوحدات العسكرية .

فى البلدان الاشتراكية اكتسبت المناقشات الشعبية لمشاريع القوانين طابعا جماهيريا حقا . ففـى المناقشة الشعبية العامة لدستور الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٧٧ اشترك اكثـر من ١٤٠ مليون شخص اى اكثر من ٨٠ بالمئة من السكان الراشدين . وقد

ورد زهاء ٤٠٠ الف اقتراح بصدد نص المشروع ، جرى بموجبها تعديل ١١٠ مواد من المشروع ، وادراج مادة جديدة واحدة . وفى المناقشة الشعبية العامة لمشروع قانون الاتحاد السوفييتى بصدد مجموعات العمل وزيادة دورها فى ادارة المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية والمنظمات اشترك ١١٠ ملايين شخص فى سنة ١٩٨٣ وتقدموا باكثر من ١٣٠ الف اقتراح وملاحظة . وبالنتيجة ادرج فى مشروع القانون اكثر من ٧٠ اضافة وتعديلا على ٢١ مادة من اصل مواده الـ٢٣ .

فى بولونيا ، يحال الى المناقشة الشعبية فى الآونة الاخيرة ، لا مشاريع القوانين ، بل الاحكام الاساسية لمشاريع القوانين المقبلة . وتتلخص مزية هذه الممارسة فى انه من الاسهل على المواطن ان يفهم هدف القانون المقبل ومغزاه ، حين يعرض مضمونه بحرية وطلاقة ، بدون صيغ حقوقية معقدة . اما نقصها ، فيتلخص فى كون المواطنين لا يستطيعون ان يشتركوا فى صياغة نص مواد (فقرات) القانون المقبل . كذلك يسترعى الانتباه فى الممارسة البولونية واقع احالة صيغتين محتملتين من المعيار الحقوقى الواحد فى بعض الاحوال الى مناقشة المواطنين . مثلا . فى سنة ١٩٨٥ ، احيلت الى المناقشة الشعبية الموضوعات الاساسية للقانون المقبل عن الانتخابات الى السيم ، وكانت لعدد من الموضوعات صيغتان ، وبينها الموضوعة بصدد مجمل عدد النواب فى السيم . وكان من المقترح ، إما الاحتفاظ بالعدد الحالى -٤٦٠ نائبا ، وإمّا زيادة عددهم الى ٥٠٠ . وبالاعتماد على نتائج المناقشة ، تقرر الامتناع عن زيادة عدد النواب تحاشيا لاجراء تعديلات فى الدستور . وفى سنة ١٩٨٥ ، ناقش المواطنون البولونيون صيغتين للموضوعات الاساسية فى الخطة الخمسية المقبلة لتطوير بولونيا الاقتصادى والاجتماعى .

تنتهى مناقشة مشاريع القوانين فى البرلمان **بالتصويت** عليها ؛ واصول هذا التصويت محدد فى بعض البلدان الاشتراكية بصورة مفصلة جدا . مثلا . بموجب لائحة عمل الجمعية الشعبية فى بلغاريا ، يجرى تصويتان على مشروع القانون فى جلستين مختلفتين . التصويت الاول يتناول موضوعات مشروع القانون الاساسية . واثناء بحث مشروع القانون للمرة الثانية ، يتناول

9-1940

التصويت اولا التعديلات عليه التي لم يوافق صاحب مشروع القانون عليها . ويجرى التصويت على التعديلات لمادة واحدة حسب تسلسل ورودها اذا الح عليها ممثلو الشعب الذين اقترحوها ؛ ولكن التعديلات التى تقترح شطب قسم ما من النص ، فيجرى التصويت عليها فى المقام الاول . واذا قبل تعديل على مادة ، فلا يجرى التصويت على التعديلات ذات المعنى المضاد . ويوضع مشروع القانون بكليته للتصويت الثانى مع التعديلات التى وافق عليها صاحبه ومع التعديلات التى تمت المصادقة عليها فى سياق المناقشة .

يتطلب اتخاذ القوانين ان تدعم مشروع القانون الاغلبية المطلقة من مجمل عدد اعضاء البرلمان ، واحيانا ، كما فى بلغاريا وكوبا ان تدعمه اغلبية النواب الحاضرين . وفى البرلمانات الاتحادية فى كل من الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا ، يقتضى اتخاذ مشروع القانون الاغلبية فى كل من المجلسين . واذا وقع خلاف بين المجلسين ، يلجأون الى اجراء التوفيق ؛ وهذا يعنى ان المجلسين يشكلان على اساس التساوى لجنة للتوفيق يجب عليها ان تصوغ حلا مقبولا للمجلسين وتعرضه عليهما . واذا لم تتمكن اللجنة من صياغة حل كهذا او اذا لم يوافق المجلسان على الحل الذى تعرضه اللجنة ، ففى تشيكوسلوفاكيا يمكن لرئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ان يحل الجمعية الاتحادية ، وفى الاتحاد السوفييتى يمكن احالة المسألة الى الاستفتاء .

تتخذ البرلمانات الاشتراكية القوانين الدستورية بالاغلبية ، بثلثى عدد النواب الاجمالى على العموم . وفى تشيكوسلوفاكيا ينبغى ثلاثة اخماس عدد النواب الاجمالى فى كل مجلس من مجلسى الجمعية الاتحادية ، علما بانه ينبغى فى مجلس الامم ثلاثة اخماس جميع النواب المنتخبين فى كل من الجمهوريتين . وفى يوغوسلافيا ، لا يتطلب تعديل الدستور الاتحادى ثلثى اصوات جميع الموفدين (المندوبين) فى الفيتشه الاتحادى فى سكوبشينا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وحسب ، بل يتطلب ايضا موافقة سكوبشينات جميع الجمهوريات والاقليمين ذاتى الحكم الذاتى .

وفى الاتحاد السوفييتى ينص الدستور على امكان طرح

مشاريع القوانين على **الاستفتاء** بقرار من السوفييت الاعلى المعنى .

والقوانين بعد اتخاذها **يوقعها** المسؤولون . **وتنشر** . وفي الاتحاد السوفييتي تنشر القوانين الاتحادية بتوقيع رئيس وامين سر هيئة رئاسة السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي . وفي رومانيا يوقع القوانين رئيس او نائب رئيس الجمعية الوطنية الكبرى تبعا لواقع من ترأس الجلسة المعنية ، ثم تنشر القوانين بتوقيع رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية . وفي تشيكوسلوفاكيا يوقع القوانين الاتحادية رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، ورئيس الجمعية الاتحادية ورئيس الحكومة وتنشرها هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية .

ان توقيع القوانين المنصوص عنه في البلدان الاشتراكية لا يمت باى صلة الى حق الفيتو (النقض) الذى يتمتع به رئيس الدولة فى جملة من البلدان البرجوازية ؛ فان رئيس الدولة يستطيع ، كما يطيب له ، ان يعيد القانون لاجل اعادة النظر فيه فى البرلمان كما يستطيع ان يرفض توقيع القانون ويؤجل ويصعّب او حتى يحول دون سريان مفعوله . وبتوقيع القانون ، لا يعرب كبار المسؤولين فى الدولة الاشتراكية عن موقفهم منه ، ولا يفعلون غير ان يشهدوا ان القانون قد اتخذ حسب الاصول ، مع مراعاة جميع القواعد المقررة لهذا الغرض .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية ، ينشر القانون بالصورة التى اتخذه بها البرلمان ، ويؤرخ فى يوم اتخاذه . وفى كوبا تبحث الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية مشروع القانون وتصادق على القانون اساسا وتنشىء لجنة تحرير لاجل صياغة نصه نهائيا . ويؤرخ القانون فى يوم انتهاء هذا العمل .

فى الدول الاشتراكية المتعددة القوميات ، يتسم بجانب من الاهمية واقع اللغات التى ينشر بها القانون بنصه الرسمى . ففى الاتحاد السوفييتي ، تنشر القوانين التى يتخذها السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتي ، رسميا ، بلغات الجمهوريات المتحدة — الروسية ، الاوكرانية ، البيلوروسية ، الاوزبكية ، الكازاخية ، الجورجية ، الاذربيجانية ، الليتوانية ، المولدافية ، اللاتفية ، القرغيزية ، الطاجيكية ، الارمنية ، التركمانية ، الاستونية . وفى تشيكوسلوفاكيا تنشر القوانين الاتحادية باللغتين التشيكية

والسلوفاكية ؛ وفى يوغوسلافيا بالمقدونية والصربية الكرواتية والسلوفينية لأن لاربع جمهوريات من اصل ست لغة واحدة ، وكذلك بلغتى الاقليتين القوميتين الاكبر تعدادا - بالالبانية والمجرية .

٤(ب) - يتميز **نظام اعداد واقرار خطة التطوير الاقتصادى والاجتماعى وميزانية الدولة وكذلك نظام المصادقة على التقارير عن تنفيذهما** بخصائص معينة . ففى بعض البلدان (الاتحاد السوفييتى ، كوبا) ، تضبط هذا النظام بنحو خاص الانظمة الداخلية للهيئات التمثيلية العليا .

فان النظام الداخلى للسوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى يلزم مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى بان يحيل الى السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى خطط الدولة للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، وميزانية الدولة ، والتقارير عن تنفيذها وكذلك مشاريع القوانين والقرارات المعنية فى موعد لا يتعدى الشهر قبل بحثها فى الدورة . وجميع هذه الوثائق تحال فى الخريف . وتحيل هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى الخطة والميزانية والتقارير الى لجنة الخطة والميزانية وسائر اللجان الدائمة فى المجلسين لاجل الدراسة والتقرير . وهذه المواد ، بما فيها تقارير اللجان الدائمة ، تحال الى النواب فى الوقت المناسب . وكل من الخطة والميزانية يثبتها ويؤكدها قانون . علما بان قانون ميزانية الدولة فى الاتحاد السوفييتى يطرح على التصويت بعد مصادقة السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى على مجمل مبالغ المداخيل والنفقات فى ميزانية الدولة ، اذا لم يتخذ المجلسان حلا آخر . والتقارير عن تنفيذ خطط الدولة للتطوير الاجتماعى والاقتصادى وعن تنفيذ ميزانية الدولة لا تثبتها وتؤكدها القوانين ، بل مراسيم السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى . وتجدر الاشارة الى ان مراسيم السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى تتخذ باغلبية جميع النواب بصرف النظر عن انقسامهم الى مجلسين .

وفى المجر لا يتضمن النظام الداخلى لجمعية الدولة معايير خاصة فى هذه المسألة ؛ وبعض المبادئ المتعلقة بصلاحيات جمعية الدولة ونظام عملها ترد فى قانون تخطيط الاقتصاد الوطنى

الصادر سنة ١٩٧٢ وقانون مالية الدولة الصادر سنة ١٩٧٩ .
وفى رومانيا ، يقوم نظام مماثل تقريبا لاقرار الخطة والميزانية ومراقبة تنفيذهما .

٤(ج) – ان اجراءات الانتخابات والتعيينات التى تطبقها البرلمانات الاشتراكية تتألف من اقتراح الترشيحات ، ومناقشتها الممكنة ، والتصويت ، واقرار نتائجه .

قبل كل شيء ، يجدر فى هذا الصدد بحث مسألة من ذا الذى يستطيع ان يتقدم بالمقترحات عن الترشيحات الى وظائف الدولة العليا . ومسبقا تجرى دراسة هذه المسألة المهمة فى اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية والاحزاب السياسية الاخرى ، كما تجرى الموافقة عليها مع الجبهات الوطنية (حيث توجد هذه الجبهات) ، مع مراعاة رأى المنظمات الاجتماعية الجماهيرية ومجموعات العمل ، وغيرها . ثم تحال المقترحات المعنية حسب اصول معينة الى البرلمانات .

وفى بلغاريا ، بوسع الفرق البرلمانية او ممثلو الشعب ان يتقدموا بالمقترحات عن انتخاب رئيس الجمعية الشعبية ونوابه ، واللجان الدائمة ورئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، وقوام المحكمة العليا ، والمدعى العام . وجميع هذه المقترحات تحال باسم الفريقين البرلمانيين القائمين . ورئيس مجلس الدولة ورئيس الوزراء يتقدمان بعد انتخابهما بالترشيحات الى قوام هاتين الهيئتين .

فى رومانيا تتقدم اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى والمجلس الوطنى لجبهة الديموقراطية الاشتراكية والوحدة الاشتراكية بالمقترحات عن ترشيحات رئيس ونواب رئيس الجمعية الوطنية الكبرى ، ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، وقوام مجلس الدولة ، ورئيس وسائر اعضاء مجلس الوزراء . ولجنة الطعون فى الجمعية الوطنية الكبرى تنتخب بناء على اقتراح اكبر النواب سنا ، الذى يرأس الجلسة التأسيسية . وفى الدورة الاولى للجمعية الوطنية الكبرى فى آذار (مارس) ١٩٨٥ اقترح عضو اللجنة التنفيذية السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى ، النائب الاول لرئيس المجلس الوطنى للجبهة المرشح لوظيفة رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية . وترشيحات سائر اعضاء مجلس الدولة قدمها

باسم الهيئتين رئيس الجمعية الوطنية الكبرى . وهو الذى اقترح ايضا ترشيح الوزير الاول للحكومة ؛ وهذا ، بعد انتخابه ، تقدم باسم الهيئتين ، باقتراح بصدد قوام الحكومة الشخصى . اما الترشيحات الى قوام المحكمة العليا والى وظيفة المدعى العام ، فيمكن ان يتقدم بها مجلس الدولة ، او مكتب الجمعية الوطنية الكبرى ، او فريق من النواب لا يقل عن ٣٥ نائبا .

ان **التصويت** فى حال الانتخابات والتعيينات التى تقوم بها البرلمانات الاشتراكية تكون مفتوحة فى المعتاد ، ولكنه سرى فى بعض البلدان . ففى تشيكوسلوفاكيا يجرى بالتصويت السرى انتخاب رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ورئيس الجمعية الاتحادية ونوابه ، وسائر اعضاء هيئة رئاسة الجمعية الاتحادية ، وقوام هيئتى رئاسة المجلسين ، ورؤساء اللجان .

٤(د) – كذلك تضبط الانظمة الداخلية للبرلمانات الاشتراكية **نظام تحقيق صلاحياتها الرقابية** ، ولكن بدرجات متفاوتة فى التفصيل .

فان النظام الداخلى لمجلس الشعب فى جمهورية المانيا الديموقراطية قد اقتصر على تعريف وجيز لاجراءات استجوابات النواب ووصف الصلاحيات الرقابية للجان مجلس الشعب المسجلة فى الدستور . وانها لمهمة جدا تجربة كوبا حيث النظام الداخلى للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية اقر كثرة من الاجراءات الرقابية : اصول حل المسائل المتعلقة بدستورية وثائق هيئات الدولة ؛ اصول المصادقة على المراسيم-القوانين والمراسيم الصادرة عن مجلس الدولة ؛ اصول سحب المراسيم-القوانين والمراسيم والاوامر الصادرة عن مجلس الوزراء والمناقضة للدستور والقوانين ، وسحب مراسيم واوامر الهيئات المحلية للسلطة الشعبية ودوائر الادارة المركزية للدولة ، التى تخالف الدستور ومختلف الفرائض والاوامر السارية المفعول او تمس مصالح المحال الاخرى او مصالح البلد العامة ؛ اصول تطبيق الرقابة العامة على هيئات الدولة وهيئات الحكومة ؛ اصول طرح الاستجوابات على مجلس الدولة ومجلس الوزراء واعضائهما ، واتخاذ القرارات بصدد الاستجوابات ؛ اصول تقديم تقارير هيئات الدولة والدوائر والمصادقة عليها .

وفى يوغوسلافيا تضبط الانظمـــة الداخلية للسكوبشينات ومجالسها بصورة مفصلة جدا اجراءات الرقابة .

لنتناول بايجاز بعضا من اكثر اجراءات الرقابة تطبيقا .

فى جميع البلدان الاشتراكية حيث صلاحيات البرلمانات تحققها اثناء فترات الانقطاع بين دوراتها او بين جلساتها هيئـات اخرى (الرؤساء ، هيئات الرئاسة ، وما الى ذلك) يجب ان تحظى وثائـق هذه الهيئات ، على العموم ، فى كل حالة بمفردها ، على المصادقة فى دورة البرلمان المقبلة او فى جلسته المقبلة .

فان مراسيـــم هيئة رئاسة السوفييت الاعلى فـــى الاتحاد السوفييتى التى تدخل تعديلات على القوانين تؤكدهـا وتثبتهـــا القوانين ، والمراسيم المتعلقة بتعيين المسؤولين تؤكدها وتثبتها القرارات ؛ ولا يندر ان يجرى تأكيد واثبات بضعة مراسيم بوثيقة واحدة (بقانون او بقرار) . وفى رومانيا يؤكـــــد ويثبت قانون بمفرده كل مرسوم من مراسيم مجلس الدولة يتضمن معايير حقوقية لها قوة القانون . ومراسيم الرئيس بشأن التعيينات لا تتطلـــب مصادقة الجمعية .

خلافا لاغلبية البلدان حيث المصادقة على وثائق الهيئات العليا العاملة على الدوام تجرى بشكل تعبيرى ، معلـــــن ، تتخذ هذه المصادقة فى المجر مثلا شكل الصمت ؛ فان القرارات التى لهـــا قوة القانون والتى تصدرها هيئة رئاسة جمهورية المجر الشعبيـــة تحال بكل بساطة الى جمعية الدولة فى اقرب دورة تعقدها وتعتبر انها حظيت بالمصادقة اذا لم ترفض جمعية الدولة اخذ علم بها .

وهكذا لا تعدو المصادقة اللاحقة على وثائق الهيئات الرئاسية العليا ان تكون رقابة البرلمان على مضمونها .

اما فيما يخص اصول تقديم **تقارير** هيئات الدولة امام البرلمان الاشتراكى ، فان مجلس الدولة ورئيس المحكمـــة العليا والمدعى العام الاعلى فى بلغاريا ملزمون بتقديم التقارير عـن نشاطهم امام الجمعية الشعبية مرة واحدة على الاقـــل فى سياق مدة تفويضهم ، بينما يقدم مجلس الوزراء تقريرا عن نشاطه سنويا . وبوســـع الجمعية الشعبية ان تطلب من مجلس الدولة معلومات عن مختلـف مسائل نشاطه ، وبوسعها ان تطلب من لجانها الدائمة ومن مختلـف اعضاء الحكومة تقديم التقارير . وتتخذ القرارات فـــى التقارير

المقدمة . وبوسع الفرق البرلمانية وممثلى الشعب وقيادة اللجان الدائمة التقدم بمقترحات بصدد مشاريع القرارات المتعلقة بتقارير مجلس الدولة ومجلس الوزراء . واللجنة التشريعية تقدم تقريرا رديفا وتقترح مشروع قرار فيما يتعلق بتقريرى رئيس المحكمة العليا والمدعى العام الاعلى .

وفيما يتعلق باصول الاستجواب او الاستعلام النيابى ، تجدر الاشارة الى التمييز القائم فى بولونيا بين **الاستجواب** بصدد المسائل المهمة **والاستعلام** الذى يبتغى الحصول على معلومات عن الوقائع . ولا يمكن توجيه الاستجواب والاستعلام الا الى رئيس مجلس الوزراء وسائر اعضاء الحكومة ، والمدعى العام الاعلى . وبوسع كل نائب ان يتقدم باستعلام واستجواب .

يقدم الاستجواب بصورة خطية الى مارشال (رئيس) السيم ويتضمن عرضا موجزا للظروف والوقائع . وفى اقرب جلسة يعقدها السيم ، يعلم المارشال عن الاستجوابات الواردة . ويرد المستجوَب شفويا فى جلسة السيم او يرسل جوابه الخطى الى المارشال فى سياق ١٤ يوما من وصول الاستجواب . ويرسل المارشال نسخة عن الجواب الى النائب المستجوِب ويعلم السيم بمضمونه . وفى حال عدم وصول الجواب او فى حال اعتباره غير مرض ، يمكن ادراج الاستجواب ، بناء على طلب النائب ، فى جدول اعمال الجلسة ؛ وبنتيجة بحثه ، قد يعتبر السيم الجواب كافيا او قد يقترح اكماله .

اما استعلام النائب ، فيصاغ بايجاز لكى يكون من الممكن حصر الجواب فى اعلام موجز عن الوقائع ؛ والا ففى وسع المارشال ان يحول دون اعلان الاستعلام . يقدم الاستعلام خطيا الى المارشال فى موعد لا يربو على ٢٤ ساعة قبل بداية الجلسة . ولا تجرى مناقشة الاستعلام والجواب عنه .

وغالبا جدا ما يلجأ النواب فى السيم البولونى الى الاستجوابات والاستعلامات . ولا يندر اللجوء اليها فى الجمعية الشعبية فى بلغاريا ، وفى جمعية الدولة فى المجر ، وفى الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا .

وختاما نعرض اصولا طريفة **للتحقق من الدستورية** الذى نص عليه النظام الداخلى للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية فى كوبا .

ففى وسع مجلس الدولة ، ومجلس الوزراء ، والدائرة الوزارية المركزية ، والنائب ، والهيئة المحلية للسلطة الشعبية ، والمحكمة العليا الشعبية ، والادعاء العام الاعلى فى الجمهورية ، واللجنة الوطنية لمركز الشغيلة فى كوبا ، والقيادة الوطنية لاية من المنظمات الاجتماعية والجماهيرية الباقية ، وكذلك لفريق من ٢٥ مواطنا يتمتعون بالحقوق المدنية والعامة ، ان يطرحوا مسألة ما اذا كان قانون ، او مرسوم-قانون ، او مرسوم ، او امر عام آخر يتطابق مع الدستور . ومن الممكن طرح مسألة الدستورية من حيث الشكل او من حيث الاساس . من حيث الشكل ، تكون دستورية الامر الحقوقى موضع جدال باعتبار انه تم اتخاذه او المصادقة عليه بدون مراعاة المقتضيات الشكلية المقررة فى الدستور (مثلا ، من قبل هيئة غير مختصة ، بدون الاغلبية اللازمة من الاصوات) . ومن حيث الاساس ، تكون الدستورية موضع جدال اذا كانت الوثيقة او اية من موضوعاتها تضاد من حيث مضمونها معيارا دستوريا ما . ان البيان باللادستورية يجرى تقديمه بصورة خطية الى رئيس الجمعية . والجمعية الوطنية تبحث المسألة ، واذا اعتبرت الوثيقة غير دستورية كليا او جزئيا ، فانها تلغيه كليا او جزئيا . واذا اعتبر قانون ، او مرسوم-قانون ، او امر عام غير دستورى ، فان المسألة تحال الى لجنة المسائل الدستورية والحقوقية ؛ وهذه اللجنة تقدم للجمعية الوطنية مشروع قانون جديد او امر جديد عوضا عن الملغى . وفى حال لادستورية الوثائق الاخرى ، يصار الى اعلام الهيئات التى صدرتها بذلك ؛ وهذه الهيئات تستطيع اصدار وثائق جديدة .

* * *

تدل الاصول المدروسة على الديموقراطية الحقيقية الملازمة لنظام عمل البرلمانات الاشتراكية . فان هذه الاصول تؤمن امكانية اتخاذ اكبر قرارات الدولة مكانة فى مصلحة الشعب الكادح . وكل انتهاك للاصول المقررة يلحق الضرر بمكانة هذه القرارات ومكانة الدولة الاشتراكية . ولهذا كان من المهم مراعاتها ، لا لاجل تأمين العقلانية التنظيمية وحسب ، بل ايضا لاجل تطبيق سياسة الطبقة العاملة وحلفائها بدأب وثبات .

الفصل الرابع

هيئات التمثيل المحلية

١ – نظام هيئات التمثيل المحلية

١) يبنى نظام هيئات التمثيل المحلية فى الدولة الاشتراكية وفقا **لتنظيمها المكانى** . ولهذا من الضرورى ان نتناول بايجاز مسألة بنيان الدولة الاشتراكية المكانى (او الاقليمى ، الارضى) .

معلوم ان تنظيم المجتمع كدولة كان له على الدوام اساس مكانى . وهذا هو احد الفوارق الاساسية التى تميزه عن التنظيم العشيرى القبلى للمجتمع . وحين يكون مكان (ارض) الدولة كبيرا الى هذا الحد او ذاك ، يغدو من الضرورى تقسيمه الى اقسام تتشكل لاجل ادارتها هيئات دولانية خاصة .

فى الدول الاستثمارية كانت وحدات الادارة المكانية تتسم بطابع ادارى محض ، بطابع بوليسى ضرائبى . وكان السكان يعتبرون موضوعا للادارة وحسب . الا ان انشاء الادارة الذاتية المحلية فى ظل الديموقراطية البرجوازية رفع بعض الشىء دور السكان فى شؤون الادارة ، ولكن التأثير الاساسى فى الادارة الذاتية المحلية يعود ، اولا ، الى اوساط السكان الميسورة ؛ ثانيا تخضع الادارة الذاتية المحلية بصورة مباشرة و(او) غير مباشرة لرقابة السلطة المركزية فى الدولة البرجوازية ؛ ثالثا تحد الدولة البرجوازية دائما من امكانية الادارة الذاتية . وهذا ما يحدث حين تكون الادارة الذاتية المحلية تحت رقابة المعارضة من قبل الشيوعيين وسائر القوى التقدمية . فليس على جميع مستويات بنيان الدولة المكانى تنشأ فى عدد من البلدان الرأسمالية الهيئات المنتخبة للادارة الذاتية . وهذا الواقع ليس من قبيل الصدفة . مثلا . فى جمهورية المانيا الاتحادية لا توجد الادارة الذاتية المنتخبة الا فى المشاعات المدينية والريفية

واتحاداتهـــا وفي الاقضية ؛ امـــا وحدات اكبر – الدوائر – التي تنقسم اليهـا مباشرة اغلبية الاراضي الالمانية الغربية ، فـلا يتصرف غير الموظفين المعينين من اعلى الذيـــن يراقبون نشاط هيئات الادارة الذاتية .

ان الثورة الاشتراكية هي وحدها التي فتحت السبيل لاجـــل تطور الادارة الذاتية المحلية الحقيقية ، لاجل توحيد السكان فـــي مجموعات مكانية فعلية تشد لحمتها وحـــدة المصالح والاهداف الاجتماعية .

ان بنيان الدولة الاشتراكية المكاني هو نتيجة لتنظيم السكان الذاتي الذي يأتلف مع الدور التنظيمي لجهاز الدولة . وفي الوحدات المكانية الاشتراكية ، لا يتحقق نشاط ادارة الدولـــة ، النشاط الاداري للمركز وحسب ، بل تتحقق كذلك في المقام الاول ادارة السكان الذاتية التي تستغل سلطة الدولة الواحدة .

وفي الدولة الاشتراكية ، تتسم بطابـع اداري محض الوحدات المكانية حصرا ، المشكلة لاغراض خاصة – الدوائـــر العسكرية ، المناطق القضائية ، وحدات النقل المكانية ، وما الى ذلك . ومـــن العقلاني ان تنشأ هذه الوحدات ، اولا ، فـــي حالات استثنائية فقط ، ثانيا ، ان تتوافق مع تقسيم اراضي الدولـــة السياسي الاداري .

ان بنيان الدولة الاشتراكية السياسي الاداري هو عبارة عـــن بنيـة تسلسلية هرميـــة ؛ فان الوحدات السياسيـــة الادارية الصغيرة تتحد في وحدات اكبر . ويتميز البنيان السياسي الاداري الاشتراكي بكون كل وحدة من وحداته تنطوي على منظومة مـــن هيئات الدولة ترأسها الهيئة التمثيلية لسلطـــة الدولة . وهناك وحدات سياسية ادارية اكبر تشكل درجات اعلى في سلّم الادارة . وضمن حدود درجة واحدة من درجات الادارة ، توجـــد وحدات سياسية ادارية من انواع مختلفة ، مثلا ، فـــي الدرجة الدنيا – وحدة المدينة ، وحدة القرية ، وحدة البلدة ، وحدة الدائرة فـــي المدينة . ان درجة ونوع الوحدة المكانية هما العلامتان الاساسيتان اللتان تحددان الوضع الحقوقي للهيئات التمثيليـــة وسائر هيئات الدولة المحلية .

ان سكان النقاط الآهلة التي هي وحدات سياسيـــة ادارية ،

والذين يشتغلون وحسب فى هذه النقاط الآهلة يشكلون المجموعات السياسية المكانية الاساسية . وسكان الوحدات السياسية المكانية من درجة اعلى يشكلون اتحادات مجموعات سياسية مكانية .

ان المجموعات السياسية المكانية الاساسية تتألف من المجموعات المكانية القاعدية (سكان البلدات غير الكبيرة ، الكتل السكنية ، وما الى ذلك) واتحاداتها (احياء المدن) . وفى المجموعات المكانية القاعدية واتحاداتها التى تتألف من السكان بوجه الحصر ، لا توجد هيئات تمثيلية لسلطة الدولة ، ولا تقوم سوى هيئات لادارة السكان الذاتية او للنشاط الذاتى الاجتماعى .

وفى الاتحاد السوفييتى والصين ، توجد وحدات سياسية ادارية قومية ذات حكم ذاتى . والمقصود هنا المقاطعات ذات الحكم الذاتى والدوائر ذات الحكم الذاتى فى الاتحاد السوفييتى ومناطق الحكم الذاتى القومى (النواحى ذات الحكم الذاتى ، الدوائر ذات الحكم الذاتى ، الاقضية ذات الحكم الذاتى) فى الصين حيث توجد كذلك فولوستات (دوائر ريفية) قومية ليست وحدات قومية ذات حكم ذاتى . ويملك سكان الوحدات القومية ذات الحكم الذاتى وهيئات السلطة التمثيلية التى يشكلونها بعض الصلاحيات الاضافية الضرورية لاجل تأمين مصالح القوميات المعنية .

تنص المادة ٣١ من دستور الصين على مؤسسة مكانية اصيلة جدا . فبموجب هذه المادة ، تنشئ الدولة عند الاقتضاء مناطق ادارية خاصة . ونظام هذه المناطق تقرره القوانين التى تتخذها جمعية ممثلى الشعب لعموم الصين مع حسبان الحساب للوضع الملموس . ومنطقة من هذا النوع ، مثلا ، يجب ان تصبح سيانغان (هونكونغ) ، التى هى الآن مستعمرة بريطانية ، وهذا بعد ان تعود السيادة عليها فى سنة ١٩٩٧ الى جمهورية الصين الشعبية ؛ ومن المرتأى الحفاظ فى سيانغان على النظام الاجتماعى الرأسمالى لمدة ٥٠ سنة اخرى . وغنى عن البيان ان هذه الارض ستكون عنصرا غريبا على التنظيم الاشتراكى ، المكانى منه والسياسى على العموم .

٢) ان نظام الهيئات التمثيلية المحلية يحدده بنيان الهيكل

السياسى الادارى (القومى الدولانى جزئيا) ولهذا تؤثر العوامل ذاتها فى النظام والبنيان على السواء .

اولا . **الاقتصاد** عامل من هذا النوع . فلاجل اية مجموعة سياسية مكانية ، وكذلك لاجل توحيد المجموعات من هذا الطراز ، لا بدّ من وحدة اقتصادية معينة ، من جمع اقتصادى معين . فاذا كانت الصلات الاقتصادية للاقسام المكونة للمجموعة موجهة الى الخارج ، فان هذا ينعكس الزاما على الصلات الاجتماعية الاخرى ، ويحول دون تشكل جماعة الناس الضرورية .

ثانيا ، يجب ان يؤخذ بالحسبان **تركيب** السكان **القومى** . ومن العقلانى ان يكون هذا التركيب فى الوحدات السياسية الادارية متجانسا قدر الامكان ، او ان لا تتقطع حدود سياسية ادارية ارض الاقامة المتراصة لوحدة قومية ما ، والا غدت اجزاؤها مضمومة الى وحدات من قوميات اخرى . وليس دائما يكون من الممكن مراعاة هذا المطلب . فاذا فصلت مدن تصطبغ فيها الحياة بالصبغة الامية بسرعة بالغة ، عن المحلة المحيطة بها ، انطلاقا من تركيب السكان القومى ، فان هذا يؤدى حتما الى اختلال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية .

ثالثا ، تتسم **الظروف الجغرافية** باهمية كبيرة . فاذا كانت الارض مقسمة ، مثلا ، بحواجز طبيعية كأداء (السلاسل الجبلية ، الانهر العريضة ، وما الى ذلك) ، فمن المشكوك فيه ان تتمكن اجزاؤها المقسمة الاندماج فى كل واحد . مثلا . فى الاتحاد السوفييتى ، شكل الشعب الاوسيتى ، نظرا لكون ارض اقامته قد قسمتها السلسلة الكبرى الكأداء من جبال القفقاس ، كيانى دولة قوميين هما جمهورية اوسيتيا الشمالية ذات الحكم الذاتى الداخلة ضمن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، ومقاطعة اوسيتيا الجنوبية ذات الحكم الذاتى الداخلة ضمن جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفييتية .

وبالظروف الجغرافية يرتبط كذلك **عدد وكثافة السكان** اللذان يجب اخذهما بعين الاعتبار ، لكى يكون من الممكن ادارة الوحدة المكانية ادارة فعالة . ان المجموعة السياسية المكانية تحتاج الى حد ادنى معين من السكان العاملين من شأنه ان يؤمن لهذه المجموعة قاعدة اقتصادية . ان ابعاد المكان (او الارض) الضرورى متناسب

طردا مع عدد السكان ومتناسب عكسا مع كثافته . وفى هذه الحالة يتجلى تأثير التقدم العلمى والتكنيكى فى كـــون البنية التحتانية العصرية (طرق المواصلات ، وسائط المواصلات ، شبكة مصالـح الخدمات ، وما الى ذلك) ، تتيح الادارة (والادارة الذاتية) بصورة فعالة فى رقعة اكبر من الارض ، وفى كون المستوى الرفيـــع لانتاجية العمل يتيح تأمين قابليـــة الحياة الاقتصادية للمجموعة السياسية المكانيـــة حتى فى ظـــل عدد غير كبير نسبيـــا من العاملين .

رابعا . تمارس **التقاليد التاريخية** وبخاصـــة ، علاقات الناس النفسانية التقليدية ، تأثيرا معينا فـــى تطور الهيكل السياسى المكانى فى البلدان الاشتراكية . وتجدر الاشارة الى انـه لا يندر ان يؤدى مجرد انشاء مجموعة سياسية مكانية جديدة (مثلا ، مـــن اجزاء وحدات متجاورة) ، مع حسبان الحساب لجميع العوامـــل الاخرى ، الى تشكل وتطور علاقات داخلية ثابتة وظهور مصالـح مشتركة . ولا يجوز ان يغيب عن البال ، لـــدن تعديل التقسيم السياسى الادارى انجذاب السكان التقليدى الى مراكز معينة .

واخيرا ، خامسا ، تتسم **الاعتبارات السياسية الادارية** باهمية كبيرة لاجل تطور تنظيم الدولة الاشتراكى المكانى . فبقدر مـــا يرتفع مستوى التعليم فى البلاد ، ويرتفـع بالتالى مستوى اعداد ملاكات الادارة ، ويزداد تزويد الادارة بالمعدات ، ويشتد نشاط السكان الاجتماعى السياسى ، بقدر ما يمكـــن ان تكبر المجموعات السياسية المكانية من حيث عدد السكان ومساحة الارض .

٣) ان مسألة **عدد درجات الادارة السياسية المكانية** فى هذه الدولة او تلك مسألة جوهرية . وبها يرتبط عدد هيئات الدولـــة ومستخدميها وبالتالى نفقات الادارة . ان عدد الدرجات يتوقف على ابعاد ارض البلد وعلى عدد سكانه . ولكن هذا فى آخر المطاف فقط . فلا يندر ان يختلف بنيان الهيكل السيـــاسى المكانى فى مختلف البلدان رغم وجود ظروف واحدة ، كما لا يندر بالعكس ان لا يختلف هذا البنيان فى ظل ظروف مختلفـــة . وفى هذا المجال تضطلع بدور كبير التقاليد وكذلك اعتبارات القادة السياسيـــة الادارية . حسبنا ان نجرى مقارنـــة بين تشيكوسلوفاكيا (عدد السكان ١٥ مليونا . مساحة الارض ١٢٨ الف كيلومتر مربع) حيث

درجات الادارة ٤-٥ درجات ، وبولونيا (عدد السكان ٣٥ مليون نسمة . مساحة الارض ٣١٣ الف كيلومتر مربع) حيث درجات الادارة ثلاث فقط .

في عدد من الجمهوريات المتحدة في الاتحاد السوفييتي ، وفي الفييتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية والصين ولاوس وجمهوريتي تشيكوسلوفاكيا ، يتألف الهيكل السياسي الاداري من ثلاث درجات للادارة المحلية (في الصين ولاوس توجد كذلك اربع درجات) ، ويتألف في البلدان الاشتراكية الاخرى وفي الجمهوريات المتحدة الصغيرة في الاتحاد السوفييتي من درجتين . وتجدر الاشارة بخاصة الى يوغوسلافيا حيث المشاعة هي الوحدة الاساسية لتقسيم الجمهوريات والاقليمين ذاتي الحكم الذاتي على الصعيد المكاني ؛ وفي الجمهوريات الكبيرة تتحد المشاعات الزاما ، وفي الجمهوريات الباقية تتحد اختيارا ، في اتحادات منطقية مشاعية ؛ والمدن الكبيرة هي ايضا اتحادات من هذا النوع . وهنا توجد من حيث الجوهر درجتان للادارة المحلية في الجمهوريات الكبيرة ، وواحدة في الجمهوريات الصغيرة .

واذا حللنا تطور الهيكل السياسي الاداري في البلدان الاشتراكية ، تعين التنويه قبل كل شيء بميل واضح الى زيادة ابعاد المشاعات الريفية . ومرد هذا الى تحويل الزراعة على اسس الاشتراكية ، اى الى انشاء التعاونيات الانتاجية الزراعية والى تمركز الانتاج الزراعي الذي ينعكس بخاصة في تمازج الاستثمارات التعاونية .

في الوقت الحاضر تجرى في بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، في الاتحاد السوفييتي ، في بلغاريا) عملية تشكيل وتطوير المجموعات الزراعية الصناعية . وقد استتبع تكبير الاستثمارات تكبير المشاعات الريفية لأن الهيئات التمثيلية المشاعية كانت تفقد امكانية القيادة الفعلية عندما كانت استثمارة واحدة تقوم في ارض مشاعتين او اكثر . وهناك عامل ليس اقل شأنا استتبع تكبير المشاعات ، هو ان المشاعات الريفية الصغيرة لا تستطيع ان تؤمن تلبية حاجات السكان في المستوى المعاصر : فليس دائما يكون بمقدورها ان تبني مدرسة ثانوية حسنة التجهيزات ، ومستشفى ، ودارا سينمائية ، ناهيك عن مصنع لتحويل النفايات ، مثلا ، وما الى

ذلك . ولكن نمو ابعاد الوحدات السياسية الادارية الدنيا لا يمكن ان يكون بالطبع لامتناهيا ؛ فان هذا النمو محدود بمستوى تطور البنية التحتانية وبامكانيات علاقات السكان مع مؤسسات ادارة الدولة .

وقد جرى تكبير المشاعات الريفية بمقدار كبير فى بلغاريا والمجر وبولونيا ورومانيا وغيرها من البلدان ؛ والآن تضم المشاعات عددا من النقاط الآهلة . وعادة يجرى التكبير بقرارات من الهيئات من درجة اعلى ومع اللجوء الى مختلف الاشكال لمراعاة رأى السكان وهيئاتهم التمثيلية .

احيانا تتشكل ، بدون تكبير الوحدات المكانية رسميا ، هيئات دولة مشتركة لها على رأسها هيئة تمثيلية . مثلا فى الاتحاد السوفييتى ، يمارس السوفييت وهيئاته فى مركز الناحية فى عدد من المحال قيادة الناحية كلها . صحيح ان الناحية فى الاتحاد السوفييتى ليست الدرجة الدنيا ، بل درجة متوسطة فى الهيكل السياسى الادارى ؛ ولهذا السوفييت تخضع سوفييتات القرى وسوفييتات البلدات الموجودة فى ارض الناحية ، كما تخضع له احيانا سوفييتات المدن الصغيرة ايضا . وفى بولونيا يلجأون على نطاق واسع الى انشاء مجلس وطنى مشترك لاجل مدينة صغيرة والمشاعة الريفية الملاصقة لها .

وفى عدد من البلدان الاشتراكية تضم الوحدات السياسية الادارية الدنيا المدن مع الانحاء الريفية الداخلة فى مجال جاذبيتها ، وتشمل عشرات الآلاف من السكان (مثلا ، البلديات فى كوبا ، المشاعات فى يوغوسلافيا) .

واخيرا ، ينص التشريع فى بعض البلدان وبخاصة فى جمهورية المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا التى الادارة الذاتية فى النقاط الآهلة الصغيرة ظاهرة تقليدية فيها على امكان قيام التعاون بين الوحدات السياسية الادارية الدنيا لاجل تلبية حاجات السكان وانشاء المؤسسات المشتركة . مثلا . فى جمهورية المانيا الديموقراطية يلجأون الى تأليف اتحادات هادفة ومشاعية .

الاتحادات الهادفة تؤلفها ممثليات الشعب فى المدن والمشاعات ذات الحدود المشتركة لاجل حل القضايا حلا مشتركا فى ميادين

الحياة الاجتماعية المعنية ولاسيما فى ميادين الحياة الاقتصادية . وفى هذه الاتحادات يمكن ان تشترك المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية والتعاونيات . والمؤسسات الانتاجية او غير الانتاجية التى يشكلها الاتحاد تخضع لهيئة تنفيذية هى مجلس احدى الممثليات الشعبية المشتركـــــة . والاتحاد يعمل بموجب نظام داخلى تتخذه الممثليات الشعبية المشتركة وبموجب قرارات هذه الهيئات . وكل من الممثليات الشعبية تستطيع ان تشترك فى اتحادات هادفـــــة مختلفة مع شركاء مختلفين .

الاتحاد المشاعى انما هو اتحاد ثابت للمدن والمشاعـــــات تؤسسه ممثلياتها الشعبية بمصادقة جمعية القضاء وبموافقة مجلس الدائرة . والممثليات الشعبية المشتركة التى لا يمكن لكل منهـــا ان تنتسب الا الى اتحاد مشاعى واحد تقبل نظام الاتحاد الداخلى وتؤلف هيئاته المشتركة ، مخولة اياها الصلاحيات اللازمة ، وواضعة تحت تصرفها الصناديق المادية والمالية ، ومخضعة لها المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية ، وتقوم بشـــــؤون التخطيط فى اطار الاتحاد . ولكن الاتحاد المشاعى لا يشكل درجة جديدة فى درجات الادارة ، بل يعتبر شكلا للتعاون بين الممثليات الشعبية المدينية والمشاعية المشتركة لاجل تحقيق صلاحياتها .

ومن الميول المهمـــة فى تطور التقسيم السياسى الادارى فى البلدان الاشتراكية ، **التمدن** (urbanisation) اى نمـــو عدد المدن وازدياد مساحات المدن وضخامتها ، وبالتالى ازدياد نسبـــة عدد سكان المدن . وهذا الميل العالمى يتصف فى البلدان الاشتراكية بكون الدولة الاشتراكية تجهد للحيلولة دون عفوية فعل التمدّن ، وتسعى الى استغلاله باقصى النفع للمجتمع . فان المدن الكبيرة حيث كثافة السكان كبيرة تخلق الكثير من القضايا المتميزة امام الادارة ، فيتعين هنا بناء بضع درجات من الادارة .

وفى كثير من الحالات ، تنتظم المدن كمجموعات سياسيـــة مكانية متميزة ، ودرجة ادارتها تتساوى مع درجة من الدرجـــات المشتركة للادارة المحلية : الدنيا ، المتوسطة او العليا ، وإما الدنيا او العليا فى البلدان حيث توجد درجتان . والعواصم مرفوعة الى مستوى الدرجة العليا ، عدا عاصمـــة لاوس حيث تعتبر ادارة العاصمة تابعة للدرجة الثانية . واحيانا ، تولى المدن الموجودة فى

درجة واحدة من الادارة صلاحيات مختلفة الحجم تبعا لابعادها واهميتها ؛ مثلا ، فى رومانيا ، تولى اكبر المدن نظاما اوسع للادارة الذاتية .

ان الوحدات التى تنقسم اليها المدن الكبيرة (دوائر المدن ، الدوائر ، القطاعات ، وما الى ذلك) تساوى عادة بوحدات الدرجة الدنيا فى البلدان التى يقوم فيها التقسيم السياسى الادارى من درجتين وبوحدات الدرجة المتوسطة فى البلدان التى يقوم فيها التقسيم السياسى الادارى من ثلاث درجات .

وفى الاحوال الاخرى ، لا يجرى فرز المدن من قوام الوحدات السياسية الادارية ، فتشكل بالتالى على الصعيد السياسى الادارى كلا واحدا مع المحلة الريفية المحيطة . واحيانا لا يحدث هذا فى الدرجة الدنيا وحسب ، بل يحدث ايضا فى الدرجة العليا . مثلا ، فى بولونيا ، تشكل المدن الثلاث الكبرى وحدات سياسية ادارية مع مجال جاذبيتها ، شاملة الانحاء الريفية والمدن الصغيرة .

فى كثير من البلدان الاشتراكية ظهر ايضا ميل الى تطوير التقسيم السياسى الادارى هو الانتقال من الدرجات الثلاث الى درجتين ، انتقال ترافقه ، علاوة على تكبير وحدات الدرجة الدنيا ، تصفية وحدات الدرجة المتوسطة ، وتقسيم وحدات الدرجة العليا الى وحدات اصغر . وهذا ما حدث فى البانيا وبلغاريا والمجر وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية وكوبا وبولونيا ورومانيا ويوغوسلافيا . وفى بعض الجمهوريات المتحدة فى الاتحاد السوفييتى ظهر ميل معاكس ؛ فقد انشئت وحدات من المستوى الاعلى – مقاطعات .

ان نظام التقسيم السياسى الادارى فى البلدان الاشتراكية قد ورد فى الفصل الاول ، الباب الثالث .

٢ – صلاحيات هيئات التمثيل المحلية

١) ان صلاحيات هيئات التمثيل المحلية تحددها مهمات مزدوجة الطابع . اولا ، يجب فى المحال تطبيق **سياسة الدولة العامة** والتوصل الى تحقيق اهداف الدولة العامة . ثانيا ، يجب حل مهمات **الادارة الذاتية المحلية** ، اى تصريف الشؤون الداخلية للمجموعة

السياسية المكانية المعنية وإمّا لاتحاد مجموعات من هذا النوع . وهذه الفئة وتلك من المهمات تتطلب لاجل تنفيذها استعمال سلطة الدولة وحشد النشاط الاجتماعي .

ان اسس صلاحيات هيئات التمثيل المحلية تحددها دساتير البلدان الاشتراكية ؛ وفى الدول الاتحاديـــة تحددها بمزيد من التفصيل دساتير الجمهوريات (فى الاتحاد السوفييتى ، تحددهـــا كذلك دساتير الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ؛ وفى يوغوسلافيا يحددها كذلك دستورا الاقليمين ذاتى الحكـــم الذاتى) . وفى تشيكوسلوفاكيا لم يوضع بعد دستورا الجمهوريتين . وفى اغلبية البلدان الاشتراكية تضبط قوانين خاصة بالتفصيل صلاحيـــات هيئات التمثيل المحلية .

وفى البلدان الاشتراكية تتخذ ، عـــلى العموم ، قوانين واحدة بصدد هيئات التمثيل المحلية تضبط كل تنظيم سلطة الدولة فى المحال ، باستثناء الهيئات ذات التبعية المركزية (الادعاء العام ، مختلف ضروب مفتشيات الدولة ، وما الى ذلك) . وهذه القوانين الواحدة تحدد سواء المهام والوظائف والصلاحيات المشتركة لجميع هيئات التمثيل المحلية ام مهماتها ووظائفها وصلاحياتها حســـب الدرجات والانواع . وفى الاتحاد السوفييتى تضبط وثائق خاصة من التشريع الاتحادى والجمهورى وضـــع مختلف درجات وانواع سوفييتات نواب الشعب . وفى منغوليا ايضا تضبط قوانين خاصة نظام الهيئات المحلية من مختلف الدرجات . وفى يوغوسلافيا تتخذ المشاعات والاتحادات المشاعية انظمتها الداخلية وتضبط فيها ، فيما تضبط ، صلاحيات وتنظيم السكوبشينات المعنية . وفى كوبا صدرت معايير تنظيمية منفردة لجمعيات السلطـــة الشعبيـــة ، الاقليمية والبلدية ، ولكن هذه المعايير لا تضبط اساســـا غير التنظيم الداخلى للجمعيات وهيئاتها واصول نشاطها ؛ وفى الوقت الحاضر يجرى اعداد قانون بصدد الجمعيات المحلية للسلطـــــة الشعبية .

وعلى نطاق اوسع فأوسع تواجه هيئات التمثيل المحليـــة فى البلدان الاشتراكية مهمة تأمين تطوير الوحدات المكانية المعنيـــة تطويرا اقتصاديا واجتماعيا شاملا . وفى عدد من البلدان (مثلا ،

فى بلغاريا ورومانيا) يرد مطلب التوصل الى التأمين الذاتى الكامل للمجموعات السياسية المكانية .

٢) تقوم هيئات التمثيل المحليـــة بنفس **وظائف الادارة** التى تقوم بها البرلمانات الاشتراكية ، ولكن نسبة هذه الوظائف فى نشاطها تختلف ، والحجم الذى تتحقق به هذه او تلك من وظائف الادارة يتوقف على درجة ونوع هيئة التمثيل المحلية .

٢(أ) – تتخذ هيئات التمثيل المحلية فى البلدان الاشتراكية خطط التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى الوحدات المكانية المعنية وميزانياتها . وهذه الخطط المحلية تشمل المهمات المعنية من خطة عموم الدولة ، اى المهمات التى تنبع من خطط وحدات من درجة اعلى ، وكذلك المهمات المشروطة بالحاجات المحلية بما فيهـــا توصيات الناخبين . ومشاريع الخطط تضعهـــا هيئات التخطيط المختصة ، وتناقشها لجان هيئات التمثيل المحليـــة ، ثم تبحثها وتصادق عليها هذه الهيئات فى جلساتها العامة .

تتشكل ايرادات الميزانيات المحلية من مصادرها الخاصة من الواردات ومن منح ميزانيات هيئات من درجة اعلى . والمصـــادر الخاصة انما هى المقتطعات من ارباح المؤسسات الانتاجية الخاضعة لهيئات التمثيل الشعبى المحلية المعنيـــة ، والحصص المقررة من ضرائب عموم الدولة ، والمجباة فى المكان المعنـــى ، والضرائب والرسوم المحلية ، وما الى ذلك .

وبقدر ما تحسن هيئات التمثيل المحلية والمؤسسات الانتاجية الخاضعة لها تسيير الاقتصاد ، بقدر ما تحصل على مزيد من الاموال لاجل ميزانياتها . ولكن هذه الاموال لا تزال فى اغلبية الاحوال غير كافية لاجل تلبيـــة حاجات السكان الى المساكن العصريـــة والمدارس والمستشفيات والطرق والمتاجر وغير ذلك تلبيـــة مرضية . ولهذا تكتمل الميزانيات المحلية بمنح من ميزانيـــات الهيئات التمثيلية من درجة اعلى بما فيها ميزانيـــة عموم الدولة . والمطلوب ان يقل تدريجيا فى الميزانيات المحلية نصيب المنح الذى هو مختلف جـــدا باختلاف البلدان . وفى بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، بولونيا ، رومانيـــا ، جمهوريـــة المانيـــا الديموقراطية) ، يجرى كذلك تأمين الاموال لتنفيذ مهمات الخطط المحلية من الصناديق الهادفة خارج الميزانيات ، المشكلة بفضل

زيادة ايرادات الميزانيات على النفقات ؛ وهذه صناديق احتياطية ، وصناديق وحدات مكانية ، وغير ذلك .

ان المصادقـــة على الخطط والميزانيات اجمالا ، وكذلك على التقارير عن تنفيذها ، هى كقاعدة ، من صلاحيـــة هيئات التمثيل المحلية بوجه الحصر .

٢(ب) – **وظيفة التنظيم** . تشغـــــل مكانا اصغر نوعا ما فى نشاط هيئات التمثيل المحلية بالمقارنة مع هيئات التمثيل العليا . فهى ، مثلا ، لا تؤسس غير المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية المحلية . اما فيما يخص هيئات الدولة ، فانها ، كقاعدة ، مؤسسة بموجب القوانين ، ولا تفعل هيئات التمثيل المحلية غير ان تشكلها.

ان هيئات التمثيل المحلية علاوة على التنظيم الذاتى – تشكل هيئاتها الداخلية – تشكل هيئاتها التنفيذية والادارية ذات الصلاحية العامة ، وتعين او تصادق على تعيين قادة الهيئات المختصة المحلية لادارة الدولة .

وفى هذا المجال تختص بولونيـــا بخصائص معينـــــة ، فان الاداريين الاحاديين (فى الفويفودستفو الفويفودى ؛ فى المدينـــة الكبيرة البريزيدان (الرئيس) ؛ فى المدن الاخرى وفى دوائر المدينة وفى المشاعة الرئيس) هم الهيئات التنفيذية والادارية المحلية ذات الصلاحية العامة . ويعتبر الفويفودى ممثلا للحكومة فى الفويفودستفو ، ثم كهيئة تنفيذية وادار يـــة للمجلس الوطنى فى الفويفودستفو . والفويفودى يعينه رئيس مجلس الوزراء بناء على رأى ايجابى من المجلس الوطنى فى الفويفودستفو بصـــــدد الترشيح المقدم ؛ وبالطريقـــة نفسها يجرى تعيين بريزيدان (رئيس) العاصمـــــة وبريزيدانين للمدينتين الكبريين الاخريـــــن المتحدتين مـــع الفويفودستفوات المحيطـــة فى وحدة واحدة . اما فيمـــا يخص بريزيدانات المدن الاخرى ، ورؤساء المدن الصغيرة والمشاعات ودوائر المدن ، فتنتخبهم المجالس الوطنية المعنيـــة بالاتفاق مع الفويفوديين (بريزيدانات كبريات المدن) ثم يعين الفويفوديـــون (البريزيدانات) الاشخاص المنتخبين فى الوظائف المعنية . ومهمات الهيئات المختصة المحلية لادارة الدولة تقع على عاتق اقســـــام الاوبرافات (هيئة للادارة الذاتيـــة) العاملـــة لدى الفويفوديين والبريزيدانات والرؤساء . وقادة هذه الاقسام يعينهم الاداريون

الاحاديون المذكورون بناء على رأى اللجنة المعنيـــة من المجلس الوطني .

وفى اغلبية البلدان الاشتراكية تشكل هيئات التمثيل المحلية المحاكم العاملة فى اراضيها . وهذه الصلاحيات تتوزع بين هيئات التمثيل الشعبى المحلية من مختلف الدرجات بصور مختلفة باختلاف البلدان .

ففى كوبا ، مثلا ، تنتخب المحاكم الشعبية ، البلدية منهـــا والاقليمية ، جمعيات السلطة الشعبيـــة المعنية ، البلدية منهـــا والاقليمية . وفى الاتحاد السوفييتى ، حيث الدرجة الدنيا فى النظام القضائى هى درجة الدائرة فى المدينة ، ينتخب المواطنون مباشرة قوام المحاكم الشعبية فى دوائر المدن ، بينما محاكم الاقاليـــم والمقاطعات تنتخبها سوفييتات الاقاليم والمقاطعات . وفى المجر وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا لا تنتخب هيئات التمثيل المحلية غير محلفى المحاكم المعنية ، بينما هيئات الدولة العليا تنتخب القضاة المحترفين فى هذه المحاكم .

والادعاء العام فى اغلبية البلدان الاشتراكية ممركز للغايـــة ولا يتبع الهيئات المحلية ، ولكن هيئات التمثيل المحلية فى بعض البلدان تشترك فى تشكيل هيئات الادعاء العام .

ففى رومانيا ، مثلا ، تنتخب مجالس الشعب على صعيد القضاء كبار المدعين العامين فى الاقضية والعاصمة بناء على اقتراح من المدعى العام الاعلى للجمهورية . وكبار المدعين العامين فى هيئات الادعاء العام الشعبية على صعيد الاقليم والقضاء ، وكذلك كبـــار المدعين العامين فى اقسام هيئات الادعاء العام على الصعيد الاقليمى فى الصين تعينهم وتقيلهم من وظائفهم جمعيات ممثلى الشعب المعنية بعلم قادة هيئات الادعاء العام الشعبية من درجة اعلى ومصادقـــة اللجان الدائمة فى جمعيات ممثلى الشعب من درجـــة اعلى . وفى يوغوسلافيا تنتخب السكوبشينات المشاعيـــة وسكوبشينـــات الاتحادات المشاعية المدافعين العامين فى حقوق الادارة الذاتيـــة والمدعين العامين .

وفى بعض البلدان الاشتراكية تشكل هيئات التمثيل المحلية هيئات الرقابة (مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى وبلغاريا وجمهورية المانيا الديموقراطية ورومانيا) ، كما تشكل هيئات مختصة لحماية

الحقوق : اللجان الادارية ولجان المراقبة ، لجان شؤون القاصرين فى الاتحاد السوفييتى ، القضاة او المحاكم فى قضايا الجنح فى بولونيا ويوغوسلافيا ، وما الى ذلك .

كذلك تأسيس وتشكيل الهيئات والمنظمات هما من صلاحية هيئات التمثيل المحلية بوجه الحصر .

٢(ج) – **وظيفة الضبط** . تقوم بها هيئات التمثيل المحلية باصدار الوثائق المعيارية . وفى هذا المجال ارتسم ميل الى اعتبار هذه الصلاحية من اختصاص هيئات التمثيل بوجه الحصر . مثلا . فى الاتحاد السوفييتى ، القرارات التى تنص على المسؤولية الادارية عن عدم تنفيذها او عن مخالفتها لا يمكن ان يتخذها غير السوفييتات نفسها (عدا سوفييتات البلدات وسوفييتات القرى) . وفى المجر يعود اصدار القرارات هو كذلك من صلاحية المجالس بوجه الحصر .

كذلك يمكن تحقيق الضبط فى المحال بواسطة الاستفتاءات المحلية التى نص التشريع فى بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، فى بلغاريا ، يوغوسلافيا) على امكانها . والقرارات باجراء مثل هذه الاستفتاءات تتخذها هيئات التمثيل المعنية .

٢(د) – **الوظيفة التدبيرية** . تقوم بها هيئات التمثيل المحلية عادة بدرجة اكبر مما تقوم بها الهيئات العليا ، ولكن القرارات التى تتخذها تتسم هى كذلك ، على العموم ، بطابع عام . وبما ان هيئات التمثيل المحلية فى اغلبية البلدان تعمل بموجب نظام الدورات ، وبما ان عدد دوراتها غير كبير ، وكذلك بحكم طابعها الجماعى ، لا تستطيع هذه الهيئات ان تقوم باعمال التدبير الجارية اليومية . ان القرارات التدبيرية التى تتخذها هيئات التمثيل المحلية تتعلق بأهم القضايا بالنسبة للوحدة المكانية المعنية او من وجهة نظر الدولة بأسرها .

٢(هـ) – ان مكان الصدارة الذى تشغله هيئات التمثيل المحلية فى نظام ادارة المجموعات السياسية المكانية واتحاداتها يقتضى ضرورة قيام هذه الهيئات بقدر كبير **بوظيفة التنسيق** . ان هذه الوظيفة ترتبط مباشرة بمهمة تأمين التطور الاقتصادى والاجتماعى الشامل للمجموعات السياسية المكانية المعنية واتحاداتها . فان هيئات التمثيل المحلية تنسق نشاط هيئات الدولة والمؤسسات

الانتاجية وغير الانتاجية والمنظمات التابعة لها ، آخذة القرارات المناسبة بصدد توزيع المهام فيما بينها وتنسيق النشاط لتنفيذ هذه المهام .

وهناك مهمة اشد تعقدا قوامها تنسيق نشـــاط الهيئات غير التابعة – المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجيـــــة من تبعية اعلى والمنظمات الاجتماعية ، والتعاونيات . ويخول التشريع فى كثير من البلدان الاشتراكية هيئات التمثيل المحلية صلاحيات وسلطات معينة حيال هذه الهيئات ، ولكن تحقيقها فى الواقع غالبا ما يواجه المصاعب . فلا يندر ان تحاول الهيئات الاقتصادية من درجة اعلى ان تغترف الموارد المحلية بانشاء مؤسسات تابعة لها فى الوحدات المكانية ، ولكنها قلما تساعد فى تجديدها وتحسينهـــا . مثلا . تبنى مؤسسة انتاجية ولكنها لا تساعد فى تطوير البنية التحتانية الاجتماعية اى المساكن والمدارس والمستشفيات وما الى ذلك ، وإما تغير طابع مؤسساتها الانتاجي فتحرم بالتـــــالى السكان من البضائع المنتوجة سابقا ، والخ . . وفى اغلبية البلدان تحل مثل هذه التناقضات بين مصالح الدوائر والمصالح المحلية بالوسائل السياسية والادارية .

فى بعض البلدان الاشتراكية (مثلا ، فى المجر وجمهوريـــة المانيا الديموقراطية) اخذت تتطور عادة عقد العقود بين هيئـــات التمثيل المحلية او هيئاتها التنفيذية من جهة ، والهيئات غير التابعة لها بما فيها المنظمات الاجتماعية ، من جهة اخرى . وهذه العقود تستهدف حل هذه او تلك من القضايا المهمة بالنسبة للمجموعة السياسية المكانية المعنية ، بتضافر الجهـــــود ، بناء المساكن ومؤسسات الاطفال ، والمواصلات وما الى ذلك . والعقود تؤمنهـــا وتدعمها ضمانات سياسية وضمانات حقوقية .

كذلك يمكن ان يتخذ التنسيق شكل عقود بين هيئات التمثيل من درجة واحدة . والمثال على هذا ، الاتحادات الهادفة والاتحادات المشاعية المذكورة سابقا فى جمهورية المانيا الديموقراطية .

٢(ك) – **وظيفة الرقابة** . تقوم بها هيئات التمثيل المحلية على نطاق شاسع . واشكال النشاط الرقابى تشبه فى كثير من النواحى اشكاله فى البرلمانات . ولكن هناك خصائص معينة فى هذا المجال

فى بعض البلدان . ونكتفى بتناول بعض من جوانب الرقابة التى تقوم بها هيئات التمثيل المحلية .

فى اغلبية البلدان تقرر الدساتير والقوانين ان صلاحيات هيئات التمثيل المحلية ، ما عدا الصلاحية الاستثنائية ، تقوم بها ، فيما بين دورتين من دوراتها ، هيئاتها التنفيذية . ولكن كل نشاط هذه الهيئات يخضع لمراقبة هيئات التمثيل المحلية المعنية التى بوسعها ان تلغى وثائق هيئاتها التنفيذية باعتبار انها غير شرعية او غير عقلانية .

ففى المجر ، مثلا ، تحدد المجالس نفسها ، بموجب قانون المجالس الصادر سنة ١٩٧١ ، الصلاحيات التى تحيلها الى اللجان التنفيذية ؛ ولا يفعل القانون غير ان يقرر حلقة الصلاحيات التى لا تجوز احالتها . اما المراقبة على نشاط اللجنة التنفيذية ، فان المجلس لا يبسطها بكليتها من حيث المبدأ ، بل يفرضها فى اطار الصلاحية المحالة . واما تلك الصلاحيات التى تتمتع بها اللجنة التنفيذية بموجب القانون ، فان هذه اللجنة تمارسها بصورة مستقلة عن المجلس ؛ والقرارات التى تتخذها اللجنة التنفيذية لممارسة هذا القسم من صلاحيتها لا يمكن للمجلس غير ان يعترض عليها امام اللجنة التنفيذية من درجة اعلى او امام مجلس الوزراء . ولا يمكن للمجلس ان يوقف تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية الا اذا كان مخالفا للقانون . صحيح ان بوسع المجلس ، سواء فى المجر ام فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، ان يقيل لجنته التنفيذية فى اى وقت كان وان يشكل لجنة اخرى عوضا عنها .

وفى بولونيا ايضا ، لا يراقب المجلس الوطنى كل نشاط الادارى الاحادى ، بل يراقب قسمه الذى يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس . واذا رفض المجلس الوطنى بالاغلبية المطلقة من الاصوات ان يصادق على تقرير الادارى بصدد تنفيذ الخطة او الميزانية ، تعين اقالة الادارى .

٣ – هيئات التمثيل المحلية . تنظيمها الداخلى واصول عملها

١) تشبه هيئات التمثيل الشعبى المحلية فى البلدان

الاشتراكية فى كثير من النواحى هيئات التمثيل العليـــا من حيث التنظيم الداخلى واصول النشاط رغم انه توجد فى اغلبية البلدان بعض الفوارق **الجوهرية** .

ان هيئات التمثيل الشعبى المحليـــــة هى فى جميع البلدان الاشتراكية ، عدا يوغوسلافيا ، هيئات **احادية المجلس (من مجلس واحد)** وتُنتَخب بوجه الحصر على اساس مبـــدأ التمثيل المكانى . وفى يوغوسلافيا تتألف سكوبشينات المشاعات وسكوبشينـــات الاتحادات المشاعية ، كما قيل سابقا ، من **ثلاثة مجالس** تمثل على التوالى مجموعات العمل واتحاداتها ، والمجموعات المحلية (مجموعات السكان) او المشاعات ، والمنظمات الاجتماعية السياسية . وكل مجلس يتمتع بصلاحية مستقلة يمارسها باسم السكوبشينا ، كما ان جملة من صلاحيات السكوبشينات تمارسها جميع المجالس على قدم المساواة فى الحقوق او فى جلســـات مشتركة او على قدم المساواة فى الحقوق بازواج من المجالس . وتشترك فى اتخـــاذ القرارات من قبل السكوبشينات فى ميادين التعليم والصحة وما الى ذلك جمعيات روابط ذوى المصلحة بصفة مجالس اضافية .

وفى الاتحاد السوفييتى وفى كثير من البلدان الاشتراكيـــة الاخرى ليس لهيئات التمثيل المحلية ، خلافا لهيئات التمثيل العليا ، **هيئات قيادية داخلية** دائمة . ان تنظيم عملها منوط بلجانهـــا التنفيذية وبالهيئات المماثلة لها . وفى الاتحاد السوفييتى يمارس الرئيس وامين السر المنتخبـــان فى الدورة قيادة الدورة ؛ وفى جمهورية المانيا الديموقراطية ، تمارس قيادة الدورة هيئة رئاسة الدورة ، التى تُنتَخَب بالطريقة نفسها والتى يجب ان تضم الزاما رئيس الهيئـــة التنفيذية والاداريـــة ، اى رئيس مجلس الوحدة المكانية المعنية ، والخ .

وفى بعض البلدان تنتخب هيئات التمثيل المحلية قيادتها لكل مدة صلاحياتها . ففى كوبا ، مثلا ، يقوم رئيس جمعية السلطـــة الشعبية ونائبه وامين السر بنفس الوظائف فى اللجنة التنفيذية للجمعية . وفى تشيكوسلوفاكيا والمجر يترأس رؤســـاء الهيئات التمثيلية ونوابهم مجالس اللجان الوطنية فى تشيكوسلوفاكيـــا واللجان التنفيذية للمجالس فى المجر التى هى هيئات تنفيذيـــة وادارية .

اما فى بولونيا ، فان قيادة المجالس الوطنية منظمة بنحـــو آخر . فان المجلس الوطنى ينتخب لكل مدة صلاحيته ، بالاقتراع السرى وبالاغلبية المطلقة من الاصوات ، بحضور ما لا يقل عن نصف اعضائه ، رئيس المجلس ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة ، الذين يشكلون هيئة رئاسة المجلس . والمهمة الرئيسيـــة التى تواجه هيئة الرئاسة ، هى تنظيم عمل المجلس الوطنى ؛ وفضلا عن هذا ، تتصرف هيئة الرئاسة ايضا كهيئة مستقلة من هيئـــات الدولة . وهى تدخل فى علاقات مع هيئات الدولة الاخرى وتقوم بعملها فى احوال مقررة عوضا عن المجلس حين لا ينعقد . وتراقب هيئة الرئاسة تنفيذ قرارات المجلس الوطنى ، وتعمـــل بموجب المبادئ الاجتماعيـــة اى طوعا ومجانا ، ولكن يتشكل مكتب من الموظفين الدائمين ذوى الرواتب لدى هيئة رئاسة المجلس الوطنى على مستوى الفويفودستفو .

فى الصين ، تنتخب جمعيات ممثلى الشعب على مستوى القضاء والاقليم ، من قوامها ، لجانا دائمة لا يستطيع اعضاؤها ان يشغلوا فى آن واحد الوظائف فى هيئات اخرى من هيئات الدولة . واللجان الدائمة تشرف على انتخاب النواب الى الجمعيات المعنية ، وتعقد دوراتها ، وتجرى تعديلات جزئية فى خطط الاقتصـــاد الوطنى ، وتراقب عمل هيئات الدولة المحليـــة ، وتعدل او تلغى القرارات غير الصائبة التى تتخذها الجمعيات من درجـــة ادنى ، وتجرى تعديلات فى ملاكات هيئات الدولة المحلية ، وتنشىء عند الاقتضاء لنفسها جهاز عمل .

فى يوغوسلافيا توجد لدى سكوبشينات المشاعات واتحاداتها ومجالس السكوبشينات هيئات قيادية داخلية دائمة . وهذه الهيئات فى السكوبشينات قد تتسم بطابع جماعى . وقوامها تحدده الانظمة الداخلية للمشاعات وللاتحادات المشاعية . مثلا . بموجب النظام الداخلى لعاصمة البلاد مدينة بلغراد التى هى عبارة عن اتحـــاد مشاعى ، تتألف هيئة رئاســـة سكوبشينا المدينـــة من رئيس السكوبشينا ونائبه ، ورؤســـاء المجالس ، ورئيس المجلس التنفيذى ، وامين سر السكوبشينا .

فى اغلبية البلدان الاشتراكية تنشىء هيئات التمثيل المحلية

لجانا دائمة ولجانا موقتة ، بصفة هيئات عمل لنفسهـــا ، تقوم بوظائف معاونة ووظائف المبادرة والمراقبة .

وفى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، تتمتع اللجان الدائمـــة فى هيئات التمثيل المحلية ببعض الصلاحيات التنفيذية . ففى بلغاريا ، مثلا ، بوسع اللجان الدائمة فى مجلس الشعب ان توجه ، فى اطار صلاحيتها ، تعليمات الزامية الى قادة الهيئات المختصة لادارة الدولة والمنظمات ، الخاضعة لمجلس الشعب ، لدن اكتشاف مخالفة جلية اقترفتها هذه الهيئات والمنظمـــات او لدن عدم تنفيذ الوثائق المعيارية والقرارات التى اتخذها مجلس الشعب ولجنته التنفيذية وهيئات الدولة من درجة اعلى . وفى تشيكوسلوفاكيا تتمتع اللجان الفرعية لدى اللجنة الوطنية بصلاحيات تنفيذية فى مسائل يجعلها القانون من صلاحية اللجان الوطنية بصورة مستقلة او يعهد بها الى هذه اللجان . واللجان الفرعية (واللجان) فى كثير من البلدان لا تتألف الا من نواب هيئات التمثيل المحلية المعنية ، ولكن اللجان الفرعية (واللجان) فى بعض البلدان تضم كذلك مواطنين آخرين . مثلا . فى بلغاريا قد تبلغ نسبتهم ثلث قوام اللجنة الفرعية وفى بولونيا النصف . ودائما ينتخبون النواب رؤساء للجان الفرعية .

ان اوضاع **نواب** هيئات التمثيل المحلية فى البلدان الاشتراكية تشبه فى سماتها الاساسية اوضاع نواب البرلمانات الاشتراكية ؛ وهذا امر طبيعى تماما اذا اخذنا بالحسبـــان ان هيئات التمثيل المحلية والعليا تشكل فى الدولة الاشتراكية نظاما واحدا .

فى كثير من البلدان الاشتراكية ، لا يتمتع نواب هيئـــات التمثيل المحلية بالمناعة من الملاحقة القضائية ولكنهم فى الاتحاد السوفييتى وكذلك فى البانيا والصين ومنغوليـــا يتمتعون بهذه المناعة .

يشكل نواب هيئات التمثيل المحلية لانفسهم **اتحادات حزبية** واحيانا **اتحادات مكانية** . وفى ممثليات الشعب المحلية فى جمهورية المانيا الديموقراطية توجد كتل للاحزاب وللمنظمات الجماهيرية .

وفى الاتحاد السوفييتى تتشكل اتحادات مختصة من النواب هى **الفرق النيابية المكانية والانتاجية** ، العاملة خارج السوفييت .

وعادة تضم **الفرق النيابية المكانية** نواب السوفييتـــات من الدرجة الدنيا ودرجة الناحية المنتخبين فى الدوائر الانتخابيـــة

المتجاورة ضمن حدود نقطة آهلة ريفيـــة واحدة او حى واحد فى المدينة .

تضم **الفرق النيابية الانتاجية** نواب جميع السوفييتات العاملين فى مجموعة عمل واحدة ؛ وهى تنشأ عادة فـــى المدن فى كبريات المؤسسات الانتاجية .

تراقب الفرق النيابية تنفيـــذ قرارات السوفييتات وتوصيات الناخبين ، وعمل مؤسسات الخدمات ، وتساعد فـــى تنفيذ خطط التطوير الاجتماعي والاقتصادى ، وتعاون النواب فى عملهم فـــى الدوائر الانتخابية وتقوم بوظائـــــف المبادرة والمراقبة بتقديم توصياتها فى المنظمات المعنية او فى لجنة السوفييت التنفيذية .

٢) تبحث هيئات التمثيل المحلية مسائل صلاحياتها وتحلهـــا فى **جلساتها العامة** التى تسمى عادة **بالدورات** . تنعقد الدورات ، كقاعدة ، فى سياق يوم واحد . والحد الادنى مـــن عدد الدورات (الجلسات) فى السنة تقرره فـــــى اغلبية البلدان الاشتراكية الدساتير او القوانين بصدد الهيئات المحلية لسلطة الدولة ؛ ففى الصين يتشكل هذا الحد الادنى من دورة واحدة ؛ وفـــى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، يتشكل من دورة او اثنتين ؛ وفى كوبا من اثنتين ؛ وفى منغوليا من دورتين لاجل الخورالات مـــن درجة الايماك (درجة المقاطعة) ، ومن ثلاث دورات لاجل الخورالات من درجات ادنى ؛ وفى المجر ورومانيا ، من اربع ؛ وفـــى بلغاريا وجمهورية المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا من اربع دورات لاجل هيئات التمثيل المحلية من المستوى الاعــــلى ، وست لاجل الهيئات من المستويات الدنيا ؛ وفى الاتحاد السوفييتى ، كقاعدة ، من اربع دورات ولكن فى عدد من الجمهوريات ، من ســت دورات لاجل سوفييتات القرى وسوفييتات البلدات .

فى كثير من البلدان الاشتراكية ، لا يكتفـــى القانون باقرار الحد الادنى من الدورات فى السنة ، بل يؤمن كذلـــك دوريتها . فبموجب التشريع السوفييتى تنعقد دورات السوفييتات مرة كـــل شهرين او ثلاثة ؛ وفى جمهورية المانيا الديموقراطية تنعقد هيئات التمثيل الشعبى على صعيد الدائرة مرة كل ثلاثة اشهر ، والهيئات الباقية تنعقد مرة كل شهرين ؛ وفى رومانيا تنعقد مجالس الشعب مرة كل ثلاثة اشهر ؛ وفى منغوليا تعقد خورالات نواب الشعب من

درجة الايماك (درجة المقاطعة) دوراتها مرة كـــل ستة اشهر ، والخورالات الباقيـــة – مرة كل اربعة اشهر . وفـــي بولونيا ويوغوسلافيا تنعقد هيئات التمثيل المحلية حسب خطة عملها بدون اقرار اى حد ادنى من الجلسات او الدورات .

كذلك ينص التشريع على امكان عقد دورات غيـــر عادية او خارج الخطة لهيئات التمثيل الشعبى المحليـــة بمبادرة من الهيئات ذات الصلاحية او بمبادرة من النواب (نصف مجمل عددهم فـــي منغوليا ؛ ثلثه فـــي الاتحاد السوفييتي ، وجمهوريـــة المانيا الديموقراطية ، وجمهوريـــة كوريا الديموقراطية الشعبيـــة ، ورومانيا ؛ الربع فى المجر وبولونيـا وتشيكوسلوفاكيا ؛ الخمس فى بلغاريا والصين) .

تنعقد الدورات علنا ، ولكن يمكـــن عقد جلسة مغلقة بقرار من هيئة التمثيل . وفى بعض البلدان (مثلا ، فى تشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية المانيا الديموقراطية) ، يمكن لبضع هيئات ان تعقـــد جلسات مشتركة ، ولكنها تتخذ القرارات كلا منها على حدة . ويوجد نظام مماثل لاتخاذ القرارات ، فى بلغاريا حيـــث يمكن لمجالس الشعب ان تعقد جلسات مشتركة مع هيئات المنظمات الاجتماعية .

والتصويت على القرارات علنى فى اغلب الاحوال ، ولكـــن القانون فى بعض البلدان نص عـــلى حالات التصويـــت السرى الالزامى ، وبخاصة ، لدن اجـــراء الانتخابات واجراء التعيينات للوظائف (الفييتنام ، بولونيا ، وغيرهما) .

٤ – اشكال تمثيل مجموعات السكان

١) **مجموعات السكان** . المقصود هنا سكـان القرى والبلدات وغيرها من النقاط الآهلة الصغيرة التى ليس لها هيئات تمثيليـة لسلطة الدولة ، وكذلك الاتحادات المنظمة لسكان المدن (الكتـــل السكنية ، الاحياء ، وما الى ذلك) .

هذه المجموعات توحدها وحدة المصالـــح الاجتماعية المرتبطة بمكان الاقامة . وهذه المصالح يمكن ان يلبيها السكان انفسهـــم جزئيا ، بينما يمكن ان تلبـــى هيئات الدولة القسم الآخر مـــن

المصالح ، ولكنه لا بدّ لهذا الغرض من منظمة لكى تطلع هيئات التمثيل الشعبى على الحاجات المتميزة لسكان نقاط آهلة معينة او لسكان احياء معينة فى المدينة . وفى الارياف ، تشتد الضرورة الى ذلك لأنه لا يندر للهيئات التمثيلية والهيئات التنفيذية ، نظرا لتكبير المشاعات الريفية ، ان تولى مراكز المشاعات جل اهتمامها بينما تتضرر من هذا مصالح البلدات الواقعة على الاطراف . وعدا هذا ، تتضح ضرورة تنظيم الخدمات الادارية الاولية على الاقل للسكان فى النقاط الآهلة الواقعة فى الاطراف (اعطاء الافادات والاذون ، احصاء المواطنين بصدد توزيع المساحة السكنية ، وتسجيل الاطفال في مؤسسات الاطفال ، وما الى ذلك) . ان الصلة بين سكان البلدات الواقعة فى الاطراف وهيئة التمثيل الشعبى المشاعية يقيمها نوابهم . ولكن الممارسة كشفت نقصا معينا فى شكل الصلة هذا . فان نائبا او نائبين عن قرية او بلدة بعيدة يستطيعان فى افضل الاحوال ان ينقلا الى هيئة التمثيل الحاجات الجماعية لناخبيهم فقط ، ولكن ليس دائما يستطيعان التوصل الى تلبية هذه الحاجات . وعدا هذا ، لا يقوم النواب بخدمة السكان على الصعيد الادارى .

ولهذا اخذت تنشأ فى بعض البلدان الاشتراكية مؤسسات خاصة لاجل حل هذه القضايا .

٢) فى كوبا ، تعين الجمعية البلدية للسلطة الشعبية فى البلدات التى تقع بعيدا عن المركز والتى يقيم فيها عدد كبير من السكان وتتميز باقتصاد متطور ، **مندوبا تنفيذيا** من عداد المندوبين (الموفدين) المنتخَبين هناك . وهذا المندوب يخَوَّل صلاحيات ادارية معينة ، ويقيم الصلة بين المقام السكنى المعنى والجمعية وهيئاتها . ومن الممكن ان يكون من العاملين الدائمين فى الملاك . ولمساعدته تؤلف **لجنة معاونة** من ممثلى المنظمات الجماهيرية ومن المندوبين المنتخبين الآخرين .

وفى رومانيا توجد وظيفة مماثلة . انها وظيفة **المندوب القروى** الذى يجرى انتخابه من عداد نواب مجلس الشعب من الدرجة الدنيا . وعلى سبيل الاستثناء يمكن انتخابه ، بناء على اقتراح من اجتماع مواطنى القرية ، من عداد سكان القرية الذين ليسوا نوابا . والمندوب القروى فى رومانيا لا يملك صلاحيات ادارية .

ومهمته الرئيسية ان ينقل الى مجلس الشعب وهيئته التنفيذية مقترحات ومصالح القرية ، وان يراقب ، مع النواب الآخرين عن القرية ، تطبيق قرارات مجلس الشعب وهيئته التنفيذية واجتماع المواطنين . والمندوب القروى ينظم فى ارض القرية النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ويبادر الى عقد اجتماعات للمواطنين ، ويساعد فى عقد الاجتماعات ويؤمن تنفيذ قراراتها . ويقدم المندوب القروى تقريرا عن نشاطه امام **اجتماع المواطنين** . وتنعقد اجتماعات المواطنين مرة كل ستة اشهر بدعوة من الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب مع الهيئة المحلية لجبهة الديموقراطية الاشتراكية وللوحدة الاشتراكية . وتشرف على عمل الاجتماع هيئة رئاسة ينتخبها الاجتماع . واجتماع المواطنين هو هيئة استشارية على الارجح لاجل بحث مشاريع الخطط والبرامج المحلية ومشاريع قرارات مجالس الشعب ، والاستماع الى تقارير مجالس الشعب ولجانها التنفيذية وما الى ذلك . وبوسع الاجتماع ان يتخذ قرارا فى بعض مسائل الحياة المحلية .

وعدا هذا ، توجد فى رومانيا **لجان المواطنين** التى تشكلها الهيئات التنفيذية فى مجالس الشعب من الدرجة الدنيا فى الدوائر الانتخابية ، وكذلك لدى المؤسسات الاجتماعية الثقافية لاجل القيام باعمال ذات طابع اجتماعى . وفى الدوائر الانتخابية يترأس نواب مجالس الشعب المعنية لجان المواطنين . تبحث هذه اللجان مسبقا المسائل المطروحة على بساط البحث فى مجلس الشعب ، وتنظم المواطنين للقيام بالاشغال العامة . وتقوم لجان المواطنين سواء فى الارياف ام فى المدن .

وفى تشيكوسلوفاكيا تؤسس اللجان الوطنية فى المدن ودوائر المدن ، والمشاعات القاعدية (مراكز المشاعات المجاورة) **لجان المواطنين** ، وهذه ينتخبها المواطنون فى اجتماعات مفتوحة لمدة صلاحيات اللجان الوطنية . كذلك يمكن ان تتشكل لجان المواطنين فى مشاعات اخرى اذا اقتضى ذلك امتداد الارض وخصائص التطور الاقتصادى والثقافى . ويتعين على لجان المواطنين ان تسهم فى تلبية حاجات المواطنين ومصالحهم فى نشاط اللجان الوطنية وتنظيم مشاركة المواطنين فى الشؤون العامة . ولهذا الغرض تتعاون مع النواب فى الدوائر الانتخابية ،

ويمكنها ان تراجع هيئات ومنظمات اللجنة الوطنية ؛ وهذه الهيئات والمنظمات ملزمة ببحث هذه المراجعات واطــلاع لجان المواطنين على قراراتها . وبوسع اللجنة الوطنية ان تعهد الى لجان المواطنين بتنفيذ بعض مهامها ، عدا مهمات ادارة الدولة .

وفى الاتحاد السوفييتى ، توجد فى اغلبية الجمهوريات مؤسسة تسمى بالاجتماعات العامة للمواطنين وممثليهم التى تدعـو اللجان التنفيذية للسوفييت من الدرجة الدنيا الى عقدها . كذلك بوســع الاجتماعات ان تنعقد بمبادرة من الفرق النيابية واللجان الاجتماعية وكذلك خمس سكان المكان المعنى . والاجتماع نفسه ينتخــب رئيسه وامينه . وفى الاجتماعات يبحث الحاضرون مسائل التجهيـز بالمرافق العامة ، ويستمعون الى تقارير قادة المؤسسات المحليــة ويتخذون القرارات بالقيام بالاشغال العامة وبجمع التبرعات المالية للحاجات الاجتماعية . كذلك تنتخب الاجتماعات الهيئات المكانيــة للمبادرة الاجتماعيــة – **اللجان الاجتماعية فــى القرى والاحياء والشوارع والبيوت** . وفى المقامات السكنية الريفيــة حيث يوجد السوفييت لا تتشكـــل اللجان القروية الاجتماعيـــة . ان اللجان الاجتماعية انما هى هيئات اجتماعية للمبادرة والاستشارة والمراقبة لا تملك صلاحيات ادارية .

وهكذا تتسم الهيئات المبحوثة فى جميـــع البلدان المذكورة بطابع مساعد بالنسبة لهيئات التمثيل الدنيــا . وليس لها قاعدة مالية ومادية ولا يمكنها ان تلبى بنفسها حاجات السكان المحليين الا عن طريق تنظيمهم للعمل طوعا ومجانا وبحجم غير كبير نسبيا .

٣) فى بعض البلدان الاشتراكية تملك المجموعات المكانيــة الاولية (مجموعات السكان) امكانيات اوســع لانها منظمة بوصفها **جماعات ذات ادارة ذاتية** .

ففى بلغاريا ، تؤسس فى النقاط الآهلة التــى تضم الواحدة منها اكثر من ١٠٠ نسمـــة والتى تقع خارج مركـــز المشاعة ، **الكميتستفوات** – وهى هيئات لمجالس الشعب المشاعيــة والادارة الذاتية الشعبية . وفى مراكز المشاعات ، تنفذ اللجان التنفيذيـة فى مجالس الشعب مهمات الكميتستفوات . وتؤمـــن الكميتستفوات تنفيذ قرارات مجلس الشعب المشاعى ولجنته التنفيذية ، وتنظـم التجهيز بالمرافـــق العامة وتحرص على حفظ شبكـــة الشوارع

والمنشآت الهندسية ، والنظافة واسباب الصحة ، وتؤمن مراعاة النظام الاجتماعي وخدمات السكان الادارية ، والخ . يتألف الكميتستفو من **الكميت** (الرئيس) ونوابه ، وامين السر ، والمستشارين الشعبيين فى الكميتستفو . والكميت والمستشارون الشعبيون فى الكميتستفو ينتخبهم السكان فى وقت واحد مع انتخابهم للمستشارين الشعبيين الى مجلس الشعب المشاعى ولمدة صلاحيته . ونواب الكميت وامين سر الكميتستفو ينتخبهم مجلس الشعب ويقيلهم من وظائفهم . ومسؤولو الكميتستفو يستطيعون القيام بوظائفهم وفقا للمبادىء الاجتماعية اى طوعا ومجانا . والكميتستفو يحل المسائل الاساسية لصلاحياته بصورة جماعية . ويؤدى مهماته بمساعدة السكان والمنظمات الاجتماعية والسياسية ويقدم تقريرا عن نشاطه امام السكان مرة واحدة على الاقل فى السنة .

وفى القرى التى لها فى المجر مجلس مشترك ولكن التى ليست مقرا له ، يشكل اعضاء المجلس المنتخبون **الاوبرافا** (هيئة للادارة الذاتية) . والاوبرافا تمثل فى المجلس وامام الهيئات الاخرى مصالح القرية ، وتبت فى مسألة استعمال مواردها المادية وسائر المسائل من صلاحيتها . وتنتخب الاوبرافا من قوامها **الستاروستا (العمدة)** . وتقدم الاوبرافا تقريرا عن عملها امام المجلس وامام سكان الريف فى **الاجتماع القروى** . وبوسع المجلس ان يحيل الى الاوبرافا بعضا من صلاحياته لحل المسائل المتعلقة مباشرة بالريف . وبوسع الاوبرافا ان تطلب عقد جلسة للمجلس ؛ وقرارات المجلس او اللجنة التنفيذية التى تخالف ، برأى الاوبرافا ، مصالح القرية ، يتعين بحثها من جديد فى هاتين الهيئتين . وفى مسائل صلاحيات الاوبرافات ، لا يتخذ القرارات المتعلقة بالقرية التى يقوم فيها مقر المجلس ، غير اعضاء المجلس المنتخبين فى هذه القرية بالضبط . ناهيك بان مسائل حياة القرى والمعلومات عن عمل المجلس القروى تكون موضع بحث فى الاجتماعات القروية المنعقدة لهذا الغرض . ولكن الاوبرافا التى تقوم بدور هيئة تمثيلية للادارة الذاتية لسكان القرية لا تقوم بخدمة السكان الادارية . فان هذه الوظيفة مفوضة بممثليات ادارية مختصة فى السوفييتات القروية فى القرى الواقعة فى الاطراف .

وفى بولونيا تتحقق ادارة السكان الذاتية فـــــى المدن حسب **الاحياء** (فى المدن الصغيرة ودوائر المـــدن – حسب القطاعات) ، وفى الانحاء الريفية حسب **السوليتستفات** التى تشمل مقاما واحدا او بضعة مقامات سكنية ريفية (قرى ، ضيع صغيرة ، وما الى ذلك) . وفى المدن الكبيرة ودوائر المدن يمكن تنظيم ادارة السكان الذاتية على درجتين – فى الاحيـــاء والقطاعات او البيوت . وهيئات ادارة السكان الذاتية هى : ١ – **اجتماعات** السكان **العامـــة** او **مؤتمرات المندوبين** (وتتخـــذ قرارات اساسية) ، ٢ – **لجان** الاحياء التـــى تنتخبها الاجتماعات او المؤتمرات ، ورؤساء اللجــــان ، **ومجالس** السوليتستفات **والسولتيسات** (الستاروستات – العمد) ، وامـــا هيئات اخرى عاملة بموجب المبادىء الاجتماعيـــة اى طوعا ومجانا . وفى الاجتماعات يمكن ان يشترك جميع سكان الدائرة فى المدينة ، او القطاع ، او وحدة مماثلة اخرى ، الذين يتمتعون بالحق الانتخابى الفعال . والهيئات التنفيذية للادارة الذاتية مسؤولة امام الاجتماعات والمؤتمرات ويمكن سحبها قبل الموعد . وهيئات الادارة الذاتيـــة تؤمن للسكان الاشتراك فى بحـــث القضايا الاجتماعية المعيشية ، والثقافية ، والصحيـــة ، والترفيهية ، والرياضية ، وغيرها مـــن القضايا ، وتنظم المساعدة الذاتية والاشغال المشتركة وتحرص على تربية الشبـــاب ، وتبدى رأيها فى مشاريـــع قرارات المجالس الوطنية ، المتعلقة بالمكان المعنى ، وتبسط الرقابة الاجتماعية على نشاط ادارة الدولة . وهى تملك صناديق مالية تتشكل من التبرعات والمنح وغيرها من المصادر . والاجتماعات العامـــة (والمؤتمرات) تتخذ لنفسها انظمة داخلية تصادق عليها المجالس الوطنية . وفـــى البيوت والاحياء (القطاعات) التابعة لمؤسسة التعاون البنائى السكنى تقوم هيئات الادارة الذاتية التعاونية بوظائف هيئـات ادارة السكان الذاتية .

وفى يوغوسلافيا تنقسم المشاعات الى **مجموعات محلية** تتخـــذ لنفسها هى ايضا انظمة داخلية . وهـــى ايضا تدير نفسها بنفسها سواء بواسطة **مؤسسات الديموقراطيـــة المباشرة** (الاجتماعات ، الاستفتاءات) ام بواسطـــة **الهيئات المنتخبة** . وفـــى عداد هذه الهيئات ، المجلس الذى يجرى انتخابه لسنتيـــن ، والوفد المذكور اعلاه الذى يرسل موفدا او موفديـــن الى السكوبشينا ، ووفود

الروابط ذات الادارة الذاتية لذوى المصلحة ، وهيئات اتحادات المستهلكين ، وغيرها . وتملك المجموعات المحلية قاعدة مادية ومالية .

ان جميع مؤسسات تمثيل مجموعات السكان ، المدروسة اعلاه ، ترتبط وثيق الارتباط بالهيئات التمثيلية لسلطة الدولة وتقدم لها عونا كبيرا فى استيضاح كل مجموعة المصالح المكانية وفى رسم قرارات الدولة التى تأخذ بالحسبان هذه المصالح كما ينبغي .

الخاتمة

لقد درسنا اسس التمثيل الشعبى فى ظل الاشتراكية وتلك الاشكال المتنوعة التى يتخذها هذا التمثيل فى البلدان الاشتراكية. لنستخلص الآن النتائج ونحاول عرض سنن تنظيم وعمل نظام الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة الاشتراكية ، هذه السنن التى تنبع من جوهر الدولة الاشتراكية الطبقى بوصفها دولة الكادحين وعلى رأسهم الطبقة العاملة .

واهم هذه السنن ، **تأمين التمثيل الحاسم للكادحين** فى هيئات سلطة الدولة . فمن الضرورى ان لا يبرز النواب كممثلين لمصالح الكادحين وحسب ، بل ان تكون كذلك بين النواب نسبة على ما يكفى من النفوذ من كل فريق من الكادحين — العمال ، الفلاحين ، ذوى العمل الفكرى . وبقدر ما تتطور الاشتراكية ، بقدر ما تتعاظم فى الادارة الاجتماعية اهمية تمثيل جماعات الكادحين واتحاداتهم . كذلك لا يجوز ان ننسى التمثيل الواجب لمصالح الجماعات القومية والجماعات الاجتماعية الديموغرافية ، والجماعات الدينية فى احوال معينة .

وتضطلع بدور خارق الشأن تطبيق السنة العامة لتطور المجتمع الاشتراكى ، عنينا بها **الدور القيادى للحزب الماركسى اللينينى** الذى يضفى طابعا معللا علميا على كل نظام الادارة الاجتماعية لاجل بناء الاشتراكية ثم لاجل بناء الشيوعية التامة . ان الحزب لا يحل محل الهيئات التمثيلية فى الدولة الاشتراكية ، بل يوجه نشاطها نحو بلوغ الاهداف المنشودة ، علما بانه يفعل ذلك بواسطة النواب الشيوعيين . ولكن هذا لا يعنى انه لا يبقى للهيئات التمثيلية وعلى العموم لهيئات الدولة غير ان «تختم» القرارات الحزبية وتضفى عليها قوة وثائق الدولة ، كما تزعم الدعاية البرجوازية . والحزب يلزم

اعضاءه بالسير فى الهيئات التمثيلية على الخط السياسى الحزبى ، ولكن النواب الشيوعيين احرار ، ضمن هذه الاطر الواسعة جدا ، فى البحث عن افضل الحلول والقرارات الادارية . ان الحزب الماركسى اللينينى يسعى الى زيادة دور واهمية هيئات التمثيل الشعبى الى اقصى حد ، ولهذا تطرح القرارات السياسية الاساسية على بساط البحث امام هذه الهيئات بالذات وليس امام هيئات الدولة الاخرى . وفى الوقت نفسه يحرص الحزب باستمرار على ان تكون هذه القرارات ملموسة كفاية وان تدل هيئات الدولة الاخرى على خط معين للنشاط .

ويمكن اعتبار **اولوية هيئات التمثيل** فى جهاز الدولة بمثابة سنّة متميزة لتنظيم هذا الجهاز ونشاطه على العموم واجهزة التمثيل الشعبى على الخصوص . وهذا ما يتجلى فى توسيع الصلاحية الاستثنائية للهيئات التمثيلية ، وفى زيادة وقت الدورة ، وفى الضبط الحقوقى للعلاقات الاجتماعية بصورة القوانين فقط ، وفى التقليل من ابتداع المعايير الادارية ، وفى تعزيز النشاط الرقابى الذى تقوم به هيئات التمثيل الشعبى ، والخ .

وفيما يتعلق بالتمثيل الشعبى يتسم باهمية كبيرة هذه السنّة العامة للتطور الاجتماعى فى ظل الاشتراكية عنينا بها **ارتفاع مستوى الشعب الثقافى** ولاسيما ارتفاع مستوى الثقافة السياسية . فبفضل الثقافة السياسية الرفيعة على وجه الضبط ، تتحول هيئات التمثيل الشعبى من هيئات للسلطة من اجل الشعب الى هيئات لسلطة الشعب . ان المستوى الثقافى الرفيع يتيح للنواب غير المحترفين تفهم اشد مسائل سياسة الدولة تعقدا وحلها عن معرفة .

وهناك سنّة مهمة من سنن التمثيل الشعبى الاشتراكى تتلخص فى كون **نظام هيئات التمثيل يشمل جميع الدرجات الاساسية لادارة الدولة** . وفى ظل هذا النظام للتمثيل الشعبى ، تترأس هيئاته فى كل درجة تنظيم الادارة بأسره . وبذلك تنشأ المقدمات الضرورية لاجل التحقيق الفعلى لسيادة الشعب الكادح .

كذلك تجدر الاشارة الى السنّة التالية ، وهى **الجمع بين الديموقراطية التمثيلية والديموقراطية المباشرة** اى الصلة الوثيقة بين الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة الاشتراكية مع قاعدتها — مع الناخبين ، ومجموعاتهم ، مع المنظمات والحركات الاجتماعية . وهذه

الصلة مباشرة ومقابلة ، وعلى تنظيمها الصحيح يتوقف تعبير الهيئات التمثيلية بنجاح عن ارادة الشعب الكادح ومصالحه .

ان هذه السنن التى من المشكوك فيه اعتبار تعدادها المعروض آنفا كافيا ووافيا تتجلى فى بنيان انظمة التمثيل الاشتراكية ونشاطها . ومراعاة هذه السنن القوانين شرط لا غنى عنه للنموذج الاشتراكى لمنظمة الدولة . ولاسباب موضوعية (الحروب ، اخطارها ، النشاط الهدام الكثيف من جانب القوى الامبريالية او القوى التزعمية ، وما الى ذلك) ، قد يصعب تطبيق هذه او تلك من السنن ، وقد يتأخر تطبيق سنة عامة من سنن منظمة الدولة الاشتراكية عنينا به انشاء المؤسسات التمثيلية بالذات ؛ ولكن تطبيق هذه السنن الزامى ، لأنه يستحيل بدونه بناء الاشتراكية .

وقد بيّنت الممارسة التاريخية انه من الخطأ الأمل فى تطور المجتمع الاشتراكى تطورا اوتوماتيكيا فى خط صاعد بوجه الحصر . فان تطور المجتمع الاشتراكى يتعرض لتأثير عوامل وظروف كثيرة للغاية ، داخلية وخارجية على السواء ؛ ولهذا قد تحدث فى التطور ، بل تحدث فعلا وقفات ، كما تحدث حركة عكسية . وبفضل قيادة الحزب الماركسى اللينينى الصلبة ، العلمية المنسجمة ، بفضلها فقط ، يمضى المجتمع الاشتراكى الى الامام متغلبا على المصاعب والاخطاء .

كل هذا يصح كليا على النظام التمثيلى ايضا . ومعلوم ان تشويهات خطيرة قد اكتشفت فى تطور انظمة التمثيل فى بعض البلدان (الطابع الواجهى الصرف للهيئات التمثيلية ، الاستعاضة عن نشاطها بنشاط الهيئات التنفيذية والادارية ، الانفصال عن القاعدة ، والخ .) . ان استظهار التشويهات وتصفيتها فى الوقت المناسب ضروريان اطلاقا لكى يؤدى النظام التمثيلى فى الدولة الاشتراكية المعنية رسالتها الاجتماعية — وهى ان تكون الاداة الرئيسية لسلطة الشعب الكادح .

ان مجمل تجربة البلدان الاشتراكية يعطى ادلة موثوقة لاجل تطوير انظمتها التمثيلية . وهو يتسم كذلك بقيمة كبيرة بالنسبة للبلدان الاخرى التى انخرطت فى طريق البناء الاشتراكى .

دليل المواضيع

محتويات

١

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حــــول موضوع الكتاب ، وترجمته ، وشكـــل عرضـــه ، وطباعتـــه واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفـــار ١٧ ،
موسكو ـ الاتحاد السوفييتي

بوريس ستراشون – دكتور فى العلوم الحقوقية ، بروفسور ، معاون علمي اول فى معهد الدولة والحق لدى اكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفييتي ، مؤلف كثير من المنشورات فى مسائل الحق الدستورى ، ولاسيما فى البلدان الاشتراكية ، وكذلك فى ميدان نظرية الانظمة السياسية ؛ اشترك فى كتابة البحوث التالية : «الحق الانتخابى فى الدول الاشتراكية» (موسكو . سنة ١٩٦٣) ، «العلاقات القومية والدولة فى المرحلة الراهنة» (موسكو . سنة ١٩٧٢) ، «النظام السياسى فى البلدان الأشتراكية الاجنبية» (موسكو . سنة ١٩٨١) ؛ وكذلك الكتاب التعليمي «الحق الدستورى فى البلدان الاشتراكية الاجنبية» (موسكو . سنة ١٩٨٥) .

يبحث ستراشون فى كتابه مبادئ تنظيم ونشاط الهيئات التمثيلية لسلطة الدولة على اساس تجربة البلدن الاشتراكية .



بوريس ستراشون

دار التقدم